الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة 8 ماي 1945 – قالمة -
كليّة العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم تاريخ

النضال السياسي لحركة الشبان الجزائريين (1900-1919)

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر
تخصص: المغرب العربي المعاصر

إعداد الطلبة:
- تبسي منال
- بوعروج كريمة

اشراف الاستاذ:
*د/ سعيدي سليم

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم	الرتبة	الصفة	الجامعة
سلوى بوشارب	أستاذ محاضر "أ"	رئيسا	جامعة 08 ماي 1945 –قالمة–
سليم سعيدي	أستاذ محاضر "أ"	مشرفا	جامعة 08 ماي 1945 –قالمة–
بلجويجة سعاد	أستاذ محاضر "أ"	مناقشة	جامعة 08 ماي 1945 –قالمة–

السنة الجامعية: 2022 / 2023

سورة النور " الآية 35 "

شكر وتقدير:

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات وبتوفيقه تتحقق الغايات.

أشكر الله عز وجل الذي أنار سبيلنا وحل عقدة لساننا فشكرا لله على هدايتنا إلى هذا العمل البسيط والمتواضع.

أتقدم بأجمل العبارات والشكر والعرفان لأستاذنا الفاضل والذي أشرف على هذا العمل، وساعدنا في كل مراحل هذا البحث من تشجيع، وتوجيه واستماع، إلى أستاذي المشرف "سعيدي سليم" فله مني عظيم الشكر والاحترام وبارك الله فيه إن شاء الله.

كما أتقدم بجزيل الشكر والامتنان إلى أعضاء اللجنة المشرفة على مناقشة هذه المذكرة.

الإهداء:

بسم الله الرحمن الرحيم الذي يفتح بحمده الكلام والحمد لله الذي منه أفضل ما خطت الأقلام سبحانه تعالى، أهدي هذا العمل المتواضع إلى أعز ما لدي.

إلى ملاكي في الحياة إلى معنى الحب والحنان والى بسمة الحياة والوجود إلى من كان دعائها سر نجاحي أمي الغالية حفظها الله وأطال عمرها.

إلى ما يعجز اللسان ويجف القلم عن وصف جميله والى ما سعى وشقى لأنعم بالراحة والعطاء من اجل تفعي إلى طريق النجاح أبي العزيز أدامه الله سندا لي.

إلى سندي في الحياة أخواتي الذي كان لهم الفضل في الوصول إلى نهاية المحطة الدراسية والى زوجي الذي كان خير عون.

إلى كل الأصدقاء والأحباب، إلى كل من شجعني ولو بكلمة طيبة.

*كريمة *

مقدمة

منذ دخول الاستعمار الفرنسي أرض الجزائر سنة 1830، ظهرت على أثره مقاومات شعبية تعبر عن رفضها التام للوجود الفرنسي في الجزائر، وقد ساهمت هذه المقاومات الشعبية في انهاك الكيان الفرنسي وحيث ألحقت به خسائر فادحة، وقد كانت هذه المقاومات منتشرة في مختلف مناطق الوطن، ومن أبرزها مقاومة القبائل (1851- 1857) ومقاومة أولاد سيدي شيخ (1864- 1881) ولكن رقم قوة هذه المقاومات الشعبية وتأثيرها الكبير على فرنسا. إلا أنها لم تدم طويلا وذلك بسبب قوة الجيش الفرنسي عدة وعتاد، حيث سعى الاحتلال الفرنسي إلى إخماد نيران هذه المقاومات وقتل واعتقال قادتها وفي نفس الوقت اقتنع الشعب الجزائري بضرورة اللجوء لنوع جديد من المقاومة مادامت المقاومات الشعبية المسلحة لم تجدي نفع، حيث افتقرت إلى التنظيم والاتحاد وفشلت في تحقيق هدفها في طرد الاستعمار الفرنسي، وبذلك توجب على الشعب الجزائري التفكير باتخاذ نهج جديد يمكنه من القضاء على الاستعمار الفرنسي.

ومع بداية القرن العشرين برزت عدة روافد جديدة للكفاح ضد الاستعمار الفرنسي، حيث شهد ظهور المقاومة السياسية وظهور الوعي واليقظة التي تحلى بها الشبان الجزائريون المثقفون، حيث أطلقت على تلك الفئة المثقفة عدة تسميات بينها حركة الشبان الجزائريين أو "جزائر الفتاة"، وكانت لتلك الحركة الفضل الكبير في مواجهة الاحتلال الفرنسي وفضح سياسته القمعية داخل أوساط الشعب وخارج الوطن، كما طالبت حركة الشبان الجزائيين بالحقوق المنهوبة للشعب الجزائري وتحقيق المساواة بينهم وبين المستوطنين الفرنسيين.

1- الحدود الزمنية للدراسة:

وتنحصر حدود دراسة هذا الموضوع بين الفترة الممتدة بين 1900- 1919، أي نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، حيث تمثل هذه الفترة نشأة الحركة وتطورها وبداية نضالها السياسي ضد المستعمر الفرنسي.

2- أهمية الموضوع:

وتكمن أهمية بحثنا في معرفة كل ما يخص حركة الشبان الجزائريين، حيث شكل نشاطها أسلوب جديد ظهر على الساحة السياسية، وذلك من أجل التصدي للاستعمار الفرنسي، حيث تكمن أهمية هذا النشاط في إعادة بعث مقاومة سياسية، وتشكيل قاعدة القرن العشرين، ويعد ظهور هذه النخبة المثقفة تحول هام في تاريخ الجزائر، وذلك بإعادة إحياء التراث الفكري والمحافظة على هوية الفرد الجزائري من الزوال.

3- أسباب اختيار الموضوع:

تعود الأسباب التي أدت إلى اختيار هذا الموضوع إلى:

- الرغبة الشخصية في دراسة هذا الموضوع وإبراز ما يخفى من ورائها من حقائق.
- كذلك الرغبة في الاطلاع على التاريخ الوطني للشعب الجزائري إبان الاحتلال الفرنسي.
- معرفة الأسباب التي دفعت بالجزائريين إلى اللجوء للعمل السياسي، بدل المقاومات الشعبية.
- الرغبة في معرفة عوامل تكوين النخب الجزائرية وظهورها إلى الساحة السياسية.
- محاولة التعمق في هذا الموضوع وذلك بسبب قلة المراجع التي تحدثت عنه بشكل معمق.
- محاولة الإحاطة بالأوضاع التي كانت تعيشها الجزائر قبل القرن العشرين.

4- أهداف الموضوع:

ويكمن الهدف من دراستنا لهذا الموضوع في:

- معرفة الحقائق وراء ظهور الشبان الجزائريين.
- إبراز التحولات السياسية والثقافية، التي حدثت في الفترة الممتدة بين 1900- 1919م والكشف عن مواقف النخبة المثقفة وغيرها من سياسة الاحتلال الفرنسي.

5- الإشكالية:

ولدراستنا هذا الموضوع قمنا بوضع الإشكالية التالية:

- إلى مدى ساهم النضال السياسي لحركة الشبان الجزائريين في مواجهة الاحتلال الفرنسي للجزائريين في الفترة الممتدة بين 1900- 1919؟

6- الأسئلة الفرعية:

ويندرج تحت هذه الإشكالية الأسئلة الفرعية التالية:

- كيف نشأت الشبان الجزائريين؟ وما هي مميزاتهم؟
- ما هي أهم العوامل التي ساعدت في تكوين هذه النخبة الجزائرية؟
- فيما تجلت مطالب حركة الشبان الجزائريين؟ وما هي أهم القضايا التي واجهتها؟

7- الخطة:

ولدراستنا لهذا الموضوع الذي يندرج ضمن عنوان " النضال السياسي لحركة الشبان الجزائريين 1900م- 1919م" اعتمدنا على خطة البحث التالية:

المقدمة ومدخل عام وأربع فصول رئيسية وأتممناها بخاتمة ومجموعة من الملاحق ذات صلة بموضوع الدراسة.

حيث تطرقنا في المدخل العام إلى "أوضاع الجزائر قبل 1900" والتي مست مختلف الجوانب والمجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وإبراز جملة من المخططات الاستعمارية، من أجل التحكم في الأوضاع في الجزائر، ثم تناولنا في الفصل الأول الذي كان بعنوان "بروز وتشكل حركة الشبان" ثلاث مباحث، المبحث الأول ميلاد حركة الشبان الجزائريين ونشأتهم، أما المبحث الثاني تطرقنا فيه إلى أقسام وتصنيفات النخب المثقفة الجزائرية، وأما المبحث الثالث جاء تحت عنوان أهم مميزات الشبان الجزائريين، أما الفصل الثاني فقد حمل عنوان "العوامل التي ساعدت على تكوين حركة الشبان الجزائريين"، حيث انبثقت عنه ثلاث مباحث وهي: المبحث الأول: السياسة التعليمية الفرنسية ودورها في تكوين الشبان الجزائريين، والمبحث الثاني: التعليم العربي الحر، وتطرقنا إلى الهجرة ودورها في تكوين النخبة الجزائرية كعنوان للمبحث الثالث.

أما الفصل الثالث جاء تحت عنوان: "برنامج ووسائل النضال لدى حركة الشبان الجزائريين"، حيث قسم الفصل إلى ثلاث مباحث وهي: المبحث الأول مطالب حركة الشبان الجزائريين، أما المبحث الثاني: وسائل النضال لدى حركة الشبان الجزائريين، والمبحث الثالث: موقف السلطات الفرنسية من نشاط حركة الشبان الجزائريين، أما الفصل الرابع فتناولنا من خلاله أهم القضايا التي واجهتها حركة الشبان الجزائريين، وقمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث وهم كالآتي: المبحث الأول: موقف حركة الشبان الجزائريين من قانون التجنيد الإجباري، والمبحث الثاني: موقف الحركة من إصلاحات 1919، والمبحث الثالث: جاء بعنوان الشبان الجزائريين ومسألة التجنيس، بالإضافة إلى خاتمة جاءت كخلاصة لهذا الموضوع فقد احتوت على مجموعة من النتائج نتجت عن دراستنا لهذا الموضوع.

8- المنهج المتبع:

إن طبيعة الموضوع الذي قمنا بدراسته هي التي تحدد المنهج المتبع، لذلك اتبعنا دراسة الموضوع على المناهج التالية.

- المنهج التاريخي الوصفي، حيث اعتمدنا على هذين المنهجين في سرد الأحداث والقضايا التي واجهتها حركة الشبان الجزائريين، كذلك ساعدنا على وصف الفئة المثقفة الجزائرية ووصف أهم الوسائل التي اعتمدتها هاته الحركة قبل نشاطها.

9- الدراسات السابقة:

وفي تطرقنا إلى الدراسات السابقة لهذا الموضوع نجد ما يلي:

فتيحة صافر تحت عنوان: "حركة الشبان الجزائريين ظهورها وتطورها فيما بين 1900- 1930، وهي أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر.

عبد الله فشار: النخبة الجزائرية جذورها وتطروها، اتجاهاتها 1914- 1954، وهي رسالة دكتوراه في التاريخ الحديث.

وكذلك تطرقنا إلى "الهجرة الجزائرية نحو فرنسا وانعكاساتها الاجتماعية والثقافية على المجتمع الجزائري (1914- 1962) لعلي زين العابدين وهي مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في التاريخ الاجتماعي والثقافي عبر العصور.

10- المصادر والمراجع:

لقد اعتمدنا في بحثنا على مجموعة من المصادر والمراجع المتنوعة، وقد اختلفت في أهميتها وذلك بحسب طبيعة معالجتها للموضوع وسأقتصر على ذكر أهمها فقط

- بالنسبة للمصادر التي اعتمدنا عليها:

1. شريف بن حبيلس في كتابه "الجزائر الفرنسية كما يراها أحد الأهالي"، حيث جاء في هذا الكتاب دراسة لمختلف جوانب السياسة الاستعمارية الفرنسية، كما أيضا قام بدراسة حول ظهور النخبة الجزائرية المثقفة، باعتباره أحد أفرادها حيث يعتبر مصدرا رئيسيا لدراسة هذا الموضوع، حيث أفادنا في التعرف على طبيعة حركة الشبان الجزائريين ومعرفة ميلادهم وكيف نشأوا.
2. الشاب الجزائري، لصاحبه فرحات عباس، حيث كان هذا الكتاب عبارة عن آراء وأفكار لفرحات عباس من مختلف القضايا، وقد كان عمره في تلك الفترة 20 عاما، وذلك من خلال جمع مقالاته التي سبق نشرها في جريدة الإقدام، وقد ساعدنا في معرفة موقف الجزائريين من إصلاحات 1919م.
3. محمد قنانش، محفوظ قداش في "كتابه نجم شمال الإفريقي 1926-1937"، حيث كان هذا الكتاب عبارة عن جمع الأحداث التي عاشها الشعب الجزائري في الفترة 1926- 1937، وترتيبها ترتيبا تزامنيا، حيث اعتمدنا عليه في معرفة مطالب النخبة المثقفة الجزائرية.
4. مصالي الحاج في مذكراته 1898- 1938 والذي كان عبارة عن كتاب يتحدث عن شخصية مصالي الحاج منذ طفولته، مرورا بأهم إنجازاته إلى غاية سجنه، حيث أفادنا في معرفة طريقة سير أحداث قانون التجنيد الإجباري.

- أما بالنسبة للمراجع التي اعتمدنا عليها هي:

1. أبو أقاسم سعد الله، في كتابه "الحركة الوطنية الجزائرية، الجزء 2، وهو كتاب قام فيه الكاتب بدراسة وجمع بين مختلف قضايا الحركة الوطنية والمخططات العسكرية الفرنسية، ومواقف مختلفة منها، حيث اعتمدنا على هذا الكتاب في معظم مراحل البحث وذلك بسبب أنه يغطي فترة طويلة من تاريخ الجزائر.
2. بشير بلاح، "تاريخ الجزائر المعاصر"، حيث قام الكاتب في هذا الكتاب بدراسة تاريخ الجزائر من بدايات الغزو الاستعمار الفرنسي للجزائر، إلى غاية مراحله الأخيرة للتخطيط للثورة، والذي أفادنا في معرفة تقسيمات النخبة الجزائرية وأهم الأسباب التي أدت إلى هجرة الشبان الجزائريين إلى خارج الوطن.
3. عمار بوحوش في كتابه "التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962"، احتوى هذا الكتاب على 612 صفحة تحدث فيه عن جميع مراحل تاريخ الجزائر من البداية إلى النهاية، وقد أفادنا على التعرف على الإصلاحات 1919 ومعرفة محتواها.
4. بن شيخ حكيم، "الأمير خالد دوره في الحركة الوطنية 1912- 1926" ويعتبر هذا الكتاب دراسة لشخصية الأمير خالد ودوره في مختلف القضايا الوطنية ومواقفه منها، حيث ساعدها في معرفة موقف الأمير خالد من قانون التجنيد الإجباري.

- الصعوبات:

ومن أهم الصعوبات التي واجهتها نجد:

- صعوبة الحصول على المراجع بالفرنسية.
- صعوبة التقيد بالفترة الزمنية المعطاة لنا، حيث أن طبيعة دراسة هذا الموضوع تندرج ضمن فترة زمنية طويلة، وذلك بسبب الأحداث التي عرفتها.

ورغم الصعوبات التي وجهتها إلا أننا بذلنا جهدنا من أجل الإلمام بمادة البحث ودراستها، من أجل إنجاز هذا الموضوع والذي يتعلق بالنضال السياسي لحركة الشبان الجزائريين 1900- 1919.

مدخل عام

مدخل عام: أوضاع الجزائر قبل 1900

منذ أن وطأت أرجل الاستعمار الفرنسي في الجزائر اتبع الاحتلال الفرنسي مختلف الوسائل للقضاء على الشعب الجزائري، ومسحه من على الوجود، حيث اتبع سياسة التفقير والتهجير حتى سياسة القتل والإبادة التي تهدف كلها إلى السماح للاستعمار من البقاء مدة أطول في البلدان التي تقع تحت الاستعمار كانت الثقافة والأحوال الشخصية للشعب الجزائري أحد أهم العوامل المستهدفة والتي تضفي طابع هام لشخصية المجتمع الجزائري، لذلك حاولت فرنسا بفضل سياستها ومختلف الأساليب وذلك للقضاء على هوية الفرد الجزائري وصرفه عن وجهته الأساسية، وهي محاربة الاستعمار ورفض سياسته، وهذا ما يسعى إليه الاستعمار.

1- الأوضاع السياسية والإدارية:

كانت السياسة الفرنسية في الجزائر منذ الاحتلال سنة 1830م، تهدف إلى طمس التاريخ والشخصية الوطنية وإزالتها من الوجود، والسعي من أجل جعل مدينة الجزائر فرنسية، ولتجسيد سياستها الرامية إلى بسط نفوذها على الجزائر وعملت على إصدار جملة من القوانين والإجراءات التعسفية الممهدة لمشروعها الاستيطاني [1]. حيث ظهر النظام السياسي والإداري في الجزائر في تلك الفترة نتيجة لتجارب طويلة منذ نزل الفرنسيون إلى أرض الجزائر عام 1830م، وكان للمستوطنين الفرنسيين بالجزائر دور هام في هذا النظام، أما الشعب الجزائري كان دائما يفكر في مصيره [2].

وقد أجرت فرنسا تغيير شامل في الوقائع الإدارية العامة والخاصة، خاصة البلديات، حيث كان المسير الفرنسي يحكم البلديات المختلطة أي حاكم، وتساعده في ذلك لجنة بلدية مؤلفة من منتخبين فرنسيين وبعض المساعدين الأهالي والمعنين، وكانت السلطة الحقيقية بين أيدي القيادة الذين يتم اختيارهم حسب

(1) أكرم بوجمعة: أوضاع الجزائر مع مطلع القرن العشرين، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية، العدد 28، 2016، الجزائر، ص 164.

(2) ناهد إبراهيم دسوقي: دراسات في تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، دار المعرفة الجامعية، جامعة إسكندرية، 2011م، ص 28.

كفاءتهم الإدارية [1]. فالمظهر الأكثر جورًا في الظروف الاستعمارية هو تأسيس الإجراءات الخاصة خارج القانون العام وتعرف بالمخالفات الخاصة بالأهالي، وتعطي للسلطات الإدارية الممثلة للسلطة التنفيذية [2].

2- الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية:

إن الفكر الفرنسي منذ البداية وحتى عام 1842م، كان يرى أن الاحتفاظ بالجزائر لا يمكن إلا باحتلال أراضيها والهيمنة الشاملة عليها، خاصة الأراضي الزراعية، حيث يرى الاحتلال الفرنسي إن عدم امتلاك فرنسا للأراضي الزراعية والاستقرار فيها يمثل خطرًا يهدد وجودها في الجزائر، ويبقى وجودها مؤقتًا غير دائم، وعلى هذا يبقى امتلاك الأراضي الضمان الأساسي للاستيطان [3] .

لقد أصدرت فرنسا جملة من قوانين كانت تهدف إلى ترهيب الشعب الجزائري، ومن أخطرها قانون الأهالي، [4] الذي أصدرته فرنسا بعد ثورة المقراني وهدفه إرهاب الشعب وتفقيره، وتجريده من أراضيه وممتلكاته من جهة أخرى، حيث تقدر مساحة الأراضي التي صادرتها فرنسا بعد ثورة المقراني مباشرة 453000 هكتار كعقاب للقبائل التي شاركت في الثورة مع المقراني. [5]

ويعتبر الشرط الأول في نظر الاستعمار للنجاح والازدهار هو وجود أراضي والثروات واستغلالها فيما يخدم مصالحها أو في نظام يكفل انتقال الأراضي من أصحابها الأصليين إلى المستوطنين بطريقة نهائية [6].

---

(1) محفوظ قداش: جزائر الجزائريين 1830- 1954، تر: معهد المعراجي، الأكاديمية الجزائرية للمصادر التاريخية، 2008، ص 232.

(2) المرجع نفسه، ص 233.

(3) بن داهة عدة، الاستيطان والصراع حول ملكية الأراضي إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830، 1962، ج1، ط1، مؤلفات للنشر والتوزيع، مسيلة، ص 140.

(4) قانون الأهالي: هو قرار صدر في 09 فبراير 1875م، يخص مخالفات الأهالي، أصدرته فرنسا قصد المحافظة على نظام مدينة الجزائر للمزيد أنظر، أوليفيه لوكور غرانميزون: في نظام الأهالي، ط1، تر: العربي بوينون، وزارة المجاهدين، ص ص 112، 113.

(5) أكرم بوجمعة: المرجع السابق، ص ص 165، 166.

(6) بن داهة عدة: المرجع السابق، ص44.

وقد كان التجار الفرنسيون متحمسين لفكرة احتلال الجزائر والاستلاء على الأراضي الخصبة والبحث عن الذهب في المناجم الجزائرية، وقد برزت قوة التجار والنواب الفرنسيين في تكوين كتلة قوية بالبرلمان للدفاع عن مكتسبات الأوروبيين في الجزائر وطرد كل ما يحاول السيطرة عليهم. [1]

إن جميع القوانين التي سنها الاستعمار الفرنسي في الجزائر كانت كلها في خدمة المستوطنين الأوروبيين والفرنسيون خاصة، وبذلك أصبحت الجزائر مرتبطة اقتصاديا بفرنسا، بعد أن استولى المحتلون على كافة الهياكل ومصادر ثروات الجزائر من الزراعة والفلاحة والتجارة، حيث إن النشاط السائد في الجزائر هو الزراعة بمختلف مجالاتها كزراعة الحبوب وعصر الزيتون، أما من أبرز الصناعات صناعة النحاس الذهب، الجلد...إلخ. [2]

بعد استعمال السلطات الاستعمارية كل الأساليب الدنيئة من أجل الاستحواذ على المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية التي وجدتها في الجزائر، ساءت أحوال الجزائريين الاجتماعية، حيث قامت فرنسا بتوجيه كل المؤسسات الجزائرية لخدمة المصالح الفرنسية والأوروبية، وذلك سعيا منها لتحقيق هدفها ألا وهو المشروع الاستيطاني. [3]

كانت للهيمنة الاستعمارية على الوضعية في الجزائر نتائج مزرية وذلك بسبب انتشار الفقر وتفكك البنيات الاجتماعية، حيث وجد الفلاحون أنفسهم متشردين، انتزعت منهم أراضيهم وأعطت إلى المستوطنين الفرنسيين [4]، كما أيضا تسببت في تدهور الحالة الصحية للشعب الجزائري، فكثرت الأمراض وانتشرت الأوبئة، وكثرت الوفيات بشكل خطير جدًا وذلك راجع إلى انخفاض مستوى المعيشة، وضيق الأكواخ وتكدس السكان، وبذلك أصبحت تمثل حقول خصبة لظهور الأمراض المعدية، ولكن على غرار هذه الكوارث والأزمات، حيث قاوم الشعب الجزائري بكل الوسائل لضمان خدمة أنفسهم وتنظيم أحوالهم وحل مشاكلهم حسب إمكانياتهم المحدودة [5].

---

(1) عمار بوحوش: التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية، 1962، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997، ص 85.

(2) أكرم بوجمعة، المرجع السابق، ص ص165، 167.

(3) مرجع نفسه، ص 168.

(4) محفوظ قداش، المرجع السابق، ص 227.

(5) يحي بوعزيز: سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830- 1954، ديوان المطبوعات الجامعية، 2007م، ص ص 58- 59.

3- الأوضاع الثقافية والدينية:

لقد اتبع الاستعمار الفرنسي في الجزائر سياسة القضاء على الفرد الجزائري، عن طريق نشر الفقر والجهل بين الناس، كذلك تطبيق اتجاها عنصريا في ميدان الثقافة الأساسية، وذلك لمحاربة لغة البلاد وثقافتها القومية العربية ونشر اللغة الفرنسية بدلاً منها، حيث اتجه إلى الاستلاء على المعاهد الثقافية والمساجد والمدارس، حتى أنه قام بتحويل الزوايا إلى كنائس وثكنات عسكرية [1].

وقد قامت فرنسا بإنشاء المعاهد الفرنسية والمدارس، حيث في سنة 1870، كان عدد المدارس العربية الفرنسية 96 مدرسة، كما كانت لديها ثانويتان واحدة في الجزائر والأخرى في قسنطينة مع 200 تلميذ جزائري، حيث كان التلاميذ ينتمون في الغالب إلى العائلات الكبيرة، لكن هذه السياسة التعليمية فشلت وكانت النتائج ضعيفة، حيث لم تستطع المدرسة أن تكون آلة حقيقية للهيمنة الاستعمارية والتعليم بالفرنسية الذي قدم من أجل تغيير المجتمع الإسلامي الذي بقي في العديد من المناطق وخاصة في الجنوب مرتبطًا ارتباطًا وثيقًا ومتينًا بثقافته الإسلامية [2].

ورغم الاعتراف رسميا باللغة الفرنسية في دستور عام 1947، إلا أن مجموع معلمي العربية حتى عام 1950 لم يزد عن مائة واحدة عشر معلمًا مقابل عشرة آلاف معلم فرنسي، حيث لم تمول فرنسا التعليم بالعربي عام 1950 سوى 37.585 مليون فرنك قديم بينما اعتمد بناء حوض سباحة في العاصمة أضعاف هذا المقدار [3].

أما في الجانب الديني فقد تأثر سلبًا نتيجة الاحتلال، ولهذا نجد منذ البداية عمدت السلطات الفرنسية على التدخل المباشر في شؤون الدين الإسلامي، حيث لم تكتف بمصادرة الأراضي فقط وإنما بمصادرة الأوقاف والإجهاز على جماعة أو مؤسسة لها أدنى دور ديني أو ثقافي، فبسطت نفوذها على الشؤون الإسلامية، وتمثل ذلك في تعيين القضاة والأئمة وإعلان المواسم الدينية وغيرها [4].

وقد رفض الاستعمار الفرنسي إرجاع الدين الإسلامي، بمساجده وأوقافه وموظفيه إلى المسلمين رغم إصداره لقانون يقضي بقيام كل طائفة دينية بأمور دينها باستقلالية، حتى اضطر المسلمين لمقاطعة المساجد الحكومية الفرنسية وأخذوا يؤسسون لأنفسهم مساجد (حرة)، رغم امتلاك فرنسا لجميع الممتلكات

(1) مرجع نفسه، ص ص 59- 60.

(2) محفوظ قداش، المرجع السابق، ص ص235، 236.

(3) يحي بوعزيز، مرجع سابق، ص 63.

(4) أكرم بوجمعة، المرجع السابق، ص 172.

والمؤسسات الإسلامية، حيث تفعل بها ما تشاء فهدمت منها ما هدمت، ثم سمحت للمسلمين بإقامة شعائر دينهم في البقية منها [1].

(1) أحمد توفيق المدني، هذه الجزائر، ط1، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ص 148.

الفصل الأول:

بروز وتشكل حركة الشبان الجزائريين

تمهيد:

شهدت الجزائر في مطلع القرن العشرين بروز مجموعة من الشبان، كان لظهورهم تأثير كبير، غيّر مجرى حياة المجتمع نحو الإيجاب والبحث عن طرق وأساليب جديدة لمقاومة الاستعمار الفرنسي، فلقد عرفت الجزائر نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين ظهور هذه النخبة المثقفة الجزائرية طالبت هذه النخبة بحمل قضايا ومطالب الشعب الجزائري والكفاح من أجلهم، وعبرت عن رفضهم التام لسياسة الاستعمار الفرنسي وكذلك رفضهم الصمت، وبادرت في عملها وتقديم مطالب لمواجهة هذا الاحتلال.

المبحث الأول: ميلاد حركة الشبان الجزائريين ونشأتهم:

ظهرت حركة الشبان الجزائريين في بداية القرن العشرين، ولم يكونوا منتظمين في حزب سياسي وإنما كانوا مثقفين باللغة الفرنسية ولديهم اطلاع سياسي وتميزوا بنشاطات اجتماعية [1].

مفهوم النخبة الجزائرية "الشبان الجزائريين"

تعرف النخبة كمفهوم على أنها كتلة منافسة للمحافظين، حيث كان لأعضائها مطالب ونظريات وبرامج خاصة بهم في السياسة الجزائرية، وكانوا طموحين ومتفتحي العقل [2].

يبقى مصطلح نخبة من بين المصطلحات والمفاهيم التي لم يجد لها السياسيون مفهوما محددا وتضم النخبة أو الصفوة الأقلية من الموهوبين والأثرياء، وتتمثل من جماعات كونها أفراد متميزون، فالنخب هي تلك الجماعات المتميزة في أدائها وأسلوبها ومستواها الاجتماعي عن باقي فئات المجتمع [3].

المثقفون (Intellectuels) والنخبة (l'Elite) والمتطورون (Evolues) وهي أسماء حملت اسم النخبة، فإن الصحافة الفرنسية بجميع أشكالها أطلقت اسم النخبة على جماعة من الناس تميز لهم عن بقية أفراد المجتمع، وذلك من أجل مواصلة السير في طريق الإدماج والمطالبة بالجنسية الفرنسية [4].

حيث عرفها بشير بلاح: " على أنها جماعة من الناس تميز بتفوقها العلمي والثقافي والاجتماعي وأحيانا بقوتها الاقتصادية والمالية وبسلطتها أو نفوذها السياسي فهي الفئة المرشحة لريادة الأمة وقيادتها نحو الإصلاح والتنوير والحرية" [5]. وقد أراد عضو من جماعة النخبة في سنة 1911، أن يعرف جماعته حيث قال: " إنها ثريات الشبان المتخرجين من الجامعات الفرنسية الذين كانوا قادرين بأعمالهم، أن يصعدوا فوق الجماهير أن يصنعوا أنفسهم في مصحف ناشري الحضارة الحقيقيين "، أما المستعرب الفرنسي جورج

(1) أحمد الخطيب، حزب الشعب الجزائري، جذوره التاريخية والوطنية، ونشاطه السياسي والاجتماعي، ج1، الجزائر، 1986، ص 55.

(2) أبو قاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، 1900- 1930، ج2، ط4، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1992، ص 159.

(3) منير طبي، دور البرامج الحوارية التلفزيونية في تشكيل اتجاهات النخبة الجزائرية نحو القضايا السياسية، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 01، جامعة تبسة، ص 238.

(4) إبراهيم مهديد، القطاع الوهراني ما بين 1850، 1919، دار الأديب وهران، ص 83.

(5) بشير بلاح، تاريخ الجزائر المعاصر، 1830- 1989، ج1، دار المعرفة، الجزائر، ص 329.

مارسي [1] فهو لا يعتبر النخبة تلك الأقلية من الموظفين والصحافيين والمعلمين، لكن أولئك الجزائريين الذين جمعوا بين الثقافة العربية والفرنسية.

ولم يكن تكوين جماعة النخبة محل اتفاق أيضا بين الكتاب، فأعضاء هذه الطبقة كانوا يعتبرون أنفسهم أقلية ممتازة منفصلة عن أغلبية ناقصة [2].

ويقصد بالنخبة الجزائرية: أنها مجموعة من الشباب الناشئ في الجامعات الفرنسية والذين استطاعوا بفضل عملهم أن يرتفعوا فوق العامة ويتمركزوا الجزائر، الحاملين للحضارة والتطور والرقي من جدارة [3].

وكانت النخبة حتى الحرب العالمية الثانية تنشا من خلال الجمعيات الثقافية التي أسستها والصحف من خلال الدعوة لتطبيق مبدأ الإدماج الحقيقي عليهم، أي تطبيق المساواة في الحقوق والواجبات وإلغاء القوانين كقانون الأهالي "الأندجينا" حيث طالبوا بتمثيل النيابي للجزائريين ومساواتهم في الضرائب والتعليم وفرض العمل [4]. وقد كان الشبان الجزائريون يشكلون نواة ما صار يعرف بجماعة النخبة والتي تعني نخبة المجتمع، وكانت صفة النخبة تهدف إلى التمييز بينهم وبين المثقفين الجزائريين الذين يتمتعون باللغة العربية والإسلام [5].

(1) جورج مارسي: هو مدير للمدرسة الجزائرية الإسلامية بتلمسان، للمزيد أنظر إلى أبو قاسم سعد الله، الح الوطنية، ج2، المرجع السابق، ص 159.

(2) أبو أقاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ج2، المرجع نفسه، ص ص، 159، 160.

(3) شريف بن حبيلس، الجزائر الفرنسية كما يراها أحد الأهالي، تر عبد الله حمادي وآخرون، دار بهاء الدين، الجزائر، 2007، ص 139.

(4) عطا الله فشار، النخبة الجزائرية جذورها –تطورها– اتجاهاتها 1914– 1954، رسالة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة الجزائر يوسف خدة، 2008، 2009، ص 144.

(5) مصطفى عبيد، اتجاه المساواة في الحركة الوطنية الجزائرية 1912– 1923، مجلة البحوث التاريخية، العدد 01، المجلد05، 2021، الجزائر، ص 185.

ومن أهم مؤسسين حركة الشبان الجزائريين الناشطين فيها، وهي التي تتكون من حاملي الشهادات الذين لم يكن يبلغ عددهم سنة 1912 سوى 25 شخص من بينهم شريف بن حبيلس [1] ومن أهم النشاطات التي قامت بها بيان الشبان الجزائريين [2].

وإن من المطلب الرئيسي لجماعة النخبة هو المساواة في الحقوق مع الفرنسيين ظل الشغل الشاغل للنخبة خلال الثلاثينات، وكما كان هناك نوعان من النخبة قبل 1930 النخبة أولى تربط مصير الجزائر بفرنسا والنخبة الثانية تربطه بالعالم العربي الإسلامي، فإن النخبة في عقد الثلاثينات استطاعت أن تكسب إلى جانبها العلماء أي النخبة التقليدية الإصلاحية [3]. أما حياة النخبة فقد كانت قائمة على أساس الفكر الغربي في كل شيء، حتى طريقة العمل، كما تهدف إلى تحويل المجتمع الجزائري إلى مجتمع غربي[4] وقد واصلت جماعة النخبة نضالهم، فبعد أن أضاعوا لغتهم وعادات وصداقة وكانت طريقتهم في تطبيق برنامجهم ومطالبهم سهلة، وبدأوا بالتفريق بين فرنسا الديمقراطية وفرنسا الاستبدادية واستغاثوا بالأولى ضد الثانية، كما نادوا الفرنسيين الليبراليين والجمهوريين ضد الكولون، وقد قامت بحملة ضد العادات القديمة وطالبت جماعة النخبة من فرنسا أن تضع موضع التنفيذ ما كانت ما قد كتبته بخصوص الجزائر [5].

نشأة حركة الشبان الجزائريين:

تتفق معظم الكتب على أن النخبة الجزائرية كانت بطيئة في الظهور، ويجمع المؤرخون أن بداية ظهور الفكر الإدماجي في الجزائر مرتبط بحركة هؤلاء الشبان الجزائريين الذين يطلق عليهم اسم النخبة [6]

(1) شريف بن حبيلس: ولد سنة 1891، بمنطقة شبرول بقسنطينة ينحدر من عائلة جزائرية كبيرة كان لها نصيب كبير في خدمة منظومة الحكم العثماني بالجزائر، للمزيد ينظر، قاصري محمد السعيد، النخبة الفرنكوفونية بين التطرف والاحتلال شريف بن حبيلس أنموذجا 1899– 1959 مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 13، 2017، ص 290.

(2) المرجع نفسه، ص 298.

(3) أبو قاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، 1930– 1945، ج3، ط4، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1992، ص 59.

(4) صالح فركوس، المختصر في تاريخ الجزائر في عهد الفينيقيين إلى خروج الفرنسيين، 814 ق.م، 1962، دار العلوم للنشر والتوزيع، ص 229.

(5) أبو قاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ج2، المرجع السابق، ص 162.

(6) سلوى لهلالي: ظهور النخبة ومرجعياتها، مجلة المحكمة للدراسات التاريخية، العدد 01، المجلد 01، الجزائر، 2015، ص 79.

ويتفق بعض الكتاب أن ميلاد النخبة الجزائرية مرتبط بالانتخابات البلدية التي تمت في العاصمة الجزائرية في عام 1919 والتي اتخذت طابعا سياسيا [1].

جاءت تسمية الشبان لتهدف إلى فئة المسلمين المثقفين وأن مصطلح الشبان (La Jeunesse) انتشر بأوروبا خلال القرن التاسع عشر في الأوساط الأدبية والفنية الأوروبية، حيث تناولت القضايا الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية، وأن مفهوم الثبات يعبر عن مرحلة العمرية بين جيل وآخر ويمثل العنصر الأساسي، الذي يميز الأجيال هو الثقافة، أي وجود نمط معين من التفكير، وبالتالي تشكلت لديهم أساليب تفكير وسلوكات حسب المؤثرات والأفكار التي اكتسبوها من المدرسة الفرنسية [2].

وقد عمدت هذه النخبة الجديدة على اتخاذ عدة وسائل لإسماع صوتها ولفت انتباه الفرنسيين في الجزائر والمتروبول، وكانت الصحافة أنجح أساليب للتعبير وطرح المشاكل ورفع كل مطالب الشعب الجزائري[3].

وقد برزت حركة اجتماعية أكثر منها سياسية وأطلقوا عليها حركة الجزائر فتاة، وقد تعيين دورا بارزا وأساسيا في توجيه السياسة المحلية، وأسست أول حزب بها يدعى حزب "الجزائر الفتاة"[4]، وقد تأسست شريحة هامة ومتميزة من خريجي المدرسة العربية والفرنسية واصطلح على نعتهم لأول مرة في التاريخ بالشبان الأتراك [5].

(1) ناهد إبراهيم الدسوقي: المرجع السابق، ص 144.

(2) صافر فتيحة، ظهور حركة الشبان الجزائريين، العدد 01، المجلد 08، 2014، جامعة وهران 1، أحمد بن بلة، ص 157.

(3) فتيحة سيفو، الجزائر نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين وظروف بناء "حركة الشبان الجزائريين" مجلة العصور الجديدة، العدد 23، 2016، ص 107

(4) عبد الرحمان بن إبراهيم العقون، الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر الفترة الأولى، 1920 – 1936، ج01، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1984، ص ص 30، 31.

(5) إبراهيم مهديد، المرجع السابق، 95.

المبحث الثاني: أقسام وتصنيفات النخب المثقفة الجزائرية:

تعتبر مرحلة النضال السياسي بالنسبة للجزائريين مرحلة انتقالية انتقلوا بواسطتها إلى النضال بالقانون، حيث جربوا خلال هذه المرحلة عدة أساليب سياسية لتحقيق مطالبهم [1].

مع بداية القرن العشرين تغير أسلوب النضال، حيث ظهرت فئة شبان النخبة في الجزائر يتحركون ويتحالفون ضد إدارة الاحتلال وذلك إلى المستوى الوطني، ويرجع الفضل في هذا إلى التنظيم السياسي إلى رجال النخبة، الذين بدأوا يحسون ويشعرون بانعدام المساواة بين الجزائريين والأوروبيين [2].

يمكن اعتبار أن النخبة بأنها الارهاصات الأولى لبداية النضال السياسي في تلك الفترة، حيث اختلف الكثير من الكتاب والمؤرخون حول تصنيف وتقسيم النخبة الجزائرية، حيث أنه هناك من قسمها إلى قسمين، وهناك من قسمها إلى ثلاثة أقسام، ومن بين أهم هذه التقسيمات نجد ما يلي:

هناك من يقسمها إلى قسمين هما:

1- كتلة المحافظين: نعني "بكتلة المحافظين" كل الطبقات الجزائرية التي وافقت على المحافظية فهي تعني بقاء الحالة الراهنة لمعارضة الأفكار الغربية، وكل الخطط التي قد تدخل تغييرات متطرفة إلى المجتمع الجزائري، أما على المستوى الثقافي فإنها تعني المحافظة على النظم الإسلامية [3].

ظهرت كتلة المحافظين على الساحة بسبب تردي الأوضاع الاقتصادية والعلمية والاجتماعية خاصة، حيث بادروا بالإصلاح الديني والأخلاقي، تمسكت النخبة المحافظة بالقيم الإسلامية، ومعارضة الأفكار الغربية العلمانية والإجراءات الاستعمارية الادماجية حيث مثل هذه النخب العلماء، والمثقفون المحافظون أنصار اللغة العربية والدين الإسلامي، المعارضين للسياسة الفرنسية بالجزائر [4].

لقد اعتبرت النخبة المحافظة أن الجزائر لا تستطيع مجابهة فرنسا وحدها، بل يجب عليها والمحافظة على الشخصية الجزائرية ومقاومة كل خطط الاستعمار الفرنسي، في فسخ ومسخ الجزائر والتضامن مع جميع المسلمين، هي الكفيلة بضمانات الانتصار [5].

---

(1) محمد الطيب العلوي: مظاهر المقاومة الجزائرية من عام 1830 حتى ثورة 1954، ط1، قسنطينة، ص 75.

(2) عمار بوحوش: المرجع السابق، ص 202.

(3) أبو قاسم سعد الله: الحركة الوطنية، ج2، المرجع السابق، ص 145.

(4) بشير بلاح: المرجع السابق، ص 329.

(5) إبراهيم مياسي: إرهاصات الحركة الوطنية الجزائرية (1900- 1914)، جامعة الجزائر، ص 131.

أدركت كتلة النخبة المحافظة في بدايات كفاحها السياسي ضد الاستعمار الفرنسي بضرورة نشر الوعي السياسي بين الشعب الجزائري، حيث ينتج عن غياب الوعي السياسي آثار سلبية في بناء المجتمع الجزائري المنشود بناءً سليمًا، كما اتضح لهم بأن في ظل غياب الوعي السياسي لا يمكن للشعب الجزائري التعرف إلى واقعه المرير [1].

تميزت كتلة المحافظين بوجود الكثير من الملامح المشتركة بين جميع أعضاء هذه الكتلة، حيث كانوا جميعا مؤيدين متحمسين للوطنية (بشكلها القديم)، حيث رفضوا كل أشكال السياسة الاستعمارية الفرنسية [2].

تطورت الكتلة في مختلف الجوانب، حيث وضعت برنامج خاص بها، هذا البرنامج لم يكن معقدًا كثيرًا، فقد كان يشتمل على النقاط الهامة التالية:

- المساواة في التمثيل النيابي بين الجزائريين والكولون.
- المساواة في الضرائب والفوائد من الميزانية.
- الدعوة إلى الجامعة الإسلامية.
- معارضة التجنيس والتجنيد العسكري الإجباري.
- إلغاء قانون الأهالي وكل الإجراءات الأخرى التعسفية.
- احترام التقاليد والعادات الجزائرية.
- نشر وإصلاح وسائل تعليم اللغة العربية [3].

فجماعة المحافظين تعتبر الفئة التي أرادت أن تحافظ على أصالة المجتمع وانتمائه إلى الحضارة العربية الإسلامية، حيث تدعو إلى الإصلاح الإسلامي وإصلاح أوضاع العرب [4].

(1) التجاني مياطه، محمد حناي: كتلة المحافظين والنخبة الإصلاحية متانة الأصل وموجبات التحرير 1881، 1954م، مجلة قبس للدراسات الإنسانية والاجتماعية، العدد 01، المجلد 03، 2019م، ص 81.

(2) أبو قاسم سعد الله: الحركة الوطنية....، ج2، المرجع السابق، ص 146.

(3) المرجع نفسه، ص 146.

(4) التجاني مياطه، محمد حناي: المرجع السابق، ص 79.

2- جماعة النخبة: هي نخبة من المثقفين الجزائريين باللغتين الفرنسية والعربية، أنشأت في 1907م، ضمت هذه المجموعة المعلمين المفرنسين والمترجمين والصيادلة والمحامين...إلخ [1]، تشبعت هذه النخبة بمبادئ العربية وتعلم اللغة الفرنسية والتأثر بمبادئ الثورة الفرنسية [2]. شق شبان هذه النخبة طريقهم نحو التعليم، رغم كل الصعوبات التي واجهتهم، حيث أصبح لهم الدور الهام أو الكبير في شؤون بلادهما، وهذا ما ذكره أو قاسم سعد الله في قوله: «إن هؤلاء المحظوظين الجزائريين الذي حصلوا على بعض التعليم الغربي، قد قدر لهم أن يلعبوا دورا هاما في شؤون بلادهم، فبعضهم قد أصبح وطنيا صلبا وبعضهم أصبح مصلحًا معتدلا، لكنهم كانوا جميعا يؤمنون بتحسين أحوال مواطنيهم» [3].

على الرغم من أن شبان النخبة الجزائرية تبنوا أفكار الغرب وسائر عيشته وطريقته في العمل، كذلك ثقافته وتعليمه، حيث أرادوا تحويل المجتمع الجزائري إلى مجتمع أوروبي، لكنهم كانوا متمسكين بميولهم وروابط الدين الإسلامي وتقاليد المجتمع الجزائري، فهم الذين اشترطوا على فرنسا ألا تطلب منهم التخلي عن أحوالهم الشخصية كمسلمين [4].

كان عدد أفراد هذه الفئة ضئيلا، لم يتجاوز 1200 عنصر من أعضاء حركة "الشبان الجزائريين" وفيما يلي أهم مطالب هذه النخبة العصرية:

- إلغاء جميع القوانين الاستثنائية والمحاكم الردعية والإجراءات الاضطهادية.
- تمثيل نيابي حقيقي للجزائريين في المجالس الجزائرية والبرلمان الفرنسي.
- المساواة في الضرائب.
- المساواة في توزيع ميزانية بين كافة سكان الجزائر.
- تنقيح قانون التجنيد الإجباري، بتخفيض فترة الخدمة من ثلاث سنوات إلى سنتين [5].

---

(1) يسعد شريف صحراوي: المثقف والسلطة في الجزائر بين التبعية والاستقلالية 1989- 2009، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، ، 2021، ص 112.

(2) سلاف نعيمة، النخبة المثقفة والسلطة في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم السياسية، كلية الحقوق، جامعة وهران، 2013، ص 95.

(3) أبو قاسم سعد الله: الحركة الوطنية، ج2، مرجع سابق، ص 79.

(4) لهلالي سلوي: المرجع السابق، ص 78.

(5) بشير بلاح: المرجع السابق، ص 331.

لقد طالب بعض من النخبة بالاندماج والتجنيس الكامل للجزائريين، وكل الإجراءات التي تساعد على توحيد الجزائر [1]، لكن الطبقات الإسلامية كلها كانت تنفر من التجنيس نفورًا كبيرًا، وتعتبر المتجنس الذي تدعوه (أمطورني) مارقًا من الدين، حيث امتنع الطلبة هناك من تلاوة القرآن والقيام بصلاة الجنازة على الأموات المتجنسين [2].

وفي انتخابات 1919م انقسمت هذه النخبة بسبب الخلاف خول الإدماج والتجنيس إلى نخبتين: نخبة ليبيرالية اندماجية تدعو له، حيث تزعمها الدكتور ابن التوهامي [3]. ونخبة إصلاحية تعارض التجنس وتدعو إلى المساواة تزعمها الأمير خالد حفيد الأمير عبد القادر، الذي انضم إلى نشاطات هذه الفئة بصورة متقطعة عام 1913م، وبصورة نشطة عام 1917م [4].

(1) أبو قاسم سعد الله: الحركة الوطنية...، ج2، المرجع السابق، ص 80.

(2) أحمد توفيق المدني: كتاب الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، ص 351.

(3) ابن التهامي: ولد أبو القاسم بن التهامي في 20 سبتمبر 1873م، بمدينة مستغانم تلقى تعليمه الابتدائي بمسقط رأسه، تزعم حركة الشبان الجزائري، للمزيد أنظر: بشير بلاح: المرجع السابق، ص 432.

(4) المرجع نفسه، ص 331.

المبحث الثالث: أهم المميزات في حركة الشبان الجزائريين:

1- تعليمهم:

تميز المثقفون بتكوينهم في مدارس فرنسية، وتعلمهم الثقافة الغربية، والذين كانوا غالبا ما ينتمون إلى أسر ميسورة أو متوسطة الدخل وفي أوساط المهن الحرة، لقد اجتمع الشبان الجزائريون حول جمعيات طلابية أو ثقافية، وقد أدركوا أهمية الصحافة لبث أفكارهم، حيث ساعدتهم ثقافتهم وتعليمهم الفرنسي في إنشاء العديد من الصحف والاحتكاك بمختلف الشخصيات الأوروبية [1].

برز الشبان الجزائريون على الساحة السياسية في مرحلة عرفت تقلص عدد المعاهد الإسلامية في الجزائر، ونفي أصحاب الرأي والتأثير السياسي، من هذا برزت المدرسة الفرنسية في آلية صنع النخب واستخدامها في نفس الوقت كأداة فاعلة لترسيخ الاحتلال على الأرض الجزائرية، ولقد سعت السلطات الفرنسية لتكوين فئة من المثقفين الجزائريين متشبعة بالثقافة الفرنسية، حتى تجعل منها فئة تؤثر في مجتمعها حيث اعتبر الاستعمار الفرنسي المدرسة أداة لطمس والقضاء على الهوية الجزائرية [2].

تميزت حركة الشبان الجزائريين بنشاطها الهائل في الميدان الثقافي وفي المدن الكبرى بالذات، وذلك بسبب تميزهم في ثقافتهم وانفتاحهم على اللغتين العربية والفرنسية، خاصة الفرنسية التي تساعدهم على الاحتكاك بمختلف الشخصيات الأوروبية والمفكرين الفرنسيين ويدافعون عن مبادئ تتمثل في التقدم والرقي والحصول على الحقوق السياسية والاقتصادية للجزائريين [3].

2- الفكر الأيديولوجي:

تميز الشبان الجزائريون كمحاورين ممتازين، كونهم يتقنون ويتحكمون في الثقافة الفرنسية ولغتهم وقادرين على استيعاب التمدن والعصرنة، كذلك اختلاطهم بفلاسفة القرن، حيث تأثرت حركة الشبان الجزائريين بمبادئ الثورة الفرنسية، والتي تدعو في ظاهرها إلى المساواة، وهذا ما جعل الشبان الجزائريين يثورون ضد مظاهر التفاوت الاجتماعي، المفروض على أهلهم من الجزائريين، حيث مكنهم نضالهم من صهر أفكارهم السياسية وفق رؤية واقعية تتغير وتتجدد وفق تغير الأحداث التاريخية المرافقة للساحة

(1) الجيلالي صاري، محفوظ قداش: المقاومة السياسية 1900- 1954، تر: عبد القادر بن حراث، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1987، ص ص 16، 17.

(2) صافر فتيحة: حركة الشبان الجزائريين ظهورها وتطورها فيما بين 1900- 1930، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية، جامعة وهران، ، 2016م، ص 100.

(3) عمار بوحوش: المرجع السابق، ص 203.

السياسية الجزائرية، حاول الشبان بوصفهم الفئة المثقفة في الجزائر في إبراز دورهم في تطوير الحركة الاجتماعية عبر بلورة أفكار وأفاق جديدة للنهوض بالمجتمع [1].

حيث أكد فرحات عباس على أن الشباب الجزائريين رفض أن يبقى متفرجًا في ظل المعاناة التي كان يعيشها الشعب الجزائري وأن هدفهم الوحيد هو تحرير الشعب من الاستعباد وذاك في قوله: «كنا أفراد قلائل في الكلية الذين تأثروا بهذا التأنيب، ورفضنا أن نكون بلا لون انتهازيين، أن يكون الفرد صيدليا، أو طبيبا، أو محاميا، أو أستاذا، فهذا ليس هدفًا في حد ذاته، فالمهم هو أن تسلح معنويا من أجل أن نتحرر وأن نحرر الجماهير الشعبية من الاستعباد الاستعماري، معبرين بوضوح عن مثلنا الأعلى في الحرية، وأن نقول لفرنسا –المسؤولة عن مصيرنا– ما هو ملائم أن تقوم به، فهذا واجبنا الأول، نقول: العدالة على مستوى العالم الإسلامي هذا هو المبدأ الأساسي للسياسة الإسلامية» [2].

لقد تزامنت الإيديولوجية الفكرية مع ظهور حزبي تركيا الفتاة وتونس الفتاة، وهذا يؤكد على وجود علاقة بين الشبان الجزائريين والأتراك لم تكن معلنة بل اقتصرت على التعامل الديني، نافين وجود علاقة ذات طابع سياسي، وقد تكون ظروف الفترة عائق أمام وجود علاقة حقيقية [3].

تأثرت حركة الشبان الجزائريين بحركة الشبان التونسيين، حيث كانت تصلها تأثيرات هذه الحركة عبر الصحف التي وزعت في قسنطينة وسكيكدة وعنابة، كما زارت بعض الشخصيات التونسية الجزائر وأغلب الظن أن الشباب الجزائريين كانوا على دراية بهذه الصحف، كانت معظم أفكار الشبان الجزائيين مستمدة من الثقافة الفرنسية والتي تعتبر عند الكثير منهم تطور ونهضة، وعلى الرغم من كل هذا التأثير والتطور، إلا أنها استطاعت أن تقاوم وتحافظ على وجودها وانتمائها العربي الإسلامي [4].

تأثرت حركة الشبان الجزائريين بالكثير من القرارات والقوانيين الفرنسية خاصة قانون التجنيس، تأثر الشباب بهذا القانون، حيث احتل المتجنسون مراكز هامة في المجتمع الجزائري، فظهرت من بينهم شخصيات

(1) صافر فتيحة: المرجع السابق، ص 107.

(2) فرحات عباس: مصدر سابق، ص .136

(3) لهلالي سلوى: مرجع سابق، ص 85.

(4) أبو قاسم سعد الله: الحركة الوطنية...، ج2، المرجع السابق، ص 95.

جاءت في صدارة على الساحة الجزائرية، نذكر منها شريف بن حبيلس الذي يعد أحد الأعضاء، له تأثير كبير في حركة الشبان الجزائريين [1].

يرى الشريف بن حبيلس أن جماعة النخبة الأولى من غيرها بالتجنيس كونها تمثل زبدة من الشباب المتكون في الجامعات الفرنسية وهم فوق العامة ومكانهم بين المتحضرين [2].

لقد تأثر بعض الشبان الجزائريين بشخصية طموحة ومرموقة، والمتمثلة في الأمير خالد الهاشمي حيث أصبح قائد التيار الثاني، في النخبة بعد انقسامها، وكان الأمير خالد من دعاة الإصلاح، لا يثق بفرنسا ولا بسياستها، ويعتبر التجنيس أمر يهدد هوية المجتمع، حيث قاومه الشعب وطلائعه الدينية [3].

بدأ الأمير خالد عمله بعدًا عن ميدان المعارك وصفوف الجيش الفرنسي مرحلة جديدة، وهي الدفاع عن أحوال الشعب الجزائري، حيث ذهب إلى باريس في جولة قدم فيها محاضرات عن أوضاع الجزائر سواء السياسية أو الاجتماعية مدافعًا عن مطالب الشبان الجزائيين، بكل صدق ودبلوماسية، حيث قام الأمير بدور هام وإيجابي وفعال للتعريف بمطالب الشبان، طالب الأمير خالد بالتعليم للمسلمين وتمثيلهم في المجالس المحلية المنتخبة، وفي البرلمان الفرنسي، وإلغاء القوانين الاستثنائية التي كانت تطبق على الجزائريين فقط، وهذا ما جعله يصبح زعيم الجناح المعتدل داخل حركة الشبان الجزائريين، كذلك كان الأمير على دراية بمبادئ الرئيس الأمريكي ولسن، التي انتشرت في العالم، حيث قام الأمير بتحرير عريضة موجهة للرئيس ولسن، (انظر الملحق رقم 01) عرض فيها أوضاع الجزائر وطالبوا بأن تصبح الجزائر تحت حماية عصبة الأمم، ووصاية قوة تختارها هذه الأخيرة [4].

(1) كريمة بن حسين: المتجنسون مواقفهم، أفكارهم وطموحاتهم، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 30، المجلد أ، 2008، ص 129.

(2) قاصري محمد السعيد: مرجع سابق، ص 297.

(3) الصادق بخوش: الفكر السياسي لثورة التحرير الجزائرية مقاربة في دراسة الخلفية، غرناطة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009م، ص 70.

(4) صافر فتيحة: المرجع السابق، ص 120.

خلاصة:

ومما سبق يتضح أن لظهور حركة الشبان الجزائريين في مطلع القرن العشرين، تأثير على الأوضاع التي كانت تعيشها الجزائر في تلك الفترة، حيث لعبت النخبة دورا جديدا في مسار الحركة الوطنية، وذلك بهدف إيجاد شكل جديد من أشكال المقاومة، حيث استطاع الشبان الجزائيون دخول معارك الحياة السياسية ضد الاحتلال الفرنسي، وذلك رغم المبادئ الفرنسية التي كانت حركة الشبان متشبعة بها، إلا أن هذه الفئة لم تكن على استعداد للتخلي عن أحوالهم الشخصية مقابل المبادئ أو الفكر الأجنبي، تميزت هذه الحركة عن بقية الحركات الأخرى والمتمثلة في تونس الفتاة، تركيا الفتاة بالازدواجية في الفكر واللغة، التعليم...، وسعت هذه الحركة إلى تحقيق المساواة بين الشعب الجزائري والفرنسيين، حيث أقدمت على وضع فرنسا أمام مسؤوليتها اتجاه القيم والمبادئ التي كانت تدّعيها، وتطبيقها على الشعب الجزائري.

الفصل الثاني:

العوامل التي ساعدت على تكوين

حركة الشبان الجزائريين

تمهيد:

ظهرت النخبة المثقفة الجزائرية في الساحة الوطنية ولعبت دورا هاما في مواجهة وتحدي الاستعمار الفرنسي، ومما لاشك فيه أن ظهور هذه الفئة المثقفة مرتبط بمجموعة من العوامل الخاصة، في الجزائر والتي كانت تعاني من سوء في الأوضاع في مختلف الجوانب وبسبب الظروف المحيطة بها هاته الظروف كانت السبب الرئيسي، الذي ساعد على تكوين هذه النخب وتميزها بأفكارها الأيديولوجية المتشبعة بالمبادئ الفرنسية والعربية عن غيرها من النخب التي سبقتها، والتي ستساهم بشكل كبير في مواجهة الاستعمار والمحافظة على هوية الشعب الجزائري، ومن بين أهم هذه العوامل نجد:

المبحث الأول: السياسة التعليمية الفرنسية ودورها في تكوين حركة الشبان الجزائريين:

إن السياسة التعليمية تعتبر جزء من السياسة الاستعمارية التي طبقتها فرنسا في الجزائر، وكان التعليم مسألة مصيرية في حياة الأمم، حاضرها ومستقبلها وأحد الركائز الأساسية لقياس رقي المجتمعات وازدهارها، وقد ركزت عليه الإدارة الاستعمارية لجعله أداة فعالة للاستعمار ونشر الأمن والسلم [1]، لقد بدأ تشكل السياسة التعليمية الفرنسية منذ بداية احتلال الجزائر، حيث كانت تهدف إلى القضاء على الهوية الشخصية للسكان، وكان الهدف الأساسي هو تحويل المجتمع الجزائري، إلى مجتمع فرنسي والحاقه مباشرة بفرنسا، ركزت المدرسة الاستعمارية على هذا الجانب باحتواء برامجها التعليمية لهذه الظاهرة ومحاولة إغراق المجتمع الجزائري في الشك حول عروبته وإسلاميه [2].

لقد ربطت فرنسا سياسة التعليم الفرنسي بسياستها الاستعمارية وبمشاريعها الكولونيالية في البلاد في البلاد وسعت إلى إيجاد نوع من التعليم يختص به الأهالي الجزائريين، وحسب سياستها الاستعمارية حيث يتماشى مع طموحات الأهالي اجتماعيا واقتصاديا وثقافيا [3].

سعت السياسة الفرنسية منذ التوجه لها إلى تحضير فئة من أبناء الأهالي، تساعده في التغلغل في أوساط الشعب، حيث وجدت فرنسا أن التعليم أفضل وسيلة لتطبيق هذا الهدف، كان موضوع تكوين نخبة من الأهالي ضمن أولويات هذه السياسة، حيث جعلت المدرس الفرنسي يتلقى تعليما خاصا، وذلك من أجل التكيف مع تربية الأهالي، ومن بين أهم المدارس التي أسستها فرنسا والتي كان لها دور بارز في صناعة النخب الجزائرية، نجد ما يسمى " المدارس العربية الفرنسية " في سنوات (1836- 1850) وأصبحت في عام (1870) تعمل (36) مدرسة ابتدائية عربية فرنسية (1300) تلميذ، ومعهدان عربيان فرنسيان وثلاث مدارس دينية إسلامية، ولكن كان المعارضين الفرنسيين للتعليم في الجزائر توصلوا إلى إغلاقها، حيث ضعفت تلك المدارس الدينية فلا يبقى منها في عام (1882) سوى 16 مدرسة ابتدائية [4].

---

(1) عبد القادر بوحسون: سياسة التعليم الفرنسية بالجزائر وموقف الجزائريين منها إبان الثورة التحريرية، متون العلوم الاجتماعية، العدد 03، المجلد 08، 2016م، ص 234.

(2)عبد القادر حلوش: سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر، دار الأمة، الجزائر، 2013م، ص 47.

(3) عمار هلال: أبحاث ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصر1830- 1962، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 104.

(4) حفيظة مخنفر: التعليم وتكوين النخب الثقافية والسياسية في الجزائر مرحلة (1830- 1954)، مجلة دراسات، العدد 02، المجلد 11، 2002م، الجزائر، ص ص342- 343.

كان التعليم الخاص بالأهالي ذو طابع فرنسي شكلا ومضمونا، يشرف عليه معلمون فرنسيون في أقسام خاصة، وذلك بهدف غرس أفكار ومبادئ فرنسية لدى الجزائريين، حيث كان هذا النظام لا يعتبر الفرد الجزائري مواطن جزائري، وإنما يعتبره أهليًا Indigène، أي فرد لا قيمة له يرتبط فقط بسيده المالك لرأسمال [1].

وقد كان للمدرسة الفرنسية أثر كبير في المثقفين الجزائريين، حيث وجدوا أنفسهم ينتمون إلى ثقافتين مختلفتين ومتعارضتين، وكان نضالهم السياسي يسير في هذه الازدواجية الثقافية التي يمتلكونها، والأثر الأكثر خطورة إلى هؤلاء المثقفين هو " العزلة التامة "، حيث وجد الجزائري المتطور نفسه في عزلة تامة وضياع كامل بين عقليتين مختلفتين في نفس الوقت، حيث بعقلية المجتمع الأوروبي وعقلية المجتمع الجزائري، لقد كان يعاني المثقف الجزائري من التنسيق بين بيئته في المجتمع الجزائري وأفكاره في المجتمع الأوروبي، في حين أن الفرنسيين في فرنسا يتعلمون من المدرسة الفرنسية ما يعيشونه في بيئتهم ومحيطهم الاجتماعي، حيث انتهجتها الإدارة الفرنسية، من أجل السيطرة على أفراد المجتمع الجزائري وتحقيق الاندماج الشامل والتام بالمجتمع الفرنسي، كانت هذه السياسة الفرنسية هي نتاج لإدراك خبراء الاحتلال الفرنسي للدور الذي يلعبه النظام التعليمي داخل المجتمع، ولإيقانهم بأن المدرسة أو النظام التعليمي داخل المجتمع بالشكل الذي يريدونه بوصف التعليم، من أبرز المؤسسات التي تساعد على تنشئة المجتمع وصياغة الوعي والسيطرة على العقول [2].

لقد أسست فرنسا فيما يعرف بالمدارس العربية الفرنسية وذلك من أجل السيطرة على التعليم الديني ومؤسساته، وذلك لتوجيههم للوجهة التي تخدم مصالحهم، أما في الجانب الآخر سعت فرنسا بالتظاهر أمام الجزائريين على أنها لا تنوي القضاء على التعليم العربي، بل تريد المساهمة في إصلاحه وتطويره، قامت الحكومة الفرنسية في إطار سياستها التعليمية الاستحواذ على الضمير الجزائري وغسل أدمغة أعيانه وشخصياته الكبيرة، ولكن باءت تلك السياسة بالفشل، فقامت فرنسا بإغلاق هذه المدارس ليحل محلها نظام جديد مبني على التميز العنصري وفصل تعليم الجزائريين على التعليم الأوروبيين، وألقيت تسمية (المدارس

(1) أسيا بلحسن رحوي: وضعية التعليم الجزائري غداة الاحتلال الفرنسي، دراسات نفسية وتربوية، عدد 07، 2011، الجزائر، ص 66.

(2) سمير أبيش: أهداف وخصائص السياسة التعليمة الفرنسية في الجزائر، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، العدد 23، 2017، الجزائر، ص 129.

المساعدة أو الإضافية) على المدارس الخاصة بالجزائريين [1]، لقد كانت النخبة معجبة بالحضارة الفرنسية فإنها ستكون الدليل الهادي للجماهير الصامدة أمام إغراءات الفرنسية تتبنى الرأي كثير من المفكرين في الوطن الأم، وخصوصًا أولئك الذين لم يروا تناقض بين مصالح فرنسا ومصالح الأهالي [2].

لقد سعت فرنسا من خلال سياستها التعليمية لتحقيق ثلاث أهداف رئيسية وهي: الفرنسة، الادماج التنصير، .... ويقصد بالفرنسة هي رسم سياسة أوروبية مشتركة، باعتبارها مشروعا حضاريا عليه أن ينقذ الأمم وبمساعدتها على الارتقاء إلى درجة المدنية في تجلياتها العامة، السياسة والاقتصادية، حيث ادّعى الفرنسيون أنهم جاءوا لنشر الحضارة والتمدن بين أوساط الشعب الجزائري المتخلف [3].

ويقصد أيضا بالفرنسة على أنها استبدال اللغة العربية، وجعلها لغة التخاطب وربط الجزائر ماضيا وحاضرا ومستقبلا بثقافتها العربية وتاريخها الإسلامي، والهدف منها قولبة الشبان الجزائريين في قالب فرنسي، ليكونوا نماذج حضارة المستقبل [4]، أما الإدماج فيقصد به جعل الجزائريين سياسيا وثقافيا واجتماعيا فرنسيين، كما يعني جعل الجزائر إقليما فرنسيا وإلغاء كل الاختلافات الإدارية بين الجزائر وفرنسا [5].

ويقصد أيضا إلحاق الجزائر بفرنسا أرضا وسكانا تحت إشعارات متعددة منها أن البحر الأبيض المتوسط يقسم فرنسا [6].

لقد اعتبر الإدماج الهدف الأكبر والأسمى من وراء السياسة الفرنسية، حيث صرح أحد القساوسة الفرنسيين، الذين كانوا يقومون بتنفيذ هذه السياسة بأنه لم يكن الهدف من إقامة المدارس الفرنسية في شمال إفريقيا، هو أن نكون عقولا مثل عقول فولتير أو مونتيسكيو أو جان جاك روسو، وإنما الهدف من هذه السياسة هو أن تقوم بتبديل لغة ودين بدين وعادات بعادات أخرى [7].

---

(1) عبد القادر حلوش: المرجع السابق، ص ص 48- 49.

(2) غي بريفيلي: الطلبة الجزائريون في الجامعة الفرنسية 1880- 1962، تر: مرجاح مسعود وآخرون، دار القصبة، الجزائر، 2007م، ص 119.

(3) رشيد مياد: السياسة التعليمية الفرنسية في الجزائر ورد فعل الجزائريين اتجاهها، 1830- 1954م، المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 01، مجلد 14، 2022م، المدية، ص 856.

(4) عبد القادر بوحسون، المرجع السابق، ص ص 235- 236.

(5) المرجع نفسه، ص .236.

(6) رشيد مياد: المرجع السابق، ص 857.

(7) سمير أبيش: المرجع السابق، ص 132.

أما التنصير يقصد به تنشيط الحركة التنصيرية ونشر به المؤسسات الدينية الجزائرية [1]، تميزت هذه السياسة بتعاون كل من رجال الكنيسة مع العسكريين الفرنسيين، حيث اعتبرت احتلال الجزائر 1830م فتحا مسيحيا وبداية لعودة أمجاد الماضي، حيث ركزت هذه السياسة إلى إعادة فتح باب للمسيح في إفريقيا ونشر تعاليمه الحضارية في هذه المنطقة من جديد، ومن كل هذا بدأت عمليات النهب والتدمير وتحويل المساجد إلى كنائس، كذلك قامت الكنيسة بإلغاء شرعية الأعياد الدينية الإسلامية والاستلاء على الأوقاف[2]. ومن هذا يصعب على هذا الجيل إيجاد توازنه الفكري [3].

لقد أولت فرنسا للتعليم اهتمام كبير، حيث ارتفعت عائدات للتعليم الأهلي في سنة 1900م إلى 1.322.850 فرنكا، وأن عدد المدارس التي تؤهل التلاميذ لنيل الشهادة الابتدائية كان لا يتجاوز 38 مدرسة في العمالات الثلاث من مجموع المدارس، التي بلغ عددها في نهاية القرن 211 مدرسة منها 96 مدرسة خاصة بالطور الأول للتعليم الابتدائي، و38 مدرسة تحضيرية من قسم واحد، وأربعة مدارس للحضانة ثلاثة منها في مدينة الجزائر، وواحدة في قسنطينة [4].

لقد أظهر المستوطنون رفضهم للنخبة، منذ أن بدأت السلطات الفرنسية في تنفيذ سياستها التعليمية في الجزائر الداعية إلى تشكيل نخبة من الأهالي الجزائريين، يقومون بالوساطة مع السلطات الفرنسية، بهدف تحقيق سياسة الاندماج، وقد كانت مواقف المستوطنين عدوانية للنخبة تقاس بمدى ثقافتهم ومستواهم [5].

وفي سنة 1908– 1914 عرفت السياسة الفرنسية عجزا في حل الأزمة التعليمية المفتشية في ربوع مناطق الجزائر، والمتمثلة في نقص المدارس والأقسام وتجاهل الإدارة الاستعمارية لمطالب الجزائريين الثقافية والتعليمية، حيث اعتمدت لحل الأزمة في هذه الفترة على المدارس الأهلية المبسطة التي أطلق عليها اسم المدرسة الإضافية لأنها تختلف عن المدرسة الابتدائية العادية لكونها قليلة التكاليف المادية وقصيرة

(1) عبد القادر بوحسون، المرجع السابق، ص، 236.

(2) محمد بن شوش: التعليم في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي (1830– 1870)، رسالة لنيل درجة الماجيستر في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2007م– 2008م، ص 54.

(3) عبد القادر حلوش: المرجع السابق، ص ص، 266– 267.

(4) جمال قنان: التعليم الأهلي في الجزائر في عهد الاستعمار 1830– 1944، وزارة المجاهدين، 2007، ص 153.

(5) بشير سحولي، النخبة الجزائرية المفرنسة بين ثنائية حقد المستوطنين الأوروبيين وعنصرية الإدارة الفرنسية في الجزائر ما بين 1908– 1937، عصور مصنفة، العدد 02، مجلد 2، الجزائر ص 187.

المدة الدراسية، تكتفي بإطار مدرس ضعيف المستوى وربط التكوين الثقافي والتربوي ومن جملة الشهادات الدراسية الابتدائية [1].

(1) إبراهيم مهديد: المرجع السابق، ص ص 159- 160.

المبحث الثاني: التعليم العربي الحر

يقصد بالتعليم العربي الحر هو ذلك التعليم الذي كان سائدا خلال فترة الاحتلال، والذي تميزت به الزوايا والمدارس الحرة والكتاتيب القرآنية، حيث يمول عن طريق الشعب، لا يخضع لسلطة الإدارة الفرنسية ويقوم إلى اللغة العربية عكس التعليم الحكومي الذي يقوم على اللغة الفرنسية وحدها، كان المعلمون الذين يعملون على التعليم الحر غير نظاميين يتقاضون رواتبهم من تبرعات الناس المتطوعين، الذين يدرسون أبنائهم اللغة العربية، لقد تمتع التعليم في الجزائر بعناية كبيرة من قبل الشعب الجزائري، وذلك بسبب الدور البالغ الذي تلعبه في تعليم الأمة وتنشئة الجيل القادم تنشئة عربية صالحة [1].

لقد تميز التعليم العربي الحر بالانتشار عبر مدارس، سواء كانت في المدن أو الأرياف، بحيث كانت نسبة الأمية متدنية جدا، وكان تمويل هذا التعليم يرتكز على الأوقاف، ويشهد الفرنسيون بأنه كان يملك ميزانية قارة، ومدارس كثيرة، بالرغم أن هذا التعليم لم يكن متقدما، إلا أن الجزائريين يرون أنه يغطي حاجة مجتمعهم مع الاستعداد لتطويره [2].

لقد كان الجزائريون على أتم الاستعداد للتطور لو وجدوا من يأخذوا بيدهم إليه، فبعد انتشار فكرة التعليم شرع الجزائريين ينظمون مدراسهم القرآنية، فأصبح التلميذ الذي يدرس في المدرسة القرآنية يحفظ القرآن والعلوم المكملة له في آن واحد، وهذا هو الذي يمثل الدور الأول للمدارس الحرة، التي بدأت تجربتها سنة 1913م، ولكنها نشطت من نهاية الحرب العالمية الأولى، حيث توسع ونشط التعليم مع الإيمان بضرورته [3].

لقد حافظت العربية على وجودها من خلال ثلاث أساسيات، الأولى هي المدارس القرآنية، والثانية الوعظ والإرشاد في المساجد، الثالثة فهي خلق ثلاث مدارس ثانوية بالليسانس سنة 1850م، مع التركيز طبعا على اللسان، رغم أن هذا العمل كان مراقبا من السلطات الفرنسية حتى لا ينحرف عن الخط الأخلاقي إلى موضوعات سياسية، وقد قدر لهذه المدارس أن تخرج في أواخر القرن الماضي، حيث اختص عدد من الجزائريين في الصحافة والترجمة والتعليم [4]

---

(1) سومية الوافي: التعليم العربي الحر بالجزائر بداية القرن العشرين وجهود جمعية العلماء المسلمين الداعمة لإرسائه، مجلة الساورة للدراسات الإنسانية والاجتماعية، العدد 01، المجلد 08، 2022م، الجزائر، ص 201.

(2) عثمان سعدي: الجزائر في التاريخ، دار الأمة، الجزائر، 2013م، ص 631.

(3) أبو قاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج3، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1998، ص 36.

(4) أبو قاسم سعد الله، الحركة الوطنية، ج2، المرجع السابق، ص 62.

فمنذ سنة 1830- 1900 حاول الجزائريون لإرساء التعليم العربي الحر من خلال إنشاء الزوايا والكتاتيب وقد ساهمت بشكل كبير في تكوين أجيال صاعدة وتعليم الشبان [1].

فالأمة الجزائرية لم تقف موقف الغائر أمام القوى الاستعمارية الكبرى، بل أقدمت وبجهودها على إنشاء المدارس العربية الحرة، وقد تمكنت خلال العشرين سنة الأخيرة من تكوين نخبة عربية إسلامية في الوطن الجزائري، وكانت هذه المدارس محاربة من الإدارة الاستعمارية [2].

لقدت وجدت فرنسا العديد من الجوامع والكتاتيب، يدرس فيها القرآن الكريم والعلوم الأخرى، فحاولت الإدارة الاستعمارية دمج التنظيم التعليمي الجزائري ضمن منظومتها التعليمية، وحاولت التوفيق بين اللغتين العربية والفرنسية من أجل إكمال احتلالها للجزائر عن طريق غسل أدمغة الجزائريين، ومع مطلع القرن العشرين تشكلت نخبة جزائرية متطورة متشبعة بالثقافة الفرنسية والجزائرية في آن واحد، قامت هذه النخبة بدور كبير في إنشاء النوادي الثقافية والأدبية، إلا أن هذه الفئة المتشبعة بالأفكار الفرنسية بقيت محافظة على الهوية الجزائرية بكل أبعادها، لقد انتعشت الحركة العلمية خاصة بمنطقتي وهران ومستغانم، حيث تشكلت المدراس وانتشر التعليم والطرق والزوايا، ولكن رغم الظروف التي مرت عليها الجزائر خلال فترة الاحتلال والسياسة التعليمية التي طبقتها فرنسا، إلا أن التعليم العربي الإسلامي تواجد في المساجد والكتاتيب من أجل إنشاء علماء وأئمة يحافظون على الدين الإسلامي والهوية الجزائرية [3].

ظهرت بوادر الحركة التعليمية مع مطلع القرن العشرين وذلك عن طريق تأسيس بعض المدارس الحرة في مختلف ربوع الوطن، فأصبح بذلك وجود تعليم وظيفي يخدم القضية الوطنية، حيث عملت فرنسا في المقابل على إغلاق هذه المدارس، حيث ظهرت أول مدرسة بتبسة سنة 1913م، وعلى الرغم من محاولة فرنسا إغلاق هذه المدراس عكف الجزائريون على فتح المدراس العربية وذلك للحفاظ على الهوية الإسلامية [4].

---

(1) عائشة خامد، قريشي رفيقي: السياسة التعليمية في الجزائر وأثرها في تكوين النخبة (1900- 1940م) مجلة إضاءات علمية، العدد 02، المجلد 01، 1442هـ- 2020م، الجزائر، ص 53.

(2) أحمد توفيق المدني، مصدر سابق، ص ص 144- 145.

(3) بليل محمد، محيوس أمينة: واقع التعليم في المدارس الحرة بمنطقة مستغانم وموقف الإدارة الاستعمارية من (1900- 1954)، مجلة العبر للدراسات التاريخية والأثرية في شمال إفريقيا، العدد 01، المجلد 06، 2023، الجزائر، ص 455.

(4) فتيحة صافر: المرجع السابق، ص 55.

لقد لعبت الطرق الصوفية والمساجد والكتاتيب دورا هاما في التعليم، الذي مكن لبعض من الجزائريين بمختلف أعمارهم على تحصيل قسط من العلم والمعرفة، وكانت هذه الفئة حريصة على حماية مقومات الشعب الجزائري من حملات المسخ والتغريب والفرنسة، حتى وإن كانت معارفهم محدودة، في حين كانت هناك فئة أخرى شقت لنفسها الطريق نحو التعليم خارج الوطن، مثل فاس، تونس والقاهرة... وغيرها، كانت الزوايا تشبه كثيرا المعاهد العلمية الحالية، حيث اشتهرت بتعليم القرآن وأحكام قراءته واللغة العربية وغيرها من مختلف العلوم الإسلامية، وكانت توجه طلبتها إلى جامع الزيتونة بتونس أو جامع القرويين بالمغرب وبعد إتمامهم للدراسة يعودون من أجل التدريس في هذه الزوايا أو مساجد الوطن [1].

كانت المدراس العربية أو التعليم العربي الإسلامي يشكل بشكل خاص يعاني من ضيق، وذلك بسبب مراقبة الاستعمار الفرنسي له، وعدم وجود معاهد للتعليم الإسلامي، لذلك لجأ الكثير من الجزائريين للهجرة إلى الخارج، خاصة الهجرة إلى البلاد العربية الإسلامية، وذلك لمواصلة تعليمهم في معاهد مثل الأزهر والزيتونة، وهذه الفئة التي ستحصد على الكثير من المعارف والعلوم ستأخذ على عاتقها مهمة الحفاظ على الهوية العربية الإسلامية من مبادئ وقيم من فقدان مكانته، وتحافظ كذلك على الشعب الجزائري من السياسة الاستعمارية الظالمة [2].

(1) محمد بن شوش: المرجع السابق، ص 127.

(2) فتيحة صافر: المرجع السابق، ص 55.

المبحث الثالث: الهجرة ودورها في تكوين النخبة الجزائرية

تعريف الهجرة:

عرف المؤتمر الدولي المعقود في روما 1924م بأنه: " كل أجنبي يصل إلى بلد طلب للعمل ويقصد الإقامة الدائمة... وهذا نقيض العامل الذي يصل إلى بلد العمل فيه بصفة مؤقتة" [1].

أما كلمة المهاجر هو الشخص الذي اضطر إلى ترك منزله لأسباب اقتصادية واجتماعية والتوجه إلى فرنسا أو بلد آخر بقصد العمل وكسب عيشه [2]. فالتهجير يقصد به هو حمل الأعيان والقادة والسياسيين على مغادرة بلادهم، حيث بدأ من الوهلة الأولى للاحتلال من خلال اتهام العناصر الفاعلة في الساحة الدينية والسياسية ضد الفرنسيين [3].

تعتبر الهجرة ظاهرة استعمارية لكونها بدأت بشكل مكثف بعد اشتداد الضغط الاستعماري الفرنسي على الجزائريين، من خلال ممارسته مختلف أنواع التعذيب والتشريد والتجويع، بهدف إبعاد الوطنيين عن الساحة والاستلاء على أوسع الأراضي للوافدين من الأوروبيين [4]، وهي أيضا انتقال أفراد أو جماعات من بيئتهم الأصلية إلى بيئة أخرى بشكل دائم لأغراض معينة [5].

ومن بين أهم الأسباب التي دفعت الشبان الجزائريين للهجرة نحو فرنسا نجد ما يلي: فرض الخدمة العسكرية عن النخبة الجزائرية بدون الحصول على حقوق سياسية وتصاعد نسبة الضرائب، واستيلاء فرنسا على الأموال والأراضي التابعة للحبس وإقامة محاكم استثنائية لفرض عقوبات صارمة، وبروز أزمات اقتصادية وتدهور حالة الأسواق [6]، وكان للحرب العالمية الأولى السبب في فتح الهجرة أمام الجزائريين

(1) عبد الحميد زوزو: الدور السياسي للهجرة إلى فرنسا بين الحربين 1914- 1939، نجم شمال إفريقيا وحزب الشعب، ديوان المطبوعات، الجزائر، 2007، ص 11.

(2) عمار بوحوش: المرجع السابق، ص 542.

(3) أبو قاسم سعد الله، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ج4، دار الغرب الإسلامي، الجزائر، ص 193.

(4) سامية بن فاطمة: الهجرة الجزائرية إلى فرنسا خلال فترة الاحتلال الفرنسي 1830- 1962م، قراءة في الأسباب والدوافع، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 27، نوفمبر 2017م، ص 124.

(5) علي زين العابدين: الهجرة الجزائرية نحو فرنسا وانعكاساتها الاجتماعية والثقافية على المجتمع الجزائري 1914- 1962م، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في التاريخ الاجتماعي والثقافي عبر العصور، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة أدرار، 2013- 2016، ص 05.

(6) عمار بوحوش: المرجع السابق، ص 210.

إلى فرنسا، فخلال الحرب العالمية الأولى تزايد عدد المهاجرين الجزائريين نتيجة ارتفاع القيد عن الهجرة بصدور قانون 1914م الآلف الذكر، مما شجع الهجرة التلقائية إلى فرنسا والإشراف على تنظيم الهجرة سنة 1916م من قبل السلطة، إلحاق الشباب بوحدات الجيش الفرنسي قبل مرحلة الخدمة [1].

يعود السبب الحقيقي وراء الهجرة هو مصادرة الأراضي الخصبة للجزائريين وتمليكها للمعمرين الجدد، بقصد تجريد الجزائريين من كل أنواع المقاومة وتحويلها إلى أيادي عميلة رخيصة في خدمة مزارع المعمرين، التي انتزعت من سكانها الأصليين، وأن المؤرخين الفرنسيين الذين أرخوا الهجرة نحو فرنسا يرجع سببها إلى النمو الديمغرافي الكبير وسط السكان الأصليين، وعدم تواجد توازن بين السكان والثروة الجزائرية مع تزايد النمو الديمغرافي [2].

لقد ارتبط تاريخ الجزائر بتشريع الخاص للتنقل بين الجزائر وفرنسا، حيث تمكن التميز من مرحلة أولى إلى غاية 1905، وكان هناك غياب كلي لحرية التنقل بين الجزائر وفرنسا وفي سنة 1905م و1924م وقعت مواجهة بين جهتين معارضتين: الجبهة الأولى هي المعمرين المتخوفين من الهجرة الجماعية لليد العاملة الرخيصة، وجبهة ثانية هي الحكومة وأرباب العمل الفرنسيين الراغبين في جمع اليد العاملة [3].

ولقد كانت السياسة الجائرة التي طبقتها فرنسا على الجزائريين من بين أهم أسباب الهجرة كقانون الأهالي(Code d' Indégénât)وقانون كريميو (*décret Crémieux*) وأيضا حرمان الشعب الجزائري من حقوقهم المدنية والسياسية وانتشار الفقر ومصادرة الأراضي والممتلكات والتضييق على المؤسسات الدينية (أملاك الأوقاف وتعيين القضاة من طرف السلطة المحتلة ...) وارتفاع في قيمة الضرائب المفروضة على الجزائريين والتهجير بالقوة للعمل في المصانع الفرنسية بأرخص الأثمان، وذلك بسبب نقص اليد العاملة فيها [4].

---

(1) عبد الحميد زوزو، المرجع السابق، ص 14.

(2) سعدي بزيان: دور الطبقة العاملة الجزائرية في الهجرة في ثورة نوفمبر 1954 (التاريخ السياسي والنضال للعمال الجزائريين في المهجر من "نجم شمال إفريقيا إلى الاستقلال، دار الهومة، الجزائر، 2008، ص 10.

(3) محفوظ قداش: تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية 1919- 1939، تر: أمحمد بن البار، ج1، دار الأمة، الجزائر، 2011، ص 223.

(4) محمد ياحي: نضال الوطن للمهاجرين الجزائريين بفرنسا، أعمال ملتقى حول الهجرة الجزائرية إبان مرحلة الاحتلال 1830- 1962 المنعقد بفندق الأوراس يومي 30- 31 أكتوبر 2006، الجزائر، 2007، ص 176.

ونظرا لعدم اقتناع الشبان الجزائريين بالتجنيد في الجيش الفرنسي، فإنهم بدأوا الفرار من الخدمة العسكرية، فقد فروا في أوروبا والشرق الأدنى ومن هناك واصلوا نشاطهم في شكل حرب عصابات، معلنين الثورة على الاحتلال الفرنسي وقد بقي أغلبيتهم خارج فرنسا، ولقد وظفت الإدارة الجامعية في مرحلتها الأخيرة العديد من الرحلات الجزائر وتونس سواء من المهاجرين أو من الزعماء الذين اختاروا الشرق من أجل الاستقرار والعيش فيه [1].

ولقد اتخذت الهجرة الجزائرية نحو الخارج اتجاهات متعددة منها ما كان نحو العالم الإسلامي وأخرى إلى فرنسا، حيث قدر عدد المهاجرين إلى فرنسا ما بين سنتي 1902م و 1914م ب 10.000 مهاجرا وتزايد أكثر بعد الحرب العالمية الأولى، وترتب عن هجرة الجزائريين إلى فرنسا بروز الوعي والاستفاقة وذلك بسبب ملاحظة الفرق بين ممارسات الإدارة الاستعمارية بالجزائر ونظيرتها فوق التراب الفرنسي، ومن خلال ذلك ظهرت بدايات الحركة الوطنية والمشاركة في التجمعات النقابية العمالية، كذلك تأثرهم بحركات التحرر العالمية، مما لعب وعيًا قوميا شق طريقا نضاليا منذ أيام حركة الشبان الجزائري [2].

واهتمت مجموعات عديدة من العمال المستعمرات المهاجرين في فرنسا، وهي جمعيات كانت مؤقتة لكنها ترجمت اهتمام رجال ومنظمات في الاتصال بالمستعمرين وفهم وضعيتهم منها: اللجنة الدولية من أجل تحرير الأهالي المنظمة بالكفاح، الرابطة الفرنسية للحصول على حقوق المواطنة الأهالي مدغشقر [3] وكذلك بروز الجزائريين في فرنسا بصفة العمال الجزائريين، حيث كانوا يعملون بالصناعات وبمعامل بباريس وبالخصوص مرسيليا مع مطلع القرن العشرين، كان أغلب عمال المهاجرين إلى فرنسا من مناطق بجاية تيغزرت، القبائل.

حيث أقاموا على الضفة الشمالية للبحر الأبيض المتوسط [4]، ومن أهم نتائج الهجرة الجزائرية إلى فرنسا نجد:

لقد لعبت باريس دورا باعتبارها منطلق للتيارات الديمقراطي والتيار الشيوعي، حيث أصبحت ميدانا للتفاعلات الأيديولوجية، ولم يكن من اليسير على المرء أن يبقى بمعزل عن تأثيراتها، ولعل هذين التيارين

(1) خير الدين شترة، إسهامات النخبة الجزائرية في الحياة السياسية الفكرية التونسية 1900- 1939، قسم التاريخ، الجامعة الإفريقية، دار كردادة، الجزائر، ص 151.

(2) محمد ياحي، المرجع السابق، ص 178.

(3) محفوظ قدش: تاريخ الحركة الوطنية...، المرجع السابق، ص 227.

(4) محمد ياحي، المرجع السابق، ص 179.

قد ساهما في تحويل العمال الجزائريين، هناك من رعاة وبائعي وعمال إلى أشخاص ذو مطالب اجتماعية وسياسيا [1].

(1) علال ليندة، فايزة قالمي: الهجرة الجزائرية نحو فرنسا أسبابها ونتائجها، نفس الملتقى ص 224.

خلاصة:

ومما سبق يتضح أن هناك عدة عوامل ساعدت على تكوين النخب الجزائرية، حيث ترى أن السياسة التعليمية الفرنسية رغم ما تحمله من أهداف وراءها، المتمثلة القضاء على الهوية الوطنية للفرد الجزائرية إلا أنها ساهمت في إضفاء الطابع الفكري الأجنبي والمبادئ الغربية على شخصية الجزائريين، حيث وجد أفراد النخبة الجزائرية أنفسهم أمام نوعين من التعليم العربي والأوروبي، وهذا ما يميزه عن باقي الفئات الأخرى وفي المقابل ساهم التعليم العربي في تثبيت الهوية العربية الإسلامية في نفوس المواطنين الجزائريين وذلك من خلال إنشاء زوايا ومساجد وكتاتيب رغم مجهودات التي بذلتها الإدارة الفرنسية في إضعاف التعليم بشتى الطرق مثل إغلاق المدارس وتحويل المساجد والزوايا إلى كنائس وغيرها، وإن السياسة الاستعمارية الفرنسية انعكست بشكل سلبي على الشعب الجزائري، حيث أصبح الجزائريون يلجؤون إلى الهجرة خارج الوطن من أجل تحسين أوضاع حياتهم المعيشية، إلا أن الهجرة لعبت دورا في تكوين الشباب الجزائريين وذلك عن طريق احتكاكهم بالعلماء سواء في الوطن العربي أو احتكاكهم بالأوروبيين، خاصة الفرنسيين حيث تغير الفكر الجزائري وأصبح متشبع بأفكار ومبادئ الغرب.

الفصل الثالث:

برنامج ووسائل النضال لدى حركة الشبان الجزائريين

تمهيد:

إن ظهور الشبان الجزائريين كأفراد مثقفين باللغة الفرنسية والمبادئ الأوروبية، ساعد كثيرا على فرض أنفسهم أمام مختلف الأقطار السياسية، حيث ساعدتها السياسية التعليمية الفرنسية رغم ما تحمله من نوايا خبيثة من ورائها، وقد سعت هذه السياسة إلى طمس الهوية الجزائرية، إلا أن الشبان الجزائريين حافظوا على تعليمهم العربي وعلى مبادئهم الإسلامية، وهذا ما أدى إلى التوجه إلى وضع برنامج خاص يحمل مطالب تهدف إلى حماية حقوق الشعب الجزائري، واستخدمت وسائل وأساليب لتطبيق هذه المطالب وتحقيقها على أرض الواقع، رغم الصعوبات التي واجهتها من طرف الاستعمار الفرنسي.

المبحث الأول: مطالب حركة الشبان الجزائريين.

في سنة 1900 بدأ تبلور وعي حركة الشبان الجزائريين حيث طالبوا بمجموعة من المطالب وأهم ما جاء في: تعميم وتطوير وسائل التعليم واستعمال اللغة العربية واسترجاع العمل بالقضاء الإسلامي واحترام العادات والتقاليد الجزائرية، وحرية الهجرة، ومعارضة التجنيس والتجنيد الإجباري. [1]

وفي 30 جوان قدموا مذكرة تشبه إلى حد كبير بيان الشبان الجزائريين وتم تحرير مذكرة من طرف يدعى خليل قايد العيون [2]، كما كان الشبان الجزائريين في سنة 1900 يطالبون بتوسيع حق الانتخاب ليشمل المثقفين والصناع والتجار الذين يدفعون الضرائب، ويمنح الأهالي الأعضاء المجالس البلدية حق انتخاب رئيس البلدية، كما طالبو أيضا بانتخاب المستشارين العامين ليحلو محل المساعدين المعينين. [3]

وفي سنة 1912 بعث رجال حركة الشبان الجزائريين بوفد إلى باريس وذلك لمقابلة رئيس الحكومة بوانكاري وتقديم احتجاج له لعدم إقدام الحكومة الفرنسية على اتخاذ قوانين لصالح الشعب الجزائري حيث طالب وفد الشبان الجزائريين بمنح حقوق أساسية أهمها:

- المساواة في دفع الضرائب المساواة في التمثيل السياسي بالمجالس المحلية.
- إلغاء قانون الأهالي، ومقابل هذه الحقوق يقبل الشعب الجزائري الانضمام في الجيش الفرنسي ولكن بشرط تلقي المكافئة المالية. [4]

ولم يكن برنامجهم لا متطرف في النظرة ولا صعب في الطبيعة، وكل ما فعلوه أنهم طلبوا من فرنسا أن تضع موضع التنفيذ ما كانت قد كتبته على الورق بخصوص الجزائر، حيث طالبوا بالمساواة في الحقوق السياسية مع الفرنسيين وبإلغاء قانون الأهالي وغيرها من القوانين الاستثنائية والمساواة في التعليم والضرائب وفضلوا التجنيس الكامل والاندماج، وقد اشترطت جماعة النخبة على فرنسا شرطا واحدا وهو عدم التخلي عن أحوالهم الشخصية كمسلمين، وبالتالي فإنهم يطالبون بإلغاء قانون الجنسية المعروفة

(1) بشير بلاح، المرجع السابق ص 329-330

(2) خليل قايد العيون: وهو كاتب لدى أحد الموثقين في مدينة عنابة، للمزيد ينظر إلى شارل روبير أجيرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا 1871- 1919، ج2، دار الرائد للكتاب، الجزائر ص 705.

(3) المرجع نفسه، ص705.

(4) عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 204- 205.

بسناتوس كونسيلت [1] 1865 الذي نص على أن الجزائريين لا يمكن أن يتمتع بامتيازات الجنسية الفرنسية إلا بعد أن يتخلى عن حالته الشخصية كمسلم، حيث طالبت جماعة النخبة بكامل الحقوق السياسية كمواطنين فرنسيين ويريدون أن يبقوا بكامل حقوقهم السياسية كجزائريين[2] .

فقد كانت المجموعة القيادية في حركة الشبان الجزائريين تحرص على مطالبة الأوروبيين بتعليم اللغة العربية في المدارس بالإضافة إلى الفرنسية واحترام الأعياد والشعائر الإسلامية. [3]

لقد تمثلت المطالب الرئيسية لحركة الشبان الجزائريين كما يلي:

- تمثيل المسلمين في البرلمان الفرنسي بنسبة معادلة لعدد النواب الأوروبيين الجزائريين، حرية الصحافة والجمعيات، تطبيق مبدأ فصل الدين عن الدولة، تطبيق القوانين الاجتماعية والعمالية لفائدة المسلمين.

وهناك مطالب أخرى كان يتقدم بها الشباب الجزائريين وفقا لظروف وكان أهمها:

- تحسين وسائل الانتقال والاتصال بزيادة عدد حراس الغابات.
- وإنشاء المستوصفات والمدارس ومكاتب الخدمات الاجتماعية.
- وتنظيم بعض الخدمات العامة مثل خدمات تحميل الضرائب. [4]

فقد طالب حزب "حزب الجزائر الفتاة" في توسيع تمثيل الجزائريين في الجمعيات والمجالس المنتخبة وبتطوير التعليم وإنهاء الضرائب المفروضة على الشعب الجزائري، وإلغاء قانون السكان الأصليين حيث يرتكز هذا الأخير على أربعة قوائم:

- الاعتقال الإداري.
- مصادرة المكاسب
- المسؤولية المشتركة.

---

(1) سناتوس كونسيلت: هو قانون أصدرته السلطات الفرنسية سنة 1863، يتضمن إنشاء الملكية العقارية الفردية وفرنسية الأراضي الجزائرية مما يؤدي ذلك إلى زوال النظام العقاري الجزائري، للمزيد أنظر جمعة زروال، المجتمع في منطقة غسيرة وأحمر خدو من خلال قانون سيناتوس كونسيلت 1863، مجلة الأحياء، ع22، مج 19، 2019، الجزائر، ص695.

(2) أبو قاسم سعد، الحركة الوطنية، ج2، المرجع السابق، ص ص 162، 163.

(3) عمار بوحوش، المرجع السابق ص 200.

(4) محمد الطيب العلوي، المرجع السابق، ص 61.

- قانون الغاب المرهق. [1]

وكذلك طالبت مجموعة من النخبة الجزائرية لصالح الجزائريين مجموعة من المطالب نذكر منها:

الحصول على مقاعد في البرلمان الفرنسي، والاعتراف بالشخصية الجزائرية، والمساواة في دفع الضرائب والسماح لحركة الشبان الجزائريين بالمشاركة في الانتخابات وإلغاء قانون الأهالي وجميع القوانين الاضطهادية. [2]

وفي سنة 26 جوان 1912، شهدت تشكيل لجنة تدافع عن مصالح المسلمين فقد قامت هذه الأخيرة مذكرة إلى رئيس ريموند بوانكاريه (Poincaré Raymond)[3] متضمنة المطالب التالية:

تخفيض المدة العسكرية إلى سنتين بدلا من 3 سنوات ورفع سن التجنيد من 18 إلى 20 سنة وتوزيع عادل للضرائب وأيضا لمصادر الميزانية بين مختلف سكان الجزائر. [4]

وربما يقول قائل لماذا لم تطلب هذه النخبة بالاستقلال؟ كون هذا المطلب كان مستحيلا لوجود عدة اعتبارات منها عدم وجود حزب وطني يستلم الحكم مثلا غير أن الملاحظ أن هذه النخبة لقد حافظت على حقوق الجزائريين من قوانين وقرارات الاستعمار الفرنسي وذلك بمطالبتهم بالمساواة مع الفرنسيين ومنح النواب الجزائريين الحرية والاستقلال الذاتي والدفاع عن مصالح المسلمين وطالبوا أيضا بالاستقلال الكامل وذلك معارضة ورفض الكولون الذين كانوا يطالبون آنذاك باستقلال الجزائر الفرنسية. [5]

(1) عبد الرحمن بن إبراهيم العقون، المصدر السابق، ص31.

(2) رمضان عثمان: الأسس التاريخية والمنطلقات الفكرية للنخبة الجزائرية ودورها في الحركة الوطنية 1919/ 1954، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في تاريخ حركات التحرر المغاربة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2019-2020، ص25.

(3) ريموند بوانكاريه: ولد في أغسطس 1860 في فرنسا، رجل دولة فرنسي ورئيس الوزراء عام 1912، للمزيد أنظر Https : llav.gou-civ- gurda.pt :08 :44 h. 25/04/2023.p01

(4) رمضان عثمان، المرجع السابق، ص26.

(5) يوسف مناصرية، الاتجاه الثوري في الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين العالمين 1919، 1939، الجزائر 1988، ص12.

وقد طالب الشبان الجزائريين بالحريات أوسع والمساواة مع فرنسا الجزائر وحرية الحصول على الوظائف العمومية وكانوا يطالبون أيضا بتطوير التعليم الحديث أي الفرنسية والرقي ويريدون أن يكونوا "من أجل فرنسا بالعرب ومن أجل العرب بفرنسا". [1]

إن نظرة دقيقة إلى برنامج النخبة الجزائرية ستجعل الشخص يقدر دورها الوطني وقد واجهت النخبة عدة عراقيل منها طبيعة المجتمع الجزائري وسوء التفاهم وإجحاف الكولون سياسة الإدارة الفرنسية الاضطهادية وأن النخبة الجزائرية لم ينادوا في ثورتهم بالعنف والتطرف، بل طالبوا بالعدل والمساواة والتسامح وأنهم لم يرفضوا المنطق الاستعماري بل رفضوا منطق شعبهم أيضا ولقد أرادوا أن يبنوا مجتمعا جزائري جديد قائم على التقدير والمساواة. [2]

إن الشبان الجزائريين قد رفضوا التعليم الفرنسي وخاصة المحافظين والمتمسكين بتقاليدهم وعاداتهم، فهذا لا يعني إطلاقا أنهم يرفضون التعليم كعامل تثقيف وحضاري، حيث طالبوا بتأسيس المدارس ونشر التعليم لدى الجزائريين واشتدت هذه المطالب لتأخذ طابع الحق في التعلم أواخر القرن العشرين حينما اعلم الجزائريون والمتعلمون أهمية التعليم. [3]

(1) شارل روبير أجيرون، تاريخ الجزائر المعاصر من انتفاضة 1871 إلى اندلاع حرب التحرير 1954، محمد حمداوي، إبراهيم صحراوي، مجلد2، دار الأمة، الجزائر، 2013، ص374.

(2) أبو قاسم سعد الله، الحركة الوطنية، ج2، المرجع السابق، ص172.

(3) عبد القادر حلوش، المرجع السابق، ص 123.

المبحث الثاني: وسائل النضال لدى حركة الشبان الجزائريين

1- الصحافة:

ظهرت بوادر ثقافية جديدة للكفاح أهمها الصحافة حيث أدركوا أهميتها في إبلاغ الصوت الجزائري والرأي العام العالمي وتعليم الناشئة لأنهم عانوا من الحملات الصحافية الفرنسية وتشويه حقائقهم وغرس أفكار غريبة في الشعب الجزائري حيث رأى المثقفون الجزائريون أن عليهم توعية الجماهير وتزويدهم بالمعلومات الصحيحة وبتعليم الناشئة ثقافتها الوطنية وتاريخها الوطني. [1]

لقد أدرك الشبان الجزائريون أهمية الصحافة لبث أفكارهم ونصحت إحدى الجرائد الأولى العربية من المسلمين "المنتخب" قسنطينة 1882 قائلة: "الصحافة لنمو السلاح الذي يجب أن تتدربوا عليه لأنها قادرة على دفع العالم إلى التمرد والعصيان" ولقد حاولت الإدارة استخدام الصحافة كوسيلة للدعاية فأصدرت جريدة شبه رسمية مثل "الناصح" 1900/1899 وأول جريدة باللغة العربية حررت من قبل الجزائريين فقط "كوكب إفريقيا" ولم تكن مستقلة. [2]

ظهرت العديد من الصحف في نهاية القرن 19 ومطلع القرن20 أهمها:

- **جريدة الحق:** أنشأت بعنابة في جويلية 1893 وتوقفت عن الصدور بشهر مارس 1894 لأنه لم يكن لديها مشتركون، لقد عرفت الجرائد الجزائرية الأولى صعوبات عديدة ولم تظهر لفترات قصيرة [3]، وفي 1911 صدرت جريدة الحق الوهراني بمدينة وهران وحررت باللغة الفرنسية لأول مرة وبداية عدد الواحد والثلاثين وأضيفت صفحتان باللغة العربية، وقد قامت هذه الصحيفة بتضمين صفحاتها العربية بفصول في الوعظ "ونصيحة الأخ ودعوة الإصلاح" داخل المجتمع الجزائري[4].

لقد طالت جريدة الحق الشاب الجزائري يحق الجزائريين أن يشاركوا في إدارة بلادهم ونادت المسلمين أن يكونوا "شعبا واحدا وأمة واحدة" حيث طالبت بسياسة الاندماج [5] ، والهدف في إصدار

(1) محمد الطيب العلوي، مرجع سابق، ص 77.

(2) الجيلالي صاري، محفوظ قداش، المرجع السابق، ص17.

(3) المرجع نفسه ص 17.

(4) إبراهيم مهديد، الصراع حول الهوية والانتماء العربي الإسلامي من خلال الصحافة الجزائرية، جريدة الحق الوهراني نموذج 1911- 1912، مجلة العصور، العدد 6-7، 2005، وهران، ص ص 9-10.

(5) الجيلالي صاري، محفوظ قداش، المرجع السابق ص 48.

الجريدة هو الدفاع عن مصالح الجزائريين وكذلك مصالح كل الفرنسيين الذين هم أصل هذه التسمية من أجل إسماع مطالبهم المشروعة وأخذها بعين الاعتبار من طرف مجلس النواب ومجلس الشيوخ. [1]

- **صحيفة الإسلام:** يرجع أصل تأسيسها إلى عبد العزيز طبيبال [2] في مدينة عنابة في ديسمبر 1909 وفي أكتوبر 1910 بدأ يديرها الصادق داندان وأصدرت 99 عدد وكانت صحيفة أسبوعية عاشت إلى غاية 1914، [3] وهي صحيفة عربية ناطقة باللغة العربية الفرنسية أسبوعية ديمقراطية باسم المسلمين الجزائريين. [4]
- **صحيفة الراشدي:** تأسست على يد نسيب الجيجلي سنة 1911وهي جريدة مستقلة للاتحاد الفرنساوي العربي وحقوق الجيجليين وفي شهر ماي استولى عليها الحاج عمار وبعث فيها نشاطات جديدة وعاشت إلى غاية 1914 وكانت على نفس اتجاه صحيفة الإسلام. [5]
- **جريدة الهلال:** صدرت ببلدة سكيكدة من مراسي عمالة قسنطينة أسسها المستشرق أندريه "أندراوس لانقو في 30أفريل 1910، كانت تهاجم بشدة سياسة الحكومة التعسفية إزاء الأهالي المسلمين حيث طالبت بإلغاء قوانين الأنديجينا الاستثنائية وقد ضايقتها الحكومة الفرنسية وأصدرت قرارا بتعطيلها في أكتوبر 1911، وبعد احتجابها أنشأ الصادق داندان وعز الدين القلال جريدة جديدة أطلقوا عليها اسم "الهلال" يوم 2 أوت 1912 حيث كان لها نفس المطلب من الإدارة الاستعمارية بالجزائر. [6]
- **صحيفة الإقدام:** مرت هذه الجريدة منذ ظهورها بثلاث مراحل وفي كل مرة كانت تختفي لمدة قصيرة ثم تعود إلى الظهور بفكر وشعار جديدين، كما كانت تناسب كل مرحلة هذه المراحل مع

(1) جمال قنان، نصوص سياسية في القرن التاسع عشر 1830- 1914، ديوان المطبوعات الجامعية،2009 ص 258.

(2) عبد العزيز طبيبال: هو رجل شبه أمي سخرته مصالح العمالة ليكون في خدمة مأربها، انتقل مقرها إلى مدينة الجزائر عن طريق مديرها الصادق داندان للمزيد أنظر إلى شارل روبير أجيرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا، ج2، المرجع السابق ص 713.

(3) محمد قنانش، محفوظ قداش: نجم الشمال الإفريقي 1926-1937 وثائق وشهادات لدراسة التيار الوطني الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص200.

(4) شارل روبير أجيرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا، ج2، المرجع السابق، ص 713.

(5) محمد قنانش، محفوظ قداش، المصدر السابق ص 201.

(6) مفدي زكريا، تاريخ الصحافة العربية في الجزائر، تج أحمد حمدي، منشورات مؤسسة مفدي زكريا، الجزائر 2003، ص ص 55، 56.

التطورات التي عرفتها حركة الشبان الجزائريين عبر نشاطهم السياسي ومواقفهم من مختلف القضايا البارزة على الساحة السياسية، كما كانت واجهة للخلافات التي برزت بين تيارات النخبة الجزائرية. (1)

وتعتبر أول صحيفة جريدة جزائرية تواجه الإدارة الفرنسية في الجزائر ببشاعة ولقد حظيت بشعبية كبيرة وكانت دائما هناك زحام شديد حول مراكز بيعها حيث أنها كانت المعبر الأول عن أفكارنا ومشاعرنا حيث وصفت صحيفة الأقدام موضوعات سياسية محددة وقد كانت هذه الأخيرة تصدر لفترة طويلة حتى وجد المستوطنون فيها خطرا عليهم. (2)

كما لجأت النخبة الجزائرية إلى الشعر والنثر معا وكذلك النثر الصحفي للتعبير عن حقوق الشبان الجزائريين وكانت الصحافة تنقل هذه الخطب والمحاضرات. (3)

2- الجمعيات والنوادي:

ترجع بداية ظهور الجمعيات والنوادي حسب المفهوم الحديث لهذه التنظيمات بعد صدور قانون الجمعيات الفرنسي وذلك بتاريخ 1901/07/05م، والذي يتضمن طريقة تحديد وإنشاء وحل الجمعيات وبالتالي تم التأسيس من الجمعيات الثقافية التي ازدهرت في مختلف المدن الجزائرية (4) ومن بينها نجد:

- **الجمعية التوفيقية:** تأسست هذه الجمعية سنة 1908، حيث ترأسها الأهلي ابن التهامي (5)، وهي جمعية تهذيبية خيرية أدبية علمية بالجزائر العاصمة، قامت النخبة بإعادة تنظيم هذه الجمعية سنة 1911، تألف مجلس هذه الجمعية من 12 عضوا، هدفت هذه الجمعية الثقافية إلى نشر التعليم وتثقيف الأفكار والمعارف العلمية والاجتماعية للجزائريين وجمعها، احتوت هذه الجمعية على الناشطين الذين يحملون الجنسية الفرنسية والمتخرجين من المدارس الفرنسية أمثال

(1) فتيحة صافر، جريدة الإقدام لسان حال الحركة الخالدية، مجلة العصور الجديدة، ع 23، 2016، ص 181.

(2) ناهد إبراهيم دسوقي، المرجع السابق ص 83، 84.

(3) أبو قاسم سعد الله، تأملات وأفكار، أفكار جامحة، ط2، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2005، ص 88، 89.

(4) فتيحة صافر، المرجع السابق، ص145.

(5) إسعد لهلالي، سلوى الهلالي: بوادر النضال السياسي للشبان الجزائريين مطلع القرن العشرين، مجلة البحوث التاريخية العدد 02، مجلد 03، 2019، الجزائر، ص 97.

الشريف حبيليس، ومن النشاطات التي قامت بها هذه الجمعية تدريس اللغة العربية، الرياضيات وتقديم بعض الألعاب، كذلك إلقاء العديد من المحاضرات التاريخية والثقافية [1].

- **جمعية الرشيدية:** تأسست هذه الجمعية على يد الشبان الجزائريين المتخرجين من المدارس الفرنسية وذلك سنة 1894 في الجزائر،[2] ثم برزت بعد ذلك سنة 1902م، وهي من النوادي الأولى التي ظهرت في الجزائر،[3] كانت هذه الجمعية في البداية عن جمعية صداقة بين التلاميذ القدامى وخريجي المدارس الفرنسية الأهلية، كانت تقوم بأدوار عديدة من بينها تقديم المساعدات للمنخرطين فيها، ولكن تمثل دورها الأساسي في تشجيع تعليم الأهالي، وقامت حتى بتوفير الخدمات ما بعد التخرج للتلاميذ، نجحت هذه الجمعية بالانتشار خارج العاصمة وذلك عن طريق مدراء المدارس الفرنسية، كذلك تميز نشاط هذه الجمعية بالتوسع حيث وزعت مساعدات عينية لفائدة ثمانية مدارس، كما قامت بتنظيم التعليم للكبار وتزويد المكتبات بالمؤلفات،[4] كانت الجمعية تعقد سلسلة من المحضرات الهامة وتساعد على نشر التعليم والأخوة، كما كانت تحتوي على عدة فروع في أنحاء الجزائر، حيث كان فرع الجزائر وحده يضم 251 عضو.[5]
- **نادي صالح باي:** تأسس هذا النادي سنة 1907، بقسنطينة، ويعتبر من أهم نوادي الشرق الجزائري، باعتبار قسنطينة عاصمة عمالة الشرق الجزائري، أشرف على هذا النادي العديد من الشخصيات الهامة في ذلك الوقت مثل بن حبيلس وآخرون، حيث تشكل منذ بداية الأمر من 40 عضوا و 4 نواب للرئيس وكاتبان بالعربية، ومن أهم أهدافه نشر التعليم وتنظيم الجزائريين ومساعدة وإعانة الجزائريين من أجل إظهار مواهبهم الأدبية [6]، وقد بلغ عدد أعضائه في سنة

(1) محمد قن: الجمعيات والنوادي الثقافية في مدينة الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1930- 1954م، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث المعاصر، كلية العلوم الإنسانية، جامعة الجزائر2، ، 2016م- 2017م، ص 207.

(2) إسعد لهلالي، سلوى لهلالي: المرجع السابق، ص 97.

(3) بلعربي عمر: بداية ظهور النوادي والجمعيات في الجزائر، مجلة القرطاس، العدد 4، 2017، الجزائر، ص 134.

(4) شارل روبير أجيرون: الجزائريون المسلمون...، ج2، المرجع السابق، ص ص 709-710.

(5) بلعربي عمر: المرجع السابق، ص 134.

(6) الحواس الوناس: نادي الترقي ودوره في الحركة الوطنية الجزائرية 1927-1954، كنوز الحكمة، الجزائر، 2012، ص79.

1910، 700 عضوا من بينهم 500 يتابعون دروسا تحت طلب العلم [1]، حيث ساهم النادي في يقظة الجزائر في ذلك العهد وتطوير المجتمع الجزائري وأن يجعلوا منه مجتمعا حديثا.[2]

- **نادي الإقبال:** تأسس هذا النادي في جيجل عام 1919م، تميز هذا النادي عن غيره من النوادي الأخرى، وذلك بتدشينه بالنشيد الفرنسي والشعارات الموالية لفرنسا، [3] كان يهدف هذا النادي إلى حث المواطنين على التأمل والتفكير في أسباب التخلف، والبحث عن طريق الرقي وذلك باقتباس العلوم العصرية التي كانت تعتبر السبب الرئيسي في نهضة أوروبا نفسها [4].
- **الجمعية الودادية للتلاميذ المسلمين بشمال إفريقيا:** تأسست هذه الجمعية في 19 مارس 1919م، في الجزائر العاصمة، وكان الهدف من تكوينها هو الدفاع عن مصالح الطلبة ومساعدة المحتاجين [5]، حيث ارتبط تأسيس هذه الجمعية بسياسة التهميش والتعسف الذي كان يجده الطالب الجزائريون بالجامعة، حيث لم يستسلم الطالب الجزائري الذي عبر في مناسبات عدة عن كفاءته وإمكانياته الفكرية وقوة شخصيته [6].

3- العرائض والوفود:

إن استعمال العرائض لم يكن جديدا للنخبة الجزائرية وقد افتتح العمل حزب المقاومة هو حمدان خوجة [7]، وكان هناك فرق بين طريقة العرائض القديمة والجديدة، فبينما لجأت الجزائر القديمة إلى الاحتجاج والشكوى، فمثلا في 1860 تقدم الجزائريون بعريضة إلى الحكومة الفرنسية محتجين فيها ضد مشروع إنشاء حكم مدني في الجزائر حيث بعثوا بعرائض إلى نابليون الثالث وإلى الإدارة الفرنسية وفي

(1) شارل روبير أجيرون: الجزائريون المسلمون...، ج2، المرجع السابق، 710.

(2) إبراهيم مياسي: المقاومة الشعبية، دار مدني، الجزائر، 2008، ص 196، 37.

(3) الوناس الحواس: المرجع السابق، ص 83.

(4) صافر فتيحة: المرجع السابق، ص 149.

(5) بلعربي عمر: المرجع السابق، ص 135.

(6) صافر فتيحة: المرجع السابق، ص 149.

(7) حمدان خوجة: ولد بمدينة الجزائر تولى منصب أمين عام لدى ديوان حكومة الجزائر برتبة مكتبي للمزيد انظر: نصر الدين سعيدوني: من التراث التاريخي والجغرافي للغرب الإسلامي، بيروت، 1999م، ص 487.

سنة 1887 أرسلوا عريضة باللغة العربية والفرنسية إلى المجلس الوطني الفرنسي لإلغاء تجنيس الأهالي وطالبوا بأن تتركهم فرنسا محتفظين بتقاليدهم وقوانينهم وشخصيتهم الخاصة [1].

تعتبر العرائض من بين أساليب العمل السياسي التي استخدمتها النخبة الجزائرية في نضالها كتابة العرائض وإرسالها إلى المسؤولة على مختلف المستويات في الجزائر وفرنسا وتمثل هذه النصوص مادة شخصية وثرية بالنسبة للتاريخ الجزائري خاصة قبل ظهور الصحف الجرائد الوطنية فهي تمثل سجلا ينبض بالحياة لمواقف الشعب. [2]

كما قدم هؤلاء الشباب الجزائريين إلى رئيس مجلس الوزراء في 26 جوان 1912 يعرضون فيها مطالبهم للإصلاحات وموقفهم من التجنيد الإجباري وقد عرفت المذكرة بيان الشاب الجزائري ودفتر المطالب،[3] ولقد اضطر البرلمان الفرنسي إلى إرسال لجنة نتيجة لحركة الاحتجاجات التي كان يقوم بها أعيان المدن لتقفي الحقائق مؤلفة من أعضاء مجلس الشيوخ سنة 1891 والوجوه البارزة لهؤلاء الأعيان هم المكي وحميدة وابن باديس والمجاوى وابن رحال ومرسلها أحمد بريهمات وقد وجدوا نجاعة في سياسة العرائض الاحتجاجية التي تعبر عن شكوى الناس من الظلم وفي سنة 1891و 1936 قدم حمدان خوجة وإبراهيم بن مصطفى وأحمد بوضربة عدة عرائض وانتهى بها الاحتجاج إلى السجن والنفي،[4] ولقد شارك وفد من الأعيان في معرض باريس الدولي في سنة 1878 وقدم عريضة قيل أن ولد قاضي من وهران هو الذي حررها وتضمنت المطالبة بانتخاب نواب يمثلون الجزائريين بالبرلمان الفرنسي ورفع الظلم وفي سنة 1887 قام المجاوي والمكي ابن باديس وصالح وبوشناق وولد قاضي بنشاط ذو طابع سياسي قدموا عريضة طالبوا بتنظيم المدارس العربية الثلاث بحيث تصير مفيدة للمسلمين. [5]

فلم تكن حركة الوفود أقل من حركة العرائض ففي أكتوبر 1906 بعثت لجنة الدفاع عن مصالح المسلمين إلى وفد في باريس، ليعبر للسلطات الفرنسية عن رغبات الجزائريين وقائد الوفد عمر بوضربة وكان أول وفد جزائري يعبر البحر الأبيض المتوسط ليشرح القضية الوطنية [6].

---

(1) أبو قاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية 1900– 1930، ج2، المرجع السابق، ص 173.

(2) جمال قنان، قضايا ودراسات تاريخ الجزائر الحديث والقديم، منشورات المتحف الوطني للمجاهد ص 174.

(3) علي تابليت، فرحات عباس، رجل دولة، ط2، الجزائر، 2009ص 34.

(4) عثمان سعدي، المرجع السابق ص 645.

(5) المرجع نفسه، ص 646.

(6) أبو قاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ج2، المرجع السابق، ص 182.

فإن كل العرائض والشكاوي التي كان يتقدم بها الشبان الجزائريون سواء لإدارة الاحتلال أو إلى الحكومة بباريس فكان مطلبهم الأساسي هو تأسيس المدارس والإكثار من عددها كان من بين المطالب التي كانت تتصدر في هذه العرائض [1].

والوسيلة الأخرى التي اعتمدت في النضال الوطني وهي المطالبة بحق التمثيل في المؤسسات سواء تلك الموجودة في الجزائر أو فرنسا فهذا المطلب لا يعبر عن النضج الذي أدركه الشعب الجزائري فالمطالبة بحق التمثيل من أجل الدفاع عن مصالح الجزائريين أمام خصومهم من المستوطنين وظهر هذا المطلب ليس من أجل السعي لاكتساب حقوق سياسية [2].

ولقد لعبت العرائض دورا كبيرا في تحريك الأواسط الفرنسية ولفت أنظارها إلى الوضع الظالم بالجزائر [3].

(1) جمال قنان، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، المرجع السابق، ص 137.

(2) المرجع نفسه، ص 176.

(3) عثمان سعدي، المرجع السابق، 649.

المبحث الثالث: موقف السلطات الفرنسية من نشاط حركة الشبان الجزائريين

دخل الشبان الجزائريون منذ أول ظهور لهم على الساحة في مواجهة مع القوى السياسية الموجودة آنذاك وقبل كل تلك القوى كانت المواجهة الرئيسية مع الإدارة الفرنسية، وذلك بسبب الأفكار التجديدية والمطالب السياسية التي تبنتها حركة الشبان الجزائريين، لم يكتفي الشبان الجزائريون بحمل الإدارة الفرنسية على احترام مواقفهم اتجاه الشعب الجزائري، بل تطلعوا إلى التزامها بتطبيق المبادئ التي قامت عليها الجمهورية الفرنسية وهي العدل، والأخوة والمساواة [1].

كانت فرنسا على دراية بحركة الشبان، حيث حذر بعض الكتاب الفرنسيين من إمكانية قيام ثورة يقوم بها المحافظون، وذلك لاستغلالهم مشاركة فرنسا في الحرب العالمية الأولى، وذلك بسبب امتلاكهم الجمعيات الدينية القوية والتي تدعو إلى الإصلاح، حيث تضم الآلاف من الجزائريين في كل مكان،[2] أما بالنسبة لنشاط النخبة المفرنسة، فلقد واجه كل من الإدارة الفرنسية والكولون في نفس الوقت، حيث وقف الكولون ضد جماعة النخبة السياسية، كذلك اتهمهم البعض بأن موقفهم غير عادل تجاه النخبة حيث اتهموا باضطهاد الأغلبية الجزائرية واستغلال السياسة الفرنسية في الجزائر لصالحهم وذلك بالحصول على أراضي الفلاحين [3].

وفي 17 أفريل 1907 شنت صحيفة الزمان Le temps، حملة على نظام التبعية الأصلية حيث كانت تقول عنه يشل الشعب الجزائري ويجعله أكثر الأجزاء تخلفا في العالم الإسلامي، وفضحت بذلك النظام التعسفي في الجزائر وهاجمت بذلك على الخصوص قضية الاعتقال الإداري الذي كان مسلطا دون سابق حكم قضائي على جميع الأفعال المعادية للسلطة الفرنسية، وأصبحت صحيفة الزمان من أنصار السياسة أكثر ليبرالية فيما يخص الأهالي، وذهبت إلى التوضيح بأنه من العدل أن يكون في كل المجالس الجزائرية نسبة من عدد الأهالي، كان مواقف هذه الصحيفة واضحة ابتداء من 1910م، وذلك بتوجيه من بول بورد Paul Bourde وهو المستعمر المسير الذي كان يندد بشدة الأساليب المنتهجة في الجزائر، وبذلك أحس الشباب الجزائري آنذاك أنهم مدعومون وأحيانا مسبوقون في مطالبهم من قبل اللبراليين الفرنسيين، أو كما كانت تسميهم صحيفة الإسلام (فرنسي فرنسا). [4]

(1) صافر فتيحة: المرجع السابق، ص 215.

(2) أبو قاسم سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية...، ج2، المرجع السابق، ص 158.

(3) المرجع نفسه، ص 164.

(4) شارل روبير أجيرون: تاريخ الجزائر...، المرجع السابق، ص ص 391-393.

رغم العريضة التي تلقاها رئيس الجمهورية الفرنسية بوانكاري التي كانت تحمل مطالب النخبة إلا أنه لم يقدم أي اهتمام لها، فعاد ليجد البلاد في هيجان وغليان كبيرين، وذلك بسبب قسوة السياسة الفرنسية اتجاه الشعب الجزائري، ولكي تظهر فرنسا تفهمها لهذه النخبة المتشبعة بأفكارها أصدرت قانون 13 جانفي 1914م، والذي ينص على توسيع دائرة القسم الانتخابي الأهلي، وذلك بإدخال تعديلات من بينها:

- زيادة عضوين جزائريين في المجالس البلدية، كذلك أن يكون عمر المصوت الجزائري 25 عاما وأيضا أن يكون مقيما باستمرار في بلديته ثلاث سنوات دون انقطاع، وأن تتوفر فيه الشروط المطلوبة والتي أن يكونا مالكا مقيما وان يكون موظفا تربويا فرنسيا [1].

وفي 15 جويلية 1914م، ألفت الحكومة الفرنسية لجنة متكونة من 14 عضوا، وذلك لمناقشة مشاكل الجزائريين، حيث صوت المجلس الفرنسي على الإجراءات ومن أهمها نجد:

- استثناء بعض الجزائريين من القوانين الأهلية الجزرية، كذلك إعطاء حق المطالبة بالاستئناف لمن طبق عليهم هذا القانون الجديد وكانت هذه الإجراءات والقوانين ما هي إلا عبارة عن ترضية فقط لفئة محدودة من هذه النخبة، فهي لا تستجيب في الحقيقة للمطالب الحقيقة للشعب الجزائري [2].

وبعد سوء الأحداث اضطر رئيس الفرنسي أن يبلغ كليمانصو[3] أنه يوافق على الاقتراحات التي قدموها مع رفقائه، والتي تضمنت بعض الحقوق للجزائريين من أجل تهدئة الأوضاع في تلك الفترة، وقد أوضح الرئيس انه قد حان الوقت لإفساح المجال للجزائريين لكي يتمتعوا بالمزيد من الحقوق المدنية، وبعد اندلاع مجموعة من الحوادث من أهمها التي حدثت في الأوراس، ألفت الحكومة الفرنسية في خريف عام 1916 لجنة أرسلتها إلى الجزائر للتحقيق في تلك الحوادث واقترحت إدماج المالية الجزائرية في المالية الفرنسية، كذلك إلغاء المحاكم الزجرية الرادعة، وتطبيق مبدأ انتخاب الممثلين الأهالي وإعطائهم حق المشاركة في انتخاب رؤساء المجالس البلدية، ومن خلال هذه القرارات من إنشاء لجان والتحقيق في الأحوال الجزائرية، ظن بعض منهم أن فرنسا صادقة في وعودها وانفتح أمامهم بريق الأمل، حيث شاركوا

(1) يحي بوعزيز: الاتجاه اليميني في الحركة الوطنية الجزائرية، ط خ، دار المعرفة، الجزائر، 2009م، ص 28.

(2) المرجع نفسه، ص 29.

(3) كليمانصو: رئيس المجلس الفرنسي، كان معاديا للنزعة الاستعمارية بحكم تقاليده الراديكالية وكان ليبراليا، للمزيد أنظر: شارل روبير أجيرون، تاريخ الجزائر...، المرجع السابق، ص 391

في الحرب، وكسبوا نصرا مؤزرا لفرنسا [1]. حيث ساهمت الجزائر طوعا وكرها بما يزيد عن 170.000 جندي في هذه الحرب، ونتيجة لهذا التجنيد تسببت في ظهور اضطرابات أدت إلى مظاهرات عدائية قتل فيها عدد من الموظفين والمعمرين الفرنسيين [2].

(1) يحي بوعزيز: الاتجاه اليميني...، المرجع السابق، ص 31.

(2) محمد الحفناوي أبي قاسم: تعريف الخلف برجال السلف، تح: خير الدين شترة، ج1، ط2، دار كردادة، الجزائر، 2013م، ص 39.

خلاصة:

وفي مجمل القول يعتبر ظهور حركة الشبان الجزائريين على الساحة السياسية أثر كبير، على أوضاع التي كانت تعيشها الجزائر آنذاك، حيث فرضت على الاستعمار الفرنسي مطالبها التي تساهم في تطور الشعب الجزائري، والدفاع عن مصالحه حيث طالبوا بحقوقهم السياسية والمدنية والتي تعيد للمجتمع الجزائري اعتباره وسط المستعمرين الفرنسيين، ولتحقيق هذه المطالب استخدمت هذه النخبة وسائل غلب عليها طابع الحداثة والتطور حيث لعبت دورا هاما بفضل صحافتها وجمعياتها ونواديها، والتي كانت تحاول الحفاظ على الهوية الجزائرية والتعريف بالقضية الجزائرية في مختلف أنحاء العالم، وكان للاستعمار الفرنسي ردود فعل ورأي آخر اتجاه هذه الحركة، حيث أحست بالخطر الذي ستواجهه بسبب نشاط ونضال حركة الشبان الجزائريين، حيث قامت بإصدار مجموعة من القوانين التي تنوعت من إغرائية إلى قوانين تعسفية، كانت تهدف إلى الإحاطة بمسيرة نضال هاته الحركة.

الفصل الرابع:

أهم القضايا التي واجهتها حركة الشبان الجزائريين

خاتمة

تمهيد:

منذ بداية ظهور حركة الشبان الجزائريين، سعت هذه الحركة بكل الطرق لمواجهة ومناقشة القضايا التي يعاني منها الشعب الجزائري، والتي وضعها الاستعمار الفرنسي من أجل السيطرة واستغلال الشعب الجزائري ومن بينها نجد قانون التجنيد الإجباري، الذي سعت فرنسا إلى تطبيقه، منذ أن وطأت أرجلها الجزائر سنة 1830م والذي ينص على تجنيد الشباب الجزائري في صفوف الجيش الفرنسي، لقد حاولت فرنسا تغيير سياستها تجاه مستعمراتها واستغلال القوة البشرية التي تمتعت بها، ورغم سياسة فرنسا التعسفية حاولت التخفيف من ردة فعل الشعب الجزائري، حيث أطلقت مجموعة من الإصلاحات وضعت سنة 1919م، قدمت هذه الإصلاحات من أجل إرضاء الأهالي جراء مشاركتهم في الحرب العالمية الأولى، كما واجهت أيضا مسألة التجنيس والتي رفضتها حركة الشبان الجزائريين باعتبارها تهدد الأحوال الشخصية للشعب الجزائري المسلم.

المبحث الأول: موقف حركة الشبان الجزائريين من قانون التجنيد الإجباري:

لم تكتفي فرنسا من احتلالها للجزائري باستغلال مواردها الطبيعية فقط، وإنما تعدت بذلك لاستغلالها بشريا، وذلك عن طريق استغلال شعبها في أداء الخدمة العسكرية ومساندة فرنسا في حروبها وتمثل هذا الاستغلال في قانون التجنيد الإجباري 1912م.

1- ظروف إصدار قانون التجنيد الإجباري: لقد برزت فكرة التجنيد الإجباري، وذلك مع بداية الاحتلال الفرنسي للجزائر خلال عهد (دي بورمون[1])، والذي قام بجمع قوة تعدادها خمسمائة 500 جندي وجعل منهم نواة القوات المساعدة، وبعد تنصيب الجنرال (كلوزيل[2])، أسس هذا الأخير فرقة مشاة من بعض الجزائريين سماها فرقة الزواف [3] وذلك في أول أكتوبر 1833م، وبعدها توالت القيادات في إنشاء الفرق والأفواج، حيث أقحم الفرنسيون الجزائريين في عدة حروب كحرب القرم 1854، إيطاليا 1859، وحرب الكوشين- شي 1861، وذلك ساعد فرنسا على معرفة مدى فعالية المجندين الجزائريين الذين ازدادت أهميتهم مع ظهور بوادر الأزمة المغربية في بداية القرن العشرين، واستعداد فرنسا للحرب العالمية الأولى كما شهدت فرنسا تناقص في الولادات في المقابل كانت مرتفعة لدى الألمان، وهذا ما أدى إلى تعيين الحكومة الفرنسية للجنة التحقيق في إمكانية تطبيق الخدمة العسكرية الإجبارية على الجزائريين عام 1907م [4].

2- قبل إصدار قانون التجنيد الإجباري 1912: إن قانون التجنيد الإجباري لم يكن وليد سنة 1912م فلقد اعتبر هذا التجنيد من أولى أهداف الاستعمار الفرنسي، منذ احتلاله الجزائر، حيث ظهرت العديد من

(1) دي بورمون: وهو القائد الحملة الفرنسية، ولد سنة 1773م، وتوفي سنة 1846م، كان من جنرالات الإمبراطورية، أنظر إلى: حمدان بن عثمان خوجة: المرآة، تق، تح محمد العربي الزبيري، د ط، سلسلة التراث، الجزائر، 2006، ص 64.

(2) كلوزيل: ولد سنة 1772م، ساهم في إنجاح ثورة جولييت، منح قيادة الجيش الفرنسي في الجزائر وبعدها حصل على رتبة مارشال فرنسا سنة 1835م للمزيد أنظر: حمدان بن عثمان خوجة، المصدر نفسه، ص 177.

(3) فرقة الزواف ZOUAVES تأسست هذه الفرقة في 01 أكتوبر 1830م، وذلك بعدما أصبح كلوزيل حاكما عاما، وهي فرقة عسكرية تأسست بسبب النقص في الجيش الفرنسي، للمزيد أنظر: عبد القادر بلجة: مسألة تجنيد الجزائريين في الجيش الفرنسي وانعكاساتها على المجتمع الجزائري، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة جيلالي لياس، سيدي بلعباس، ، 2015م، 2016م، ص 11.

(4) علجية مقيدش: قانون التجنيد الإجباري في الجزائر 1912، دراسات وأبحاث المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية، عدد 01، مج 12، 2020م الجلفة، ص 170.

المشاريع التي سعت إلى تطبيقه واستغلال الجزائر شعبا وأرضا، فأول مشروع كان للجنرال موليير (MOLLIERE) سنة 1845م، والذي طبق خلال حرب القرم [1].

إن استخدام فرنسا للجزائريين اعتبر مشروع استعماري قديم، وكان محل نقاشات من طرف مختلف الأوساط الرسمية العسكرية والمدنية، منذ منتصف القرن التاسع عشر، حيث سعت إلى تجنيد 20.000 رجلا وبأمر من الإمبراطور، أعلن وزير الحرب الفرنسي فليبار فيا (Jean Baptiste Philibert Vaillant) في 27 سبتمبر 1855م عن مشروع تشكيل جيش من الجزائريين يقدر بحوالي 70000 رجلا، غير أن هذا المشروع فشل وذلك بسبب حجة صعوبة التجنيد، بسبب غياب قوائم مضبوطة للحالة المدنية [2].

كذلك ظهرت على الساحة مجموعة من القوانين، والتي رفضت بسبب خوف فرنسا من ردة فعل الجزائريين، وذلك من قبل مديرية شؤون الجزائر، بوزارة الحرب الفرنسية، مثل مشروع إسترازي (Esterhozy) وهو جنرال مفتش، حيث طرح في سنة 1857م مشروع ينص على إلزام كل قبيلة على تقديم عدد محدد من القناصة ثم ظهر أيضا مشروع الجنرال مونتابان (Montauben)، الذي ظهر في سنة 1859م، الذي اقترح تحديد عدد من المجندين بـ 30000 رجلا، لكن عرف نفس مصير مشروع إسترازي، إلا أن هذه المشاريع لم تتجسد على أرض الواقع بسبب رفض ومعارضة كل من وزارة الحرب والمعمرين في آن واحد [3].

3- مشروع مسيمي (Messimiy) من 1907 إلى 1909: اعتبرت سنة 1907، مرحلة حاسمة سيطر خلالها موضوع التجنيد الإجباري للجزائريين على جدول أعمال الطبقة السياسية والمؤسسة العسكرية في فرنسا، أملتها ظروف استعدادها لاحتلال المغرب الأقصى من جهة والتأهب للحرب العالمية من جهة أخرى [4].

وفي هذا الإطار ظهر مشروع مسيمي (Messimiy)، الذي كان مقرر الميزانية الحربية للسنة الجارية 1908، حيث كان المسؤول عن إعادة طرح مسألة التجنيد الإجباري للأهالي الجزائريين، حيث

(1) حميد آيت حبوش: قانون التجنيد الإجباري 1912، مجلة الحوار المتوسطي، العدد 02، مج 09، 2018م، وهران، ص 276.

(2)عبد القادر بلجة: المرجع السابق، ص 31.

(3) المرجع نفسه، ص 31.

(4) نفسه، ص 35.

ذكر شارل آجيرون أن مسيمي طرح في رسالة بعثها إلى وزير الحرب أوضح فيها أن: " الجزائر لا تزودنا إلا بحوالي 17000 جندي فقط، في الوقت الذي تستطيع فيه أن تجند 100.000"، ثم واصل بكل الطرق طرح اقتراحاته، ومحاولة إيجاد طرق تمكن فرنسا من الحصول على هذا العدد، حاولت فرنسا بكل الطرق تنظيم التجنيد لتكوين قوات احتياطية بأقل التكاليف [1].

وفي 28 فبراير 1911م، أصدرت حكومة مونيس (Mounis)، مرسوم ينص على المشروع في تسجيل الجزائريين البالغين 18 سنة في قوائم خاصة، وذلك بقصد التمهيد لصدور مرسوم خاص يفرض التجنيد العسكري على الجزائريين، حيث تحمس مسيمي (Messimiy) لهذه الفكرة، وذلك بعد أن أصبح وزيرا للحربية في 27 جوان 1911، ومما سبق يتضح أن فرض التجنيد العسكري الإجباري على الشعب الجزائري قد بدأ منذ القرن 19م، إلى غاية القرن 20م [2].

وحسب مسيمي فإن عمليات الفحص واللياقة البدينة في 1912م، انتهت من دون وقوع أي حوادث خطيرة [3].

حيث سعت فرنسا إلى تجنيد مسلمي الجزائر لمحاربة ألمانيا، كما سعت إلى تجنيد عما يزيد عن الأربعمائة ألف رجل، وزيادة إلى ذلك العدد لقد جهزت فرنسا عدد كبير من الجزائريين، وذلك للعمل في المعامل الحربية الفرنسية، وفي المعامل المدنية، حيث كان الجزائريون يقومون بهذا المجهود الحربي العظيم إجباريًا [4].

(1) شارل روبير آجيرون: الجزائريون المسلمون...، ج 02، المرجع السابق، ص 728.

(2) ثابتي حياة: موقف الجزائريين من التجنيد الإجباري (1915، 1914)، مجلة الأدب، العدد 13، 2007م، تلمسان، ص 205.

(3) سباعي سيدي عبد القادر: مسالة الإدماج في السياسة الكولونيالية الفرنسية 1870، 1940م، الجزائر أنموذجا، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2015م- 2016م، ص 236.

(4) أحمد توفيق المدني: هذه الجزائر: المصدر السابق، ص 161.

4- إلزامية التجنيد الإجباري 1912: قامت الإدارة الفرنسية بإحصاء الشبان الجزائريين، الذي بلغوا سن الثامنة عشر في سنة 1912م، فكان عددهم 26662 موزعين على النحو التالي: [1]

المنطقة	عمالة الجزائر	قسنطينة	وهران
عدد الشبان لجزائريين	8423	13532	4707

كما قام وزير الحرب بإصدار مرسوم في 31 جانفي 1912م [2]، نظم مرسوم 1912م، تجنيد الجزائريين المسلمين، حيث عدل شروط الانضمام إلى الجيش ونسبة العلاوات فيه، ثم أقره مرسوم 03 فيفري 1912م [3].

5- إصدار قانون التجنيد الإجباري 1912: أصبحت مسألة عدد المجندين في صفوف الجيش الفرنسي مشكلة تنذر بالكارثة ففي سبتمبر 1907، أصبح العجز البشري المسجل في الجيش صارحا وذلك بعد تسريح فئة من المجندين، وذلك في سنة 1903، 1904 حيث كانت الفيالقة تحارب في المغرب، فأصبح من الضروري على السلطات الفرنسية، اتخاذ قرارا حاسما في هذه المسألة [4].

اتخذ البرلمان الفرنسي تكملة التجنيد عن طريق التطوع، وذلك يوم 03 فيفري 1912م، حيث ينص على إجبار الجزائريين على الخدمة العسكرية، بصفتهم رعايا فرنسيين، وذلك لمدة ثلاث سنوات مع البقاء في الخدمة لمدة سبع سنوات، ولكن في فرق الاحتياط، وبالمقابل كان على الشبان الفرنسيين البقاء في الخدمة لمدة سنتين فقط، وذلك مع عدم إعطاء الجزائريين حقوقهم السياسية والمدنية التي كانوا يتطلعون إليها [5].

صدر مرسوم التجنيد الإجباري في الجريدة الرسمية الفرنسية مكونا من 30 مادة قسمت إلى أربع أبواب وهي:

- الباب الأول: وهي عبارة عن أحكام عامة للتجنيد، بصيغة الانضمام الإداري وإعادة الانضمام.

(1) تصرف الطالبتان.

(2) عبد القادر بلجة: المرجع السابق، ص 43.

(3) محفوظ قداش: تاريخ الحركة الوطنية، ج1، المرجع السابق، ص 36.

(4) شارل روبير آجيرون: الجزائريون المسلمون وفرنسا...، ج2، المرجع السابق، ص 728.

(5) علجية مقيدش: المرجع السابق، ص 170.

- الباب الثاني: فهو عبارة عن تأكيد على الأحكام الواردة في الباب الأول [1].
- الباب الثالث: يحتوي هذا الباب ثمانية فصول تضم ثلاثة وعشرين مادة، أي من المادة الثالثة إلى غاية المادة السادسة والعشرين، حيث نجد الفصل الأول يحتوي على أربعة مواد من المادة الثالثة إلى المادة السادسة، يتعلق بكيفية استدعاء وأن تحديد عدد المجندين يكون من صلاحية وزير الحرب، وذلك بعد استشارة الحاكم العام، كذلك يتعلق بمدة الخدمة العسكرية مع بقاء المجند بعد تأديته للخدمة في الاحتياط لمدة سبع سنوات، بينما ذكر في الفصل الثاني من المادة السابعة إلى غاية المادة الحادي عشر إحصاء الجزائريين، حيث تجرى العملية كل سنة في 01 أكتوبر إلى غاية 30 نوفمبر لتنشر بعدها قائمة المسجلين في 01 ديسمبر إلى غاية 31 من نفس الشهر [2]، أما الفصل الثالث يحتوي على ثلاثة مواد من المادة الثانية عشر إلى غاية المادة الرابعة عشر، والذي يبين الأشخاص الذين لهم الحق في الإعفاء والتأجيل والإعذار، والفصل الرابع حيث يحتوي على سبعة مواد من المادة الخامسة عشر إلى غاية المادة الواحدة والعشرين، حيث يتعلق بالقرعة وجمع الأشخاص، الفصل الخامس فهو الخاص بالبديل أو إيجاد العوض وهو ما تخلص في المادة الثانية والعشرين [3]، وجاء الفصل السادس في مادتين الثالثة والعشرين والرابعة والعشرين، حيث تحدثت عن جمع العسكريين، وإذا كان الفصل السابع قد اهتم بالمرتب اليومي والجوائز، من خلال ما نصت عليه المادة الخامسة والعشرين، فإن الفصل الثامن شمل المادة السادسة والعشرين والتي تعلقت بالأحكام الجزائية [4].
- الباب الرابع: يحتوي هذا الباب على أربع مواد من المادة السابعة والعشرين إلى غاية المادة الثلاثين يتعلق الأمر بالأحكام الخصوصية، حيث يتحدد بواسطته الامتيازات الخاصة بالجنود القدامى [5].

(1)حماتيت عبد الكريم: موقف النخبة الجزائرية من التجنيد الإجباري، مجلة الونشريس للدراسات التاريخية، عدد 01، 2021م، الجزائر، ص 98.

(2) عبد القادر بلجة: المرجع السابق، ص 44.

(3) حميد آيت حبوش: المرجع السابق، ص 279.

(4) علجية مقيدش: المرجع السابق، ص 170.

(5) عبد القادر بلجة: المرجع السابق، ص 45.

موقف حركة الشبان الجزائريين من قانون التجنيد الإجباري 1912:

عندما بدأت بوادر الحرب العالمية الأولى، تلوح في الأفق، قامت السلطات الفرنسية بإصدار قانون 03 فيفري 1912، والذي ينص على فرض التجنيد الإجباري على الشبان الأهالي، زاعمة بذلك أنها تحقق العدل والمساواة بينهم وبين الأوروبيين، إلا أنها كانت تعتبر مساواة في الواجبات فقط دون الحقوق، كانت فرنسا عازمة على تطبيق هذا القانون فحاولت أن تغطي أهدافها وتقنع الأهالي بحسن نيتها وذلك عن طريق سياستها الإغرائية فأصدرت من القوانين والتشريعات فيما بين (1908-1914) لتخفيف ردة فعل الشعب ومنها:

- ✓ إعفاء المجندين الجزائريين من تطبيق قوانين الانديجينا.
- ✓ إلغاء رخصة التنقل داخل الجزائر ومع فرنسا.
- ✓ إلغاء الكثير من المخالفات الأخرى التي تستلزم دفع الغرامات [1].

ولكن رغم سياسة فرنسا لقد كان الجزائريين مجمعين في معارضتهم للتجنيد الإجباري، فقد كان المحافظون ضده، حيث أوضحوا أنه كان ضد إرادتهم الدينية والتي تحثهم عليهم أن لا يعملوا تحت علم غير إسلامي حيث وقفوا ضد التجنيس، وقد ذكر أبو قاسم سعد الله في قوله: "كان هناك أربعة أشكال اتخذتها المعارضة الجزائرية للتجنيد العسكري الإجباري: الشعب في الشوارع والعرائض والوفود، الاختفاء وكل هذه الأشكال كانت مؤيدة، وموجهة ومثيرة بحملة عنيفة قامت بها الصحافة الوطنية ". وفي سنة 1908 جرت في كامل أنحاء التراب الوطني الجزائري، مظاهرات تلقائية وجماعية ولكن بطرق سلمية، وذلك لمعارضة التجنيد وشهدت أهم مدن العمالات الثلاث مظاهرات في مختلف الشوارع، في مدينة تلمسان وحدها تظاهر عشرة آلاف نسمة ضد التجنيد وذلك في سنة 1909، حيث كان التجنيد في تلك الفترة لايزال لم يصبح قانونيا [2].

كانت تلمسان من بين أهم المناطق التي برزت ضد التجنيد، حيث أصبحت مركزًا هاما للتجنيد فقبل اندلاع الحرب بكثير قامت السلطات بتنظيم التجنيد وتوجيه المجندين في الصفوف الأولى إلى ميادين الحرب في مختلف أنحاء العالم، وقامت بتجنيد في دائرة شعاعها أربعون كيلومتر حول تلمسان [3].

([1]) يحي بوعزيز: سياسة التسلط الاستعماري....، المرجع السابق، ص57-58.

(2) أبو قاسم سعد الله: الحركة الوطنية...، ج2، المرجع السابق، ص ص 177- 178.

(3) مصالي الحاج: مذكرات 1898- 1938، تر: محمد المعراجي، سلسلة منشورات، ص 62.

وعند تأزم الوضع في الجزائر بسبب رفض المسلمين قانون التجنيد الإجباري، وإصرار المستوطنين الأوروبيين على عدم السماح للجزائريين بالانخراط في الجيش الفرنسي، حيث استعملت مختلف الوسائل لتحقيق ذلك، فالمستوطنين اعتبروا التجنيد الإجباري للجزائريين وسيلة تمكن الجزائريين من الحصول عن طريقها لحقوقهم السياسية، ولذلك بعد معارضة الجميع للتجنيد، سر الكولون وسخروا صحافتهم ونوابهم في المجالس المحلية والوطنية الفرنسية لشن حملة ضد التجنيد الإجباري [1]، وقامت جماعة النخبة بإرسال وفد إلى باريس ذلك يوم 18 جوان 1912م، وذلك لمقابلة رئيس الحكومة بوانكاري Poincare، وتقديم احتجاج له وذلك إلى عدم إقدام الحكومة على تقديم إجراءات سياسية لصالح الشعب الجزائري، حيث طالب وفد "الشبان الجزائريين"، بمنح الجزائريين حقوقهم مثل:

- إلغاء قانون الانديجينا.
- المساواة في دفع الضرائب.
- المساواة في التمثيل السياسي بالمجالس المحلية والبرلمان الفرنسي.

حيث سعت هذه الحركة لتحقيق مكاسب هامة مقابل قبول التجنيد، والحصول على مناصب سياسية مرموقة، من خلالها يستطيعون الدفاع عن حقوق أبناء وطنهم المهضومة في الجزائر [2].

بعد صدور قانون التجنيد الإجباري في 03 فيفري 1912م، تصاعدت ردود الفعل الجزائرية تجاهه، حيث أصيب الشبان الجزائريين بخيبة أمل، وذلك لسبب تجاهل السلطات الفرنسية المطالب السياسية التي طرحوها، كان الشبان الجزائريون ينظرون إلى المواطنة مقابل التجنيد كشيء منطقي من فرنسا، وذلك دون أن تطلب منهم التخلي عن أحوالهم الشخصية (الوضع الإسلامي)، حيث اعتبروا أن منح الحقوق السياسية للجزائريين شرط أساسي وضروري مقابل تطبيق التجنيد الإجباري [3].

لقد رأى أعضاء حركة الشبان الجزائريين في التجنيد الإجباري، الذي فرض على الجزائريين وذلك منذ بداية سنة 1908م، حتى صدور قانون 1912م، فرصة لحمل السلطات الفرنسية لتلبية مطالبها

(1) أبو قاسم سعد الله: الحركة الوطنية...، ج2، المرجع السابق، ص 185.

(2)عمار بوحوش: المرجع السابق، ص ص 204، 205.

(3) غانم بودن: قضايا الجزائريين في فكر النخبة الاندماجية التجنيد الإجباري أنموذجا، مجلة عصور الجديدة، العدد 01، المجلد 08، 2018م، تيارت، ص 183.

والتمكن من الحصول على حقوقهم، إلا أن فرنسا استخدمت كل الوسائل لجعل هذا القانون يعود بالمنفعة لها فقط [1].

لقد كان رد الفعل الرسمي لأكثر من 04 سنوات من المظاهرات والحملات المضادة، بخصوص التجنيد الإجباري هو الرفض التام لهذا القانون من قبل الجزائريين، وذلك رغم وعود كليمانصو سنة 1908، ووعود بوانكاري سنة 1912، إلا أن فرنسا لم تتحرك ولو خطوة إلى الأمام لإرضاء الآمال الوطنية، بالعكس فقد رأينا أن الفترة بين 1890- 1912 قد شاهدت تطبيق أسوأ القوانين والإجراءات الاضطهادية منذ الاحتلال [2].

ومهما يكن لقد كان قانون التجنيد الإجباري وقعه شديدا على الأمة الجزائرية، لأنه سخر الآلاف من الشباب لخدمة مصالح فرنسا وأهمل الجزائريين الذين رفضوا الخضوع لفرنسا، فكان بذلك قرار الهجرة إجراء حكيما مكن الكثيرين من الفرار أمام أمر قصري ظالم [3].

(1) فتيحة صافر: المرجع السابق، ص 176.

(2) أبو قاسم سعد الله: الحركة الوطنية...، ج2، المرجع السابق، ص ص 185- 186.

(3) حكيم بن شيخ: الأمير خالد ودوره في الحركة الوطنية الجزائرية ما بين 1912م- 1936م، وزارة المجاهدين، د ط، د س ن، ص 31.

المبحث الثاني: موقف الحركة من إصلاحات 1919:

1- تعريفها ومحتواها:

تعتبر سنة 1919 سنة بارزة في تاريخ الاستعمار في الجزائر، وقد أصدر البرلمان الفرنسي قانون 04 فيفري تحت دفع وإلحاح من رئيس وزراء فرنسا كليمانصو في ذلك الوقت [1].

وبعد مشاورات طويلة بين الحاكم العام في الجزائر وبين جورج كليمانصو رئيس الحكومة الفرنسية يوم 06 فيفري 1919 باتخاذ قرارات وقوانين سياسية من أجل ترضية الجزائريين الذين كانوا ينادون بإصلاحات من جهة لتعبر لهم ومن جهة أخرى اعترافها بالدور الهام الذي لعبه الشباب الجزائري في تحرير فرنسا من الاحتلال الألماني [2].

ففي الوقت الذي كان يطالب فيه الشعب الجزائري بحق تقرير المصير ومساواة الجزائريين في جميع الحقوق الاقتصادية والسياسية، حيث جاء قانون إصلاحات 04 فيفري 1919 وطالب بمجموعة من المطالب أهمها: إعطاء الحق لبعض الطبقات للحصول على الجنسية الفرنسية، حق الانتخاب والترشح للمجالس البلدية والعمالية والمالية، لها حق شراء واكتساب سلاح الصد وذخيرته مثل الفرنسيين، ويدخل في ذلك حق الحصول على بعض الوظائف في الدولة [3].

وبناء عليه فإن الشباب الجزائري يستطيع أن يرقى إلى حالة مواطن فرنسي عند طلبه، حيث يجب توفر الشروط التالية: أن يكون عمره 25 سنة وأن يكون غير متزوج، وألا يكن قد حكم عليه بجرم أو جرد من حقوقه السياسية وأن يكون قد أقام في بلديته سنتين على الأقل [4].

كما كان هناك قسم آخر في هذا القانون سمي بـ: "النظام السياسي للأهالي الجزائريين المسلمين الذين ليسوا مواطنين فرنسيين"، وقد نص على أن الجزائريين الذين يريدون أن يصبحوا مواطنين فرنسيين سيمثلهم في كل المجالس الاستشارية في الجزائر وإعفاء منتخبون، كما نص على أن المستشارين الجزائريين في البلديات ذات الصلاحيات الكاملة سيكون لهم حق المشاركة في انتخاب الذين يعينهم الفرنسيون، وقد أصبحوا ممنوعين من تولي منصب انتخابي، بالإضافة إلى مركزهم وبناء على هذا

(1) جمال قنان، المرجع السابق، ص 180.

(2) عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 216.

(3) عبد الرحمان بن إبراهيم بن العقون: المصدر السابق، ص ص 72، 73.

(4) أبو قاسم سعد الله: الحركة الوطنية...، ج2، المرجع السابق، ص 274.

القانون فإن الرعايا الجزائريين الذين لم يتجنسوا بالجنسية الفرنسية سيسمح لهم بتقلد بعض الوظائف تحت شروط معينة [1].

كان قانون 04 فيفري 1919 هو الذي ألقى اشتد الاحتجاجات من أوروبي الجزائر فقد استحدث هذا القانون وضعا قانونيا المواطن الأهلي الوسيط ووضع مرسوم 06 فيفري إنصاف المواطنين والناخبين المحليين المعنيين، وهم جميع الأهالي المسلمين البالغين سن 25 عام والذين أقاموا مدة سنتين متتابعين في البلدية ويوجدون على زيادة في ذلك إحدى الشروط التالية:

- أن يكونوا قد أدوا الخدمة العسكرية وأن يكونوا أصحاب أملاك ومزارعين وتجار مكلفين بالضريبة ومقيمين وأن يكونوا موظفين لدى الدولة أو الدائرة أو البلدية، وأن يكونوا حاصلين على شهادة التعليم الابتدائية أو شهادة عليا، وأن يكونوا قد تقلدوا أوسمة فرنسية وأن يكونوا قد فازوا بجوائز في مسابقات أو معارض زراعية [2].

وقد نص قانون 04 فيفري 1919 على:

- إلغاء الضرائب المعروفة باسم الضرائب العربية.
- منع حق الانتخاب والترشح لكل جزائري.
- يفتح القانون الباب أمام بعض الجزائريين للتجنيس بالجنسية الفرنسية [3].
- تسوية الضرائب بين سائر السكان، حيث كان الجزائريين يدفعون أكثر من الأوروبيين وكان عليهم ضرائب خاصة بهم [4].

وكانت هذه الشروط التعجيزية بمثابة حواجز وضعت بقصد منع الجزائريين من المشاركة في التصويت على المترشحين الذين يعتبرون من الدرجة الثانية من المواطنين وهم المسلمين، فمثلا طلب شهادة حسن السيرة والسلوك يعني حرمان الأغلبية الساحقة من الجزائريين الذين تعرضوا للعقاب في إطار قانون الأهالي الذي عانى منه المسلمين في الفترة الممتدة 1896 إلى غاية 1944، وأن السلطات

(1) المرجع نفسه، ص 273.

(2) شارل روبير آجرون: تاريخ الجزائر المعاصر من انتفاضة 1871 إلى اندلاع حرب التحرير 1954، المرجع السابق، ص ص 440- 441.

(3) جمال قنان، المرجع السابق، ص 181.

(4) أحمد توفيق المدني، هذه الجزائر، المصدر السابق، ص 162.

المحلية التي هي المكلفة بإعطاء شهادة حسن السيرة والسلوك هي التي لا تريد من المسلمين أن يتجنسوا أو يحصلوا على حق التصويت في الانتخابات المحلية [1].

وبناء على هذا القانون فإن القائمة الانتخابية الجزائرية ستضعها وتراجعها لجنة مكونة من رئيس البلدية أو المتصرف الإداري حسب نوعية البلدية ومن موفد إداري يعينه عامل العمالة ومن جزائري يختاره المجلس البلدي أو تختاره اللجنة البلدية (البلديات المختلطة) [2].

وبالنسبة للتمثيل النيابي في المجالس البلدية فلم يتغير الوضع حيث بقي قانون 13 جانفي 1914 ساري المفعول فالمسلمون ينتخبون ثلث 1/3 المترشحين في البلديات والثلثين 2/3 للأوربيين، أما التمثيل النيابي في المجالس العامة قد ارتفع نسبة التمثيل الجزائري من 20% إلى 33% أي ارتفع عدد الممثلين المسلمون من 18 إلى 29 في سنة 1914 [3].

أما الأوربيون قد احتفظوا بعددهم الغزير وهو 87 أما تمثيل المسلمين الجزائريين في البرلمان الفرنسي بباريس قد أهملته الإصلاحات وهذه النقطة هي التي ستوحد جميع الجزائريين ضد الأوربيين في المجال السياسي [4].

كانت النخبة الجزائرية تدرك أهمية مسألة تمثيل الأهالي المسلمين في المجالي المنتخبة والهيئات التنفيذية والقضائية وهي التي تعتبر الأساس الذي يجب أن يُرد إليها جميع شؤون الدولة والمجتمع. [5]

وقد نص قرار 05 مارس 1919، المتعلق بتنظيم الانتخاب وتسييره على تنظيم الاقتراع بقائمة تفتقرها الهيئة الانتخابية الموسعة والمتعلق أيضا بتحديد شروط القابلية للترشيح. [6] أما المرسوم 02 جانفي 1919 أصبحت طريقة توظيف القيادة أكثر وضوحا، حيث نص على الاستفادة من التقاعد

(1) عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 217.

(2) أبو قاسم سعد الله: الحركة الوطنية...، ج2، المرجع السابق، ص 274.

(3) عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 218.

(4)المرجع نفسه، ص 217.

(5) نور الدين ثنيو، إشكالية الدولة في تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، بيروت، 2015، ص 71.

(6) شارل روبير آجيرون: الجزائريون المسلمون وفرنسا 1871- 1919، ج2، المرجع السابق، ص876.

لمجموع مواطني سلك القيادة والمساعدين على مستوى المناطق الموجودة في شمال الجزائر، إضافة إلى مختلف القرارات التنظيمية الخاصة بالدفع والنظام والمعاملات [1].

يقول فرحات عباس في كتابه الشاب الجزائري: "وفي سنة 1919 لم يكن سني إلا عشرين عاما، وكان قانون كيمانصو قد جمع التمثيل الإسلامي بعض الأكسجين وكل المنتخبون يكافحون ومنا نساندهم وكنت شخصيا ومنذ تلك السن إلى جانبهم، وخضت المعركة التي كانوا يخوضونها". [2]

وقد أدى قانون 1919 إلى فتح الباب على المواطنة الجزائرية حتى ولو لم يقدر الشباب الجزائري أو التقليديون ذلك حق قدره، وقد كانت هذه النخبة تطمح إلى الاندماج ضمن المواطنة الفرنسية [3].

2- موقف الجزائريين من الإصلاحات فيفري 1919:

لقد رفض الجزائريون هذه الإصلاحات، فقد كانوا يعتبرون هذه الإجراءات عبارة عن عقبات أخرى في طريق التحرر، لأنها لم تكن في مستوى التضحيات التي بذلوها ولا في مستوى الآمال التي وضعوها في فرنسا.

إن هذا القانون لم يأت في جانب فرنسا وحدها، بل كان نتيجة لضغوط الجزائريين الذين كانوا قد بدأوا يطالبون بالإصلاح ويرسلون الوفود منذ 1900 إلى فرنسا [4].

كما رفض الجزائريون هذه الإصلاحات ولجأوا إلى المبادئ التي أعلنها الرئيس ويلسون، وقد قال السيد فرحات عباس عنه هذه إصلاحا متواضعا وبناء على رأي فرحات فإن هذا القانون لم يقدم أي حل لقضية الجنسية [5]، ولم تكن هذه إصلاحات كافية، حيث طالب الجزائريين بارتقاء الأهالي إلى صفة مواطنين في قانون الأحوال الشخصية الإسلامية أو تمثيل برلماني وإلغاء السلطات الرعية والاستثنائية القضائية [6].

---

(1) المرجع نفسه، ص 880.

(2) فرحات عباس، الشاب الجزائري، تر: أحمد منور، منشورات الجزائر عاصمة الثقافة العربية، الجزائر، 2017، ص 33.

(3) شارل روبير آجيرون: تاريخ الجزائر المعاصر من انتفاضة 1871 إلى اندلاع حرب التحرير 1954، المرجع السابق، ص 444.

(4) ناهد إبراهيم دسوقي، مرجع سابق، ص 42.

(5) أبو قاسم سعد الله: الحركة الوطنية...، ج2، المرجع السابق، ص 277..

(6) شارل روبير آجيرون: الجزائريون المسلمون وفرنسا 1871- 1919، ج1، المرجع السابق، ص 891.

إن تمثيل المسلمين في البلديات الكاملة الصلاحيات قد ارتفع بموجب 13 جانفي 1914، والذي أثبت مرسوم 06 فيفري 1919 [1]. وقد حرص الشبان الجزائريين على مسألة التمثيل النصيب الأوفر في حركتهم ونضالهم العام وقد اقتصر هذا التمثل على المعمرين [2].

ومع إصدار قانون 04 فيفري 1919 رجع الأمير خالد إلى الجزائر وشكل هيئة في كتلة المنتخبين المسلمين الجزائريين، وأسست جريدة الإقدام وكانت هذه الحركة عنيفة ولكن ينقصها التدقيق في برامجها والتبلور في مبادئها، ومع ذلك فقد وصلت أن زعزعة النفوذ الفرنسي في نفوس الأهالي وسمحت بالإحساس القومي المكبوت أن يتفجر محتقرا المستعمر وطغيان الحاكم الفرنسي [3]. ولقد قدم الأمير خالد بعريضة إلى الرئيس الأمريكي ويلسون أثناء انعقاد مؤتمر فارساي سنة 1919 يطالب فيها بمنح الشعب الجزائري حق تقريره [4].

وقد برزت وطنية الأمير خالد بصفة ملموسة في بداية 1919، حيث طالب زملاؤه أن يقوموا بتشكيل وفد جزائري حضور مؤتمر السلام الذي سينعقد بباريس وحضرت مؤتمر وفود الدول المستعمرة من قبل بريطانيا [5].

فقد كان فريق من استراتيجي التفكير بالمتروبول كانوا يشجعون الإصلاحات بالجزائر، وقد كانت حاجزا فاصلا بين وعي الجماهير المحتلين بمعنى أخر، محاولة إنشاء فكر منبت ومستلب في أوساط الشعب [6].

إن قانون 1919 كان غير ديمقراطي في الروح وفي الحرف وقد أبقى على نظام القسمين الانتخابيين منفصلين، جزائري (أهلي) وفرنسي، فإعفاء الجزائريون رغم أنهم يمثلون الأغلبية، بربع جملة الأعضاء فإن الانتخاب في البلديات المختلطة كانت بطريقة غير مباشرة، بينما كان في البلديات ذات الصلاحيات الكاملة بطريقة مباشرة [7].

---

(1) المرجع نفسه، ص 882.

(2) نور الدين ثنيو: المرجع السابق، ص 73 –74.

(3) أبو قاسم محمد الحفناوي، المرجع السابق، ص 40.

(4) يوسف مناصرية، المرجع السابق، ص 45.

(5) عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 220.

(6)الصادق بخوش، المرجع السابق، ص 72.

(7) أبو قاسم سعد الله: الحركة الوطنية...، ج2، المرجع السابق، ص 175.

كانت الإصلاحات الصادرة في 04 و06 فيفري خاتمة لمرحلة بدأت في الواقع عام 1914 حيث كانت تحركها عدة أسباب أهمها: ضغوطات الحركة الوطنية الجزائرية بأشكالها المطلبية، وفي سنة 1900- 1919 قدمت إلى تشكيل لجنة جديدة في مجلس الشيوخ لدراسة المشكلة الجزائرية [1].

3- موقف المعمرين من إصلاحات فيفري 1919:

وقف الأوروبيون والمعمرون بصفة خاصة ضد قانون 04 فيفري 1919، حيث كانوا يرون فيه ضعف الحكومة أمام القومية العربية، فلن يكون بوسع الأهالي الحصول على التجنيس إلا تحت شروط محددة [2]. حيث عارض المستوطنون إصلاحات 1919 وطالبوا بمنحهم حق الاستقلال الذاتي الإداري، وذلك بإيجاد مجالس يصوتون فيها من أجل التنظيمات التي تحقق آمالهم وكانت الحكومة الفرنسية ترى من الأفضل تحقيق هذه الآمال [3].

فإن الكولون لم يستجب لهذه الإصلاحات، لأنها كانت في نظرهم خطيرة ووخيمة العواقب [4] وفي سنة 1919 قامت فرنسا ببعض الإصلاحات، حيث لعبت دور الحكم بين الجزائريين والمعمرين زلم تستجب لرغبة الشباب الجزائريين في الدخول إلى المدينة الفرنسية، فكانت هذه أول خيبة أنصار المواطنة الفرنسية وحق الجزائريين في التمتع بها [5].

وقد أنجزت وعود الحكومة جورج كليمانصو في شكل قانون 04 فيفري 1919، والذي فتح الباب للتحرر الاجتماعي وهذا القانون حضروه المسلمين الجزائريين، حيث وصفوه بالقانون السياسي للأهالي في الجزائر، وكانت أهمية تاريخ 1919 في تطور المجتمع الإسلامي الجزائري [6].

(1) أحمد الخطيب، المرجع السابق، ص ص 67، 68.

(2) محفوظ قداش: تاريخ الحركة الوطنية، ج1، المرجع السابق، ص 74.

(3) ناهد إبراهيم دسوقي، المرجع السابق، ص 47.

(4) أبو قاسم سعد الله: الحركة الوطنية...، ج2، المرجع السابق، ص 260.

(5) محمد حربي، المرجع السابق، ص 108.

(6) علي مراد: الحركة الإصلاحية الإسلامية في الجزائر، بحث في التاريخ الديني والاجتماعي من 1925 إلى 1940، تر: محمد يحياتن، ط خ، دار الحكمة، الجزائر، 2007، ص 49.

وبمجرد ما شاع خبر وضع المشروع قانون 04 فيفري 1919 ثارت ثائرة الرأي العام الفرنسي بالجزائر معارضا بكل شدة لكل توسيع في الحقوق السياسية لفائدة الأهالي، مدعيا أنه يترتب عن ذلك انقلاب عظيم ينذر بتحطيم السيادة الفرنسية، وهكذا قامت المجالس العمالية والنيابية [1].

والواقع لقانون 1919 محاسن وعيوب فالمظاهر الإيجابية فيه هي توسيع القسم الانتخابي الجزائري واسترجاع العمل بنظام الجماعة، وحق الجزائريين في المشاركة في انتخاب رؤساء البلد، ولكن هذه المجالس كانت غير حاسمة وقليلة جدا إلى درجة أنها لم ترض لمطالب الجزائر قبل الحرب [2].

(1) شارل أندري جوليان، إفريقيا الشمالية تسيير القوميات الإسلامية والسيادة الفرنسية، تر: المنجي سليم وآخرون الدار التونسية للنشر، الجزائر، 1976، ص 50.

(2) أبو قاسم سعد الله: الحركة الوطنية...، ج2، المرجع السابق، ص 275.

المبحث الثالث: الشبان الجزائريون ومسألة التجنيس:

إن قضية التجنيس التي حاولت فرنسا تطبيقها في الجزائر، أثارت ضجة كبيرة في أوساط النخبة الجزائرية والعلماء المسلمين، حتى في أوساط المحتلين الذين قابلوا هذا القانون بالرفض بسبب عدم السماح بتجنس الجزائريين، حيث قبلوا أن تكون أرض الجزائر فرنسية ورفضوا أن يكون الفرد الجزائري المسلم فرنسيا [1].

يقصد بالتجنس هو تخلي الفرد تخليا كاملا عن قوانينه وعاداته التي تتعارض مع قوانين البلد الذي أصبح مواطنا فيه، والوقوع مستقبلا تحت طائلة القوانين المدنية والسياسية، حيث تعتبر هذه الأخيرة هي متداخلة بالنسبة للمسلمين [2].

إن فكرة التجنس من الأساليب التي جاء بها المستعمر من أجل فرض سيطرته، وسعيًا منه لتذويب المجتمع والقضاء على شخصيته وقوميته، ومن المعروف أن الاستعمار الفرنسي لم يكن على استعداد لقبول كل المتجنسين، وإنما كان يختار ممن تقبلوا الأفكار الفرنسية، ولذلك كان يشترط التخلي عن الأحوال الشخصية [3].

إن مسألة التجنيس من أهم المسائل الاحتكاك الذي وقع بين الحركة الإصلاحية وفرنسا، فتلك المراسيم التي فرضتها فرنسا على الجزائريين بمقتضى قانون 14 جويلية 1865م، وفي عام 1919م صدر قانون آخر أبقى المسلم الجزائري بين أمرين إما أن يكون جزائريا بلا حقوق، وإما أن يتجنس بجنسية فرنسية [4].

إن الحصول على الجنسية الفرنسية هو تكليف بمهمة خدمة الأهالي المسلمين، وذلك بتوفر شرط الوظيفة العمومية، وكان في المجالس البلدية والقضائية، فالجنسية كانت تعني من هذه الناحية تحسين الوضع، إن المركز القانوني والسياسي خاصة لأولئك الذين كانت القوانين الجمهورية تعاملهم في نطاق

---

(1) عز الدين معزة، فرحات عباس ودوره في الحركة الوطنية ومرحلة الاستقلال 1899- 1985، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة منتوري قسنطينة، ، (2004م-2005م)، ص 72.

(2) جمال قنان: نصوص سياسية جزائرية...، المرجع السابق، ص 269.

(3) رابح فلاحي: جامع الزيتونة والحركة الإصلاحية في الجزائر1908- 1954، رسالة لنيل شهادة الماجيستر في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة منتوري قسنطينة، ، 2007- 2008م، ص 77.

(4) المرجع نفسه، ص 87.

الاستثناء لا في نطاق الأصل، كان الشباب المتعلمون يرون أن مسألة التجنس والإدماج كان يعينان المحافظة على نظام الأحوال الشخصية [1].

لقد أدخل جورج كيمانصو (Georges Clemenceau) بعض التعديلات في قانون 04 فيفري 1919 وذلك فيما يخص قانون التجنيس، وذلك من أجل تهدئة من ردة فعل الجزائريين، ومن أجل تحسين العلاقة الفرنسية الجزائرية، وقد كليمانصو هذا القانون على أساس أنه هدية للجزائر جراء تفانيهم في جبهات القتال، ولكن في الأصل محاولة لتسهيل مهمة الاستعمار الفرنسي لإدماج الجزائريين أرضا وسعيا.

وقد صدر القانون في الجريدة السمية الفرنسية، في يوم 06 فيفري 1919، حيث ضم مواد تسمح للأهالي الجزائريين التمتع بالمواطنة الفرنسية وهي:

- ✓ السماح للجزائريين بالتجنس بالجنسية الفرنسية، وذلك بشرط التخلي عن أحوالهم الشخصية.
- ✓ إلغاء القوانين الأهلية الزجرية في الشمال والجنوب.
- ✓ إلغاء الضرائب [2].

ومن جهة أخرى عرفت إصلاحات 1919 تعديلات في موضوع التجنس بالجنسية، ومن الشروط التي وضعها قانون 04 فيفري أن الجزائري يستطيع اكتساب الجنسية الفرنسية، حسب الشروط التالية:

- ✓ كان عمره 25 سنة.
- ✓ كان متزوجا من امرأة واحدة أو أعزب.
- ✓ الخدمة في الجيش أو البحرية الفرنسية.
- ✓ شهادة حسن السلوك
- ✓ معرفة القراءة والكتابة باللغة الفرنسية [3].

كانت النخبة الجزائرية تطالب بدمج الجزائر في فرنسا عن طريق التجنيس الجماعي، يقطع النظر عن القضية الدينية وطالبوا بالتعليم الفرنسي واتباع طريقة الحياة الفرنسية، بالمساواة مع الفرنسيين وبرنامج

(1) نور الدين ثنيو: مرجع سابق، ص 87.

(2) العربي سماعيل: سياسة التجنيس بالجنسية الفرنسية في الجزائر، فيما بين (1919– 1939) وتأثيراتها على الحياة السياسية، قانون 04 فيفري 1919 أنموذجا، دورية كان التاريخية، العدد 50، 2020، تلمسان، ص 133.

(3) فتيحة صافر، المرجع السابق، ص 189.

يكون معتدل الإصلاحات الأساسية [1]، فقد وافقت النخبة الجزائرية على تجنس الجزائريين دون قيود وشروط، حيث رفض الأمير خالد هذا القانون في إطار المحافظة على الأحوال الشخصية الإسلامية الجزائرية [2].

اغتنمت النخبة المفرنسة مشروع 04 فيفري 1919، لتحقيق الاندماج، فأخذت هذه النخبة تتناول القضايا التي طرحت في هذا المشروع، خاصة فيما يتعلق بمسألة التجنيس، مما أدى إلى بروز جدل سياسي بين عناصر النخبة المفرنسة –الشبان الجزائريين– و ذلك حول مسألة التجنيس، والتي وقعت في انتخابات 1919م، إذ نتج عن هذا الجدل انقسام النخبة نفسها إلى تيارين متنازعين، تيار ليبيرالي بزعامة الدكتور بن التهامي والتيار الثاني محافظ بزعامة الأمير خالد، لقد كانت الأغلبية من عناصر النخبة المفرنسة معرضة للتجنيس ضمن إطار الأحوال الشخصية الإسلامية، إنما دعاته من الذين تكونوا في المدارس الفرنسية العربية، حيث اعتبروا أن تعليمهم محدود ولا يفهمون ولا يفقهون العبقرية الفرنسية، وأن الفئة الأكثر استعدادا لقبول التجنس بكل شروطه هي فئة النخبة المفرنسة الاندماجية [3].

إن كتلة المحافظين قد عارضت بشدة رأي جماعة النخبة، بخصوص مسألة التجنيس ولكنها وقفت ضد التقدم والتحرر عن طريق التعليم في الجزائر، حيث اعتبروا أن كتلة استعملت من الكولون والإدارة الفرنسية كغطاء لمحاربة الحركة الوطنية، إلى جانب الأعيان والمرابطين والإقطاعيين، فقد ضمت هذه الكتلة عدد من المثقفين التقليدين الذين يؤمنون يتوجب الحفاظ على الهوية الشخصية الإسلامية [4].

لم يمر قانون 1919 دون معارضة الجزائريين والأوروبيين على حد سواء فقد عارض الأمير خالد فكرة التجنيس ورفض مبدأ الاندماج، الذي كان ينادي أعضاء النخبة به والذي أعطته الإصلاحات الجديدة وأعضاء النخبة الجزائرية شعروا بخيبة أمل، إذ كانوا يأملون أن يكونوا أكثر كرما ويمنح الجنسية الفرنسية لكافة الأهالي الجزائريين دون تميز ودون الوقوف أمام عقبة الأحوال الشخصية [5].

وقد كانت النخبة الجزائرية في الآونة الأخيرة تتحدث عن اندماج ونجنس الجزائريين، طبقا للقوانين الفرنسية، كما كان الأمير بدأ يفرق بين النخبة التي تثقفت وترعرعت تحت قيادة الاستعمار الفرنسي وبين

(1) أبو قاسم سعد الله: الحركة الوطنية...، ج2، المرجع السابق، ص 147.

(2) يوسف مناصرية، المرجع السابق، ص 13.

(3) سحولي بشير، المرجع السابق، ص 842.

(4) أبو قاسم سعد الله: الحركة الوطنية...، ج2، المرجع السابق، ص 147.

(5) أحمد الخطيب، المرجع السابق، ص 73.

القلة من الشعب الجزائري والتي ولدت وتعلمت خارج أرض الوطن [1]، ويعتبر الأمير خالد معارضا لإدماج الجزائريين بالتجنيس، فقد قال أنه "حلم" فقط نسأل الفرنسيين تغير شرطهم لأنه أو لا شرط "لا تريده الجماهير" وثانيا أن فرنسا نفسها " لن تصدر أبدا قرارا بالتجنيس الجماعي"، لأنها تخشى أن ترى الكولون تحت سيطرة خمسة ملايين جزائري، وختم الأمير خالد نضاله إلى جماعة النخبة بقوله "وإذن لا تتحدثوا عن الاندماج" [2].

وقد تعرض الأمير خالد إلى مقاومة شديدة اشترك فيها أعضاء النخبة القابلة للاندماج من جهة والحكومة الفرنسية الجزائرية في الجزائر، وقد اشتد الزحام بين القابلين الاندماج والتجنيس [3].

وكان الأمير خالد يطالب بالمواطنة الفرنسية في حدود الإسلام، وكان يريد تجسيد الاستمرارية الجزائرية مستعملا الأفكار الجديدة للدفاع عن الماضي[4].

حيث نجد الأمير خالد وزملاءه يطالبون بحق الحصول على الجنسية الفرنسية للجزائريين، لكن بدون التخلي عن الهوية العربية الإسلامية، وبذلك يتحصلون على استجابة الجماهير التي ترفض التخلي عن الإسلام [5].

فقد أشار خالد إلى أنه لم يكن زعيما دينيا، فقد قال عندئذ: " إن حركتنا ليست دينية ولكنها بالقوة حركة سياسية لأن القضية في قضية استقلال جميع الأقطار الإسلامية "، لكن المرء لا يستطيع أن يذكر بأن الأمير خالد قد ركز على قضية الدين في مطالبة الوطنية [6]، وقد اضطر الأمير خالد الانسحاب من الميدان السياسي سنة 1923 وشعر أن بقاءه في الجزائر عديم الجدوى [7].

(1) يوسف مناصرية، المرجع السابق، ص 51- 52.

(2) أبو قاسم سعد الله: الحركة الوطنية...، ج2، المرجع السابق، ص 362.

(3) يوسف مناصرية، المرجع السابق، ص 52.

(4) محمد حربي، المرجع السابق، ص 108.

(5) عمار بوحوش: المرجع السابق، ص 221.

(6) أبو قاسم سعد الله: الحركة الوطنية...، ج2، المرجع السابق، ص 361- 362.

(7)عمار بوحوش، المرجع السابق، ص ص 225- 226.

إن الذين طلبوا التجنيس من الجزائريين كان عددهم قليلا يتمثل في بعض الأساتذة والمدرسين والضباط وكان هؤلاء الأشخاص الذين ألحوا على التجنيس كانت نظرتهم ضيقة واعتبروا أنفسهم فوق أفراد مجتمعهم وطلبهم التجنيس بهدف ترقيتهم فقط لم تكن تهمهم إلا مصالحهم الخاصة [1].

(1) عز الدين معزة، المرجع السابق، ص 77.

خلاصة:

وفي مجمل القول تبين أن فرنسا كانت تنظر للجزائر على أنها مصدر للموارد البشرية التي ستجعلها قوة عالمية، وذلك عن طريق تجنيد الأهالي الجزائريين في صفوف الجيش الفرنسي، حيث أدركت السلطات الفرنسية أهمية تجنيد الجزائريين في صفوفها منذ سنوات الأولي للاحتلال، وذلك من أجل خدمة مصالحها معتمدة في ذلك على سياسة الإغراء، إلا أن الشعب الجزائري قاوم بشكل كبير هذا القانون ورفضه رفضا تاما، ولقد ظهرت الإصلاحات 1919 كوسيلة لإرضاء الجزائريين واتهامهم بالمشاركة في الحياة السياسية، إلا أنها وضعت شروط تعجيزية للمسلمين الجزائريين، يجب عليهم تطبيقها من أجل إعطاء صفة المواطن الفرنسي، ولقد استخدمت السلطات هذه الإصلاحات كوسيلة للدعوة إلى التجنيس والتخلي عن مقدسات الأمة الجزائرية، وقد كان هذا الشرط سبب في نفور الأهالي من هذا القانون حيث عبر الجزائريون عن رفضهم للجنسية الفرنسية.

خاتمة:

ومن خلال تتبع لمراحل النضال السياسي لحركة الشبان الجزائريين للفترة الممتدة من 1900 إلى 1919 توصلنا إلى مجموعة من نتائج أهمها نجد:

إن السياسة الاستعمارية المتبعة والتي تنوعت أساليبها بين الإغرائية من جهة والقمعية من جهة أخرى انعكست بشكل سلبي على الشعب الجزائري، حيث نلاحظ أن أوضاع الجزائر قبل 1900، تميزت بالتدهور سواء اجتماعيا أو اقتصاديا، حيث سعت فرنسا بمختلف الطرق لاستغلال ثروات الجزائر وذلك لخدمة مصالحها، مما أدى إلى تردي الأوضاع في مختلف الجوانب.

إن فشل المقاومات الشعبية التي تصدت الاستعمار الفرنسي في بداياته أدى إلى نمو الوعي السياسي بين فئة معينة من الشباب، حيث حاولت هذه الفئة تحسين المستوى المعيشي للشعب الجزائري وتحقيق المساواة بينها وبين المستوطنين الفرنسيين، وذلك عن طريق نشاطها الذي برز على الساحة السياسية، تحت اسم حركة الشبان الجزائريين.

لقد أدى تشكل حركة الشبان إلى ظهور عنصرين بارزين أولهما النخبة المحافظة والتي ساهمت بكل الطرق على الحفاظ على العادات والتقاليد الإسلامية الجزائرية من أهداف المخططات الاستعمارية الفرنسية، والتي سعت للقضاء على هوية الفرد ومحاربة الإسلام، وثانيهما النخبة المفرنسة والتي اعتبرت النخبة المثقفة وتشبعت بلغتين العربية والفرنسية، حيث حاولت تحقيق المساواة والتقدم بالشعب الجزائري ليصل إلى مستوى الرقي الأوروبي.

إن ظهور حركة الشبان الجزائريين لم تكن من العدم وإنما كانت هناك عدة عوامل ساعدت على تكوين هذه النخبة وإبرازها على الساحة، حيث نجد أن السياسة التي اتبعتها فرنسا في إطار التعليم رغم الأهداف التي كانت تحملها ضد الشعب الجزائري، إلا أنها ساعدت على تكوين نخب المشبعين بالثقافة الغربية، حيث ساعدت هذه الثقافة على نمو الوعي بين النخبة الجزائرية ومحاولة تحقيق المبادئ الحرية والمساواة والعدل على أرض الواقع، كذلك كانت للهجرة خارج الوطن دور كبير في احتكاك الشبان الجزائريين بمختلف العلماء والمفكرين في الخارج، أما التعليم العربي الحر قد ساعد على الحفاظ على هوية الشبان الجزائريين والمقاومات الإسلامية، وذلك من خلال التعليم القرآن الكريم وتعليم اللغة العربية في المساجد والزوايا.

اعتمدت النخبة الجزائرية على وسائل مختلفة وطرق متعددة، وذلك من أجل تحقيق مطالبها والسعي إلى تحسين أوضاع الجزائريين وإخراجها من حالة التخلف والجهل الذي فُرض عليهم وتوعيتهم

بالقضايا التي تحيط بهم وذلك من خلال الجمعيات والنوادي التي كانت تنشر محاضرات من قبل مختلف المفكرين والقيام بنشرها عن طريق الصحافة التي أنشأتها حركة الشبان الجزائريين.

لقد كانت فرنسا متخوفة من نشاط الشبان الجزائريين سواء نشاطها الداخلي والخارجي، حيث كانت تنشر هذه الحركة الوعي بين مختلف فئات الشعب وذلك لمواجهة مخططات استعمارية وأكبر دليل على ذلك محاولة كل من كليمانصو وريموند بوانكاري بتهدية وفود هذه الحركة بالوعود الكاذبة.

لقد واجهت حركة الشبان الجزائريين مختلف القضايا التي ظهرت على الساحة في الفترة الممتدة من 1912- 1919، حيث نجد موقفها البارز ضد قانون التجنيد الإجباري، حيث نلاحظ أن فئة النخبة المحافظة رفضت بشكل قطعي كل ما يتعلق بقانون التجنيد الإجباري، وذلك خوفا على الشباب الجزائريين ورفض الجهاد تحت علم غير إسلامي، وبينما رأت الفئة المفرنسة أن هذا القانون فرصة لا تعوض لمساومة فرنسا من أجل تحقيق مطالبها، إلا أن فرنسا كغير عادتها خيبت أمال هذه الحركة بعدم تحقيق هذه المطالب ولقيام بوضع القوانين الإغرائية مخالفة لمطالب هذه النخبة.

إن إصلاحات 04 فيفري 1919 كانت بمثابة قانون من أجل تهدية الشعب الجزائري، بصفة عامة والشبان الجزائريين بصفة خاصة، حيث قامت بوضع مجموعة من الإصلاحات بمختلف المجالات، فيما يخص إصلاحات مسألة التجنيس ويقصد به التخلي عن الأحوال الشخصية للفرد الجزائري، من أجل أن يكون مواطنا فرنسيا يمتلك حقوق وواجبات نفسها التي يمتلكها المستوطن الفرنسي، إلا أن أغلبية الشبان الجزائريين رفضوا هذا القانون باعتباره قانون يقوم بمحاربة الهوية الجزائرية الإسلامية.

وفي الأخير يمكن القول بأن دراستنا لموضوع النضال السياسي لحركة الشبان الجزائريين في الفترة الممتدة من 1900 – 1919 موضوع قابل للتعمق من طرف المفكرين والباحثين لعلم التاريخ، وذلك بالاعتماد على مختلف المصادر خاصة المصادر بالفرنسية المختلفة.

ملاحق

الملحق رقم 01:

نص الوثيقة الجزائرية التي قدمها الامير خالد

الى السيد ويلسون رئيس الولايات المتحدة الأمريكية

السيد الرئيس :

يشرفنا أن نقدم الى انصافكم السامي وانى روح العدل فيكم عرضا موجزا عن الوضع الحالي للجزائر الناتج عن احتلال فرنسا لها منـذ 1830 .

فأثناء معركة غير متساوية ، ولكنها رغم ذلك كانت مشرفة لآبائنا ، ناضل الجزائريون طيلة سبعة عشر عاما بمثابرة وقوة لا مثيل لهما بهدف رد المعتدي والعيش فى استقلال ، ولكن حظوظ السلاح لم تكـن ، للأسف ، فى صالحهم .

ومنذ الـ 89 سنة التي عشناها تحت السلطة الفرنسية ازددنا فقرا بينما ازداد المنتصرون غنى على حسابنا .

ان الاتفاق الموقع فى 5 يوليو 1830 بين الجنرال دوبورمون وداي الجزائر قد ضمن لنا احترام قوانينا وعاداتنا ودیننا . وان قانـون 1851 (1) قد اعترف بحق الملكية والتمتع بها كما كانت ابان الاحتلال .

وقد أعلن نابليون الثالث (2) عند نزوله بالجزائر فى 5 مايو 1865 بيانا موجها الى السكان المسلمين « ان فرنسا عندما وضعت قدمها على

---

1 – هو قانون 16 جوان 1851 حول الأملاك العقارية . فقد أعلن عن ضرورة احترام الملكية سواء كانت أهلية أو فرنسية أو غيرها .

2 – زار نابليون الثالث الجزائر مرتين الأولى في سبتمبر 1860 والثانية هي التي تشير اليها العريضة .

الأرض الافريقية منذ 35 سنة ، لم تأت لتدمير جنسية شعب ، ولكنها بالعكس جاءت لتحرير هذا الشعب من قهر طويل المدى ، انها أبدلت السلطة التركية بحكم أكثر لينا وعدلا وتنويرا ... »

اننا كنا نتوقع أن نعيش فى سلم جنبا الى جنب وبالاشتراك مع المحتلين الجدد ، معتمدين على هذه التصريحات الرسمية المهيبة .

ولكن تبين لنا فيما بعد ــ ويا للأسف ــ أن تلك الوعود المعسولة لم تكن سوى كلام أجوف ، والواقع أن الفرنسيين أجلوا المهزومين تدريجيا ، كما فعل الرومان قبلهم ، وامتلكوا هم الأراضي الخصبة وأغنى المناطق . وهم الى يومنا هذا مستمرون على انشاء مراكز جديدة باغتصاب الأراضي الجيدة التي بقيت عند الأهالي ، تحت غطاء « المصادرة لفائدة الصالح العام » .

كما استولى الفرنسيون على الأحباس التي تقدر بمآت الملايين من الفرنكات والتي كانت تستعمل فى صيانة المؤسسات الدينية وتساعد الفقراء ، ووزعوها على الأوروبيين . وهذا أمر في أقصى الخطورة نظرا الى الغرض الديني والبين الذي نص عليه المحبسون لهذه الأملاك .

والى الآن ورغم قانون فصل الدين عن الدولة فان البقية القليلة من هذه الأحباس مسيرة من طرف الادارة الفرنسية تحت ستار هيئة دينية اختير أعضاؤها الطيعون من طرف الادارة الفرنسية نفسها ، ولا حاجة الى الاضافة الى أنه ليس لأولئك الأعضاء سلطة .

والادارة الفرنسية تغتنم كل فرصة ، وخصوصا أثناء هذه الحرب لتنظيم مظاهرات سياسية فى مساجدنا ومن أماكننا المقدسة الأخرى ، خلافا لتعاليم ديننا ، بحضور جماهير مكونة خصوصا من موظفين . وفى تلك المظاهرات تلقى خطب أعدت مسبقا للمناسبة من رجال الدين ، ويتمادى هذا التعدي على الحرمات الدينية لدرجة اشراك الموسيقى العسكرية فى هذه المظاهرات المهينة للروح اندينية عند المسلمين .

ذلك هو ما أصبحت عليه تصريحات القائد بورمون فى 5 يولية 1830 وقانون 1851 •

وقد أثقل كاهل الانسان الأهلي مدة 89 سنة باحمال الضرائب : ضرائب فرنسية وضرائب عربية كانت موجودة قبل الاحتلال وأبقى عليها المحتلون الجدد •

واذا قابلنا ميزان الدخل والخرج فاننا نرى بسهولة أن الأهالي قد أرهقوا بضرائب فوق طاقتهم • كما أن توزيع الميزانية لا يأخذ فى الاعتبار متطلباتهم الخاصة • وكثير من الأعراش بدون طرق مواصلات وأغلبية أطفالنا بدون مدارس •

وبفضل تضحياتنا ، استطاع الفرنسيون أن يوجدوا جزائر فرنسية مزدهرة حيث زراعة الكروم تمتد على مدى البصر • وقد مدت عبر البلاد السكك الحديدية والطرق بين القرى الأروبية • وغير بعيد عن العاصمة نجد أعراشا بأكملها تعيش على أراضي آهلة بالسكان ، وفقيرة ووعرة المسالك ، وليس لهذه الأعراش طرق مواصلات ، وهناك تجمعات سكنية هامة محرومة من كل شيء ، وما يزال السقي عند هؤلاء بالقرب وبطريق الأحواض والآبار غير المصونة مثلما كان الحال فى عهد ابراهيم (عليه السلام) ، وخلاصة القول أن حصة الأغلبية هي الأضعف وأن حمل الأشد فقرا هو الأثقل •

وتحت نظام يسمى جمهوريا يخضع أغلبية السكان الى قوانين خاصة يندى لها جبين البرابرة أنفسهم • وان من ميزات هذه القوانين أن بعضها قد نص على المحاكم الاستثنائية (مثل المحاكم الزجرية والمجالس الجنائية) الصادرة فى 29 مارس 1902 ، و 30 ديسمبر 1902 • فنحن نرى الرجوع القهقري نحو الحزيات (3) • (التسيطر موجود فى الأصل) •

ولكي لا نتهم بالمبالغة نرفق بهذه العريضة كتيبين كتبهما فرنسيان من الجزائر وهما السيد فرنسوا مارنار F. Marneur المحامي بمجلس الاستئناف بمدينة الجزائر ، والسيد شارل ميشيل Ch. Michel المستشار العام وشيخ بلدية تبسة • فهما مؤلفان مبنيان على فظاعة وظلم هذه القوانين •

3 ـ هذه العبارة موجودة برمتها في كتيب الأمير خالد الذي سبق ذكره .

وهنالك مثال آخر يدل على عدم الوفاء بالعهد وهو :

كان الجنود الأهالي قبل 1912 يلتحقون بالجيش الفرنسي عن طريق التطوع مقابل بعض المنافع للمتطوعين • ولكن هذه المنافع قد ألغيت بالتدرج ، وبدخول 1912 أصبح التجنيد الاجباري في أول الأمر جزئيا (وهو 10 ٪ من مجموع الجيش) ، ثم أصبح شاملا ، وهذا رغم الاحتجاجات الصارخة من الأهالي •

ان ضريبة الدم قد طبقت علينا خرقا للمباديء الأولية للعدالة • ورغم فقرنا وذلنا واهانتنا بحكم قانون الحق للأقوى ، فاننا لم نكن نتصور أبدا أن عبئا كهذا ــ وهو خاص بالمواطنين الفرنسيين المتمتعين بجميع الحقوق ــ يقع ذات يوم على كاهلنا •

ان مئات الآلاف قد سقطوا منا فى مختلف ميادين القتال ، محاربين رغم أنوفهم ، ضد شعوب لا مطمح لهم فيها ولا فى أموالها •

ان الأرامل واليتامى ومعطوبي هذه الحرب يتلقون أجورا أو معونات أقل مما يعطي للفرنسيين الجدد • وكثير من الجرحى الذين أصبحوا عاجزين على العمل انضموا الى صفوف البؤساء الذين تضج بهم المدن والأرياف •

ومن السهل على الملاحظ المنصف أن يرى البؤس الفظيع الذي يعيشه الأهالي ، ففي مدينة الجزائر نفسها يجر مئات الأطفال من الجنسين بؤسهم في الشوارع وهم في أسمال بالية وكسحاء يتسولون من العامة•

وأمام هذه الأوضاع المؤسفة بقيت الولاية العامة للجزائر فى حالة مطلقة من اللامبالاة •

وأمام التمويه بعدم التدخل فى الحريات ، فان الموقف العام هو ترك الحبل على الغارب • كما أن المشروبات الكحولية قد أصبحت تغدق فى المقاهي على الأهالي •

وقد تحملنا هذه المآسي ، كمهزومين مستسلمين ، منتظرين وآملين أن تشرق علينا أيام أسعد مما نحن فيه •

— 57 —

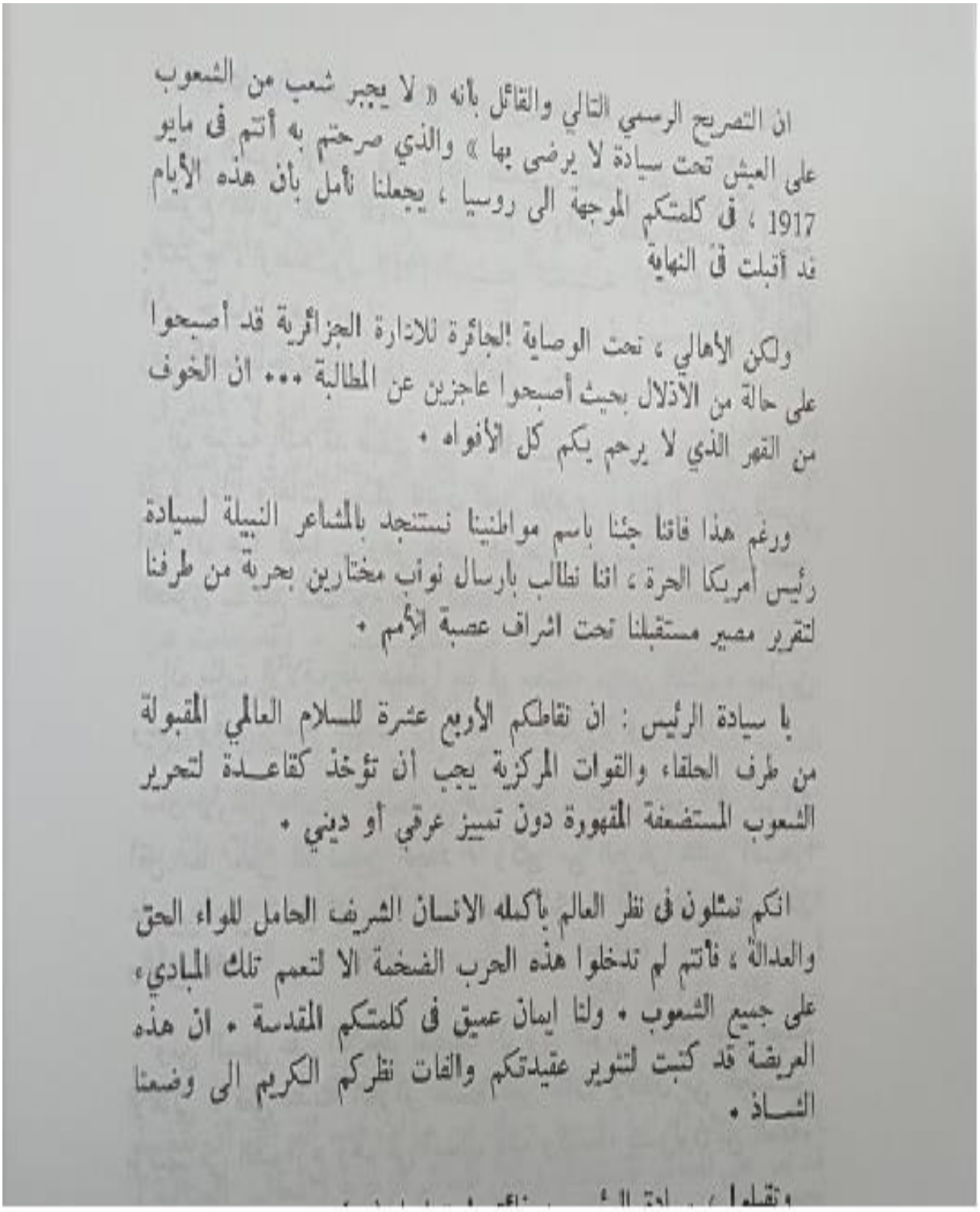

ان التصريح الرسمي التالي والقائل بأنه « لا يجبر شعب من الشعوب على العيش تحت سيادة لا يرضى بها » والذي صرحتم به أنتم في مايو 1917 ، في كلمتكم الموجهة الى روسيا ، يجعلنا نأمل بأن هذه الأيام قد أقبلت في النهاية

ولكن الأهالي ، تحت الوصاية الجائرة للادارة الجزائرية قد أصبحوا على حالة من الاذلال بحيث أصبحوا عاجزين عن المطالبة ... ان الخوف من القهر الذي لا يرحم يكم كل الأفواه .

ورغم هذا فاننا جئنا باسم مواطنينا نستنجد بالمشاعر النبيلة لسيادة رئيس أمريكا الحرة ، اننا نطالب بارسال نواب مختارين بحرية من طرفنا لتقرير مصير مستقبلنا تحت اشراف عصبة الأمم .

يا سيادة الرئيس : ان نقاطكم الأربع عشرة للسلام العالمي المقبولة من طرف الحلفاء والقوات المركزية يجب أن تؤخذ كقاعدة لتحرير الشعوب المستضعفة المقهورة دون تمييز عرقي أو ديني .

انكم تمثلون في نظر العالم بأكمله الانسان الشريف الحامل للواء الحق والعدالة ، فأنتم لم تدخلوا هذه الحرب الضخمة الا لتعمم تلك المبادي، على جميع الشعوب . ولنا ايمان عميق في كلمتكم المقدسة . ان هذه العريضة قد كتبت لتنوير عقيدتكم والفات نظركم الكريم الى وضعنا الشاذ .

وتقبلوا ، ...

([1])

([1]) – أبو القاسم سعد الله: آراء وأبحاث في تاريخ الجزائر، ج2، ط3، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2005

الملحق رقم 02: طلب حول التجنيد

أمام هذه الوضعية فإن الأعيان الموقعين أسفله، وهم يعبرون عن عدد كبير من أبناء بلدهم، قد رأوا أنه من المفيد أن يتوجهوا إلى حكومة الوطن الأم ليوضحوا لها، وذلك بأن يقدموا لها رجاء المسلمين الذين يعتبرون أن هذا العبء الجديد، مضافا إلى أعباء أخرى ثقيلة جدا، ينبغي أن توفر لهم بالمقابل تحسنا لحالتهم، إن هؤلاء النواب وهم يستوحون من عدد من العرائض التي صيغت في العمالات الثلاثة للجزائر وليقنعوا بأن كل أولاد فرنسا يجب أن عليهم أن يلبوا دائما النداء، يصرحون أن الأهالي الجزائريين مستعدون للقيام بكل واجبات الوطنيين للوطن الأم.

ولكن من ناحية يعتبرون ضروريا ما يلي:

أ- التقليص من الخدمة العسكرية إلى سنتين مثل الفرنسيين.

ب- على أن يكون النداء على 21 سنة عوضًا عن 18 سنة، لأن في هذا السن مزال المجندون لا يتكونوا جسديا بما فيه الكفاية.

ج- إلغاء المنحة لأن العائلات قد تكون فخورة بأن أولادهم يؤدون الخدمة في الجيش الفرنسي بدون تعويضات مالية.

ومن ناحية أخرى فإنهم يطالبون أن تمنح لهم التعويضات الفعلية الآتية:

1- إصلاح النظام القمعي.

2- تمثلا كافيا وجادا في مجالس الجزائر وفي الوطن الأم.

3- التوزيع العادل للضرائب.

4- اعتماد عادل لموارد الميزانية بين مختلف عناصر السكان الجزائريين.

النتائج التي وضعها الموقعون في العاصمة: يطلب السكان المسلمون:

1- أن توسع الهيئة الانتقالية لضمان الفعالية ونزاهة الاقتراع.

2- أن يرفع عدد الممثلين الأهالي في المجالس الجزائرية إلى 2/5 من المجموع.

3- أن تشكل الهيئة الانتخابية بنفس الكيفية للناخبين في كل المجالس الجزائرية، وفي حالة ما يعتبر انتخاب في الدرجة الثانية ضروريا لتعيين مستشارين عامين ونواب ماليين، لا ينبغي أن يكون حق الاقتراع للمستشارين البلديين المنتخبين فقط، باستثناء المساعدين الأهالي.

4- أن المستشارين البلديين الأهالي لهم الحق في المشاركة في انتخاب شيوخ البلديات ونوابهم.

5- أن العهدات العمومية يصرح بها أنها متنافية مع وظائف القايد والنائب الأهلي.

6- أن يكون الأهالي ممثلين في البرلمان الفرنسي أو أن يحدث في باريس مجلس يكون فيه الأهالي ممثلين بنواب منتخبين من طرفهم.

7- أن الذين ينتهون من الخدمة العسكرية بواسطة الاستدعاء أو بالتطوع، يكون لهم الحق أن يختروا الجنسية الفرنسية دون أن يخضعوا للإجراءات الحالية، بل بواسطة تصريح بسيط.

الموقعون:

د. بن تامي، مستشار بلدي، مدينة الجزائر.

المختار حاج سعيد، محامي، قسنطينة.

بوشريط علاوة، مستشار بلدي، قسنطينة.

الحاج عمار، مستشار بلدي، جيجل.

جودي، مستشار بلدي، بوجو.

بن درويش، مستشار بلدي، تلمسان.

قارة علي، أحد أعيان عنابة [1].

(1) محفوظ سماتي: الشبان الجزائريون مراسلات وتقارير 1837- 1918، تر: محمد المعراجي وعمر المعراجي، وزارة المجاهدين، الجزائر، 2013م، ص 285.

الملحق رقم 03: قانون 1919 الخاص بالتجنيس

قانون 1919 الخاص بالتجنيس (النص العربي)

الباب الأول:

الفصل الأول: الوطنيون الجزائريون المسلمون يسوغ لهم التجنيس بالجنسية الفرنسوية التامة عملا بأحكام مجلس الشيوخ (السيناة) الصادر يوم 14 جويلية سنة 1865م وبمقتضى القانون الحالي.

الفصل الثاني: كل وطني جزائري مسلم ينال بطلبه الجنسية الفرنسية التامة، إذا توفرت الشروط الآتي بيانها:

أولا: أن يكون مستكملا العمر 25 سنة.

ثانيا: أن يكون متزوجا بامرأة واحدة أو عازبا.

ثالثا: ألا يكون محكوما عليه لارتكابه جناية أو جنحة بحكم تسقط من أجله الحقوق السياسية وألا يكون معاقبا في السابق بعقوبة تأديبية على أفعال ارتكبها ضد العالمية الفرنسية أو على أقوال سياسية أو دينية مضرة أو على دسائس من شأنها الإخلال بالأمن العام.

رابعا: أن تكون مدة سكناه سنتين على التوالي في بلدة واحدة من فرنسا أو بر الجزائر أو في دائرة تصريحية مطابقة للبلدة في مستعمرة فرنسوية أو وطن داخل تحت حماية فرنسا، وأن يكون فيه زيادة على ما تقدم أحد الشروط الخصوصية الآتي ذكرها.

1. أن تكون له خدمة سابقة في الجيوش البرية أو البحرية وسار فيها سيرة محمودة بشهادة تعطى له في ذلك من لدن الحكم العسكري.
2. أن تكون له معرفة باللغة الفرنساوية قراءة وكتابة.
3. أن يكون مالكا أو مكتريا لعقار في البادية أو في المدينة أو يكون مفيدا مئة سنة بالأقل، إما في جريدة (الباتينتا) وإما جريدة (المغارم) التي تكون عوضها في بلدة واحدة لقيامه فيها حرفة استقرار.
4. أن يكون صاحب وظيفة عمومية أو معاش ناله بتقاعده من خدمة دولية.
5. أو انتخب فيما مضى عضوا عموميا في أحد المجالس الانتخابية.
6. أن يكون أبوه تجنس بالجنسية الفرنسوية، وقت أن كان عمره هو نعني الابن الطالب للجنسية بلغ إحدى وعشرين سنة.

وللمرأة المسلمة زوجة الوطني المسلم الذي تجنس بالجنسية الفرنساوية بعد تزوجه بها أن نطلب اتباع زوجها في حالته الجديدة تعني الجنسية الفرنساوية.

الفصل الثالث: الوطني الجزائري المسلم الذي يريد التجنس بالجنسية الفرنسوية التامة، طبقا لهذا القانون، يجب عليه إلى قاضي الصلح (الجوج دبي) أو إلى الحاكم القائم مقامه طلبا في نسختين ويضيف إليه الأوراق الآتي بيانها:

أولا: عقد ازدياد إن كان وإلا برسم لفيف بشهادة أربعة من الناس يحرره قاضي الصلح (الجوج دبي) أو قاضي المحكمة الإسلامية في بلدة سكن صاحب الطلب.

ثانيا: الأوراق الدالة على أن على أن الشروط المذكورة في الفصل الثاني أعلاه متوفر فيه.

ثالثا: تلخص سيرته الشرعية (كازي ديجسيير)

رابعا: عقود ازدياد أولاده القاصرين أو رسوم لفيف تقزم مقامها وكاتب محكمة قاضي الصلح القريفي يسلم له نعني للطالب بتوصيل طلبه ويرسل نسخة تأخر إلى الولي العام على البر الجزائري.

الفصل الرابع: في ظرف الشهر التابع لتسجيل الطلب لدى كاتب محكمة الصلح (القريفي) يستدعي قاضي الصلح (الجوج دبي) طالب التجنيس ويراجع أمره أهو متصف بالشروط اللازمة أم لاز ثم يخبره بحاصل نظره كما يخبره شيخ بلدته (المير) الساكن فيها أو متصرفها (المينيستراتور) ووكيل الدولة والوالي العام وهؤلاء يخبرون الوالي العام وقاضي الصلح لـ (الجوج دبي) في أجل خمسة عشر يوما بوصول ذلك الحاصل أليهم، وبالملاحظات التي يرونها صالحة ثم ترسل المضبطة (دوسيي) بتمامها من دون تأخير إلى كاتب المحكمة الأهلية (قريبفي) دوطروبيونال سيفيل في الدائرة ويخبرها وكيل الدولة والوالي العام.

الفصل الخامس: إن كان محل سكن طالب التجنس في فرنسا أو في مستعمرة من المستعمرات الفرنسوية أو في وطن داخل تحت حماية فرنسا يجب عليه أن يوجه طلبه إلى قاضي محكمة الصلح (الجوج دبي) التابعة لها بلديته الأصلية، أو إلى الحاكم القائم مقامه فيها ولقاضي الصلح المذكور أو عوضه أن يتولى في هذا الشأن مخابرة أي قاضي للصلح مثله أو الحاكم الفرنساوي الذي يقوم مقامه، كي يجري على يد ضوابط النظر في التجنيس.

الفصل السادس: إن مضى شهران من يوم تسجيل الطلب في مكتب المحكمة الأصلية لقريف دو طريبونال سيفيل ولم يقع أي اعتراف عليه من طرف الوالي العام أو وكيل الدولة عمل بالفصل 7 أو الفصل 8 من هذا القانون، بمحكمة المكلب الأول في انعقادها الأول العلني تصرح بأن طالب التجنيس قد

توفرت في الشروط المقررة في القانون وبأنه صار مقبولان الجنسية الفرنسوية، ويذكر في هذا التصريح في هامش عقد ازدياد وفي هامش عقد زواجه وإن كان الطالب غير مقيد في دفتر المواليد فيذكر التصريح المشار إليه في حاشية رسم اللفيف المحرر طبق الفصل أعلاه وبهذا الرسم الذي يقوم مقام عقد الازدياد أو عقد الزواج يوضع مكتب (قريف) محكمة المطلب الأول وفي مكتبة مشيخة البلدة (دار المير).

الفصل السابع: إن وقع اعتراض على طلب التجنس من طرف الوالي العام أو وكيل الدولة وجرى الإخبار به في الآجال المعينة بمجرد بطاقة مرسلة إلى كاتب المحكمة الأهلية (قريفي دو طريبونال) فهذه المحكمة تنظر في صحة الاعتراض يكون مبنيا على عدم شرط من الشروط المنصوص عليها في الفصل 02 أعلاه أو على تعمير ذمة الطالب بحكم ارتكابه فلا من الأفعال المذكورة في ذلك الفصل نفسه، ثم أن المحكمة تعقد في أجل شهر انعقادا علنيا، بقبول ذلك الاعتراض أو رفضه وعند رفضه تصرح بأن الطالب مقبول في الجنسية الفرنسوية.

الفصل الثامن: في نفس أجل الشهرين المقرر بالفصل 06 يجوز للولي العام أن يصدر أمرا بعد المحاورة فيه بمجلس الولاية، وموافقة وزير الداخلية عليه، يعترض على تصريح المحكمة المنصوص عليه في هذا الفصل نفسه بدعوة أن الطلبي للجنسية الفرنسوية غير أهل لها وإذ ذاك يصير الطلب الملغى بتلك الحيثيات لا يمكن تجديده إلا بعد مضي 05 سنوات.

الفصل التاسع: الاستئناف لدى المحكمة العليا لنقض الأحكام (الكور دو كاساسيون) في الحكم الصادر من محكمة المطلب الأول مفتوح سواء لوكيل الدولة أو لطالب الجنسية، وبه يتوقف الطلب. وتقديم الاستئناف إلى المحكمة العليا المذكورة وحكمها فيه يقعان بالوجوه والأحوال المنصوص عليها في الدولي الصادر في يوم 02 فيفري 1852 وفي القانون الصادر يوم 02 فيفير 1914 والاعلامات بالاستيناف توجه إلى وكيل الدولة أو تصدر منه.

الفصل العاشر: الرسوم الشرفية تعفى من التأشير وتسجل مجانا وملخصة تقود الازدياد والزواج، تُعطى مجانا في كاغد مطلع إما لطالبها أو لقاضي للصلح ويكتب في رأس الكواغد أنها استخرجت لتلك الخصوصية فقط، ولا يجوز استعمالها في غير ذلك من وجوه الاستعمال.

الفصل الحادي عشر: نتائج الأحكام الصادرة بمقتضى فصول 2 و7 و1 أعلاه هي النتائج التي علقها قانون مجلس الشيوخ لـ (سيناة الواقع في سنة 1865 على الاتصاف بالجنسية الفرنسوية)

الباب الثاني:

الحالة السياسية الممنوحة للوطنيين الجزائريين المسلمين الذين هم غير متجنسين بالجنسية الفرنسوية.

الفصل الثانية عشر: الوطنيون الجزائريون مسلمون الذين لهم يطلبوا إلا تصاف بالجنسية الفرنسوية، ينوب عنهم في جميع مجالس المناظرة بالبر الجزائري (النيابات المالية ومجلس الولاية الأعلى، ومجالس العمالات والمجالس البلدية ولجان البلدية والجماعات الدولية) أعضاء منتخبون يجلسون فيها بالوجه والحقوق التي يجلس فيها الأعضاء الفرنسويون مع استثناء (أعضاء الفصل) أحكام الفصل 11 من القانون النظامي الصادي يوم 2 أوت 1875 وفي المجالس التي فيها أعضاء الوطنيون المسلمون الذين عينوا بالانتخاب وأن الأعضاء المسلمون الوطنيون في المجالس البلدية يجوز لهم ولو لم يكونوا متجنسين بالجنسية الفرنسوية الاشتراك مع الأعضاء الفرسويين في انتخاب مشائخ البلدان (الأمير) ومعاونيهم (أدجوان مير).

الفصل الثالث عشر: تصدر أوامر دولية خصوصية في تنظيم الدائرة الانتخابية الوطنية الإسلامية وفي أسلوب اتخاذ الأعضاء الذين ينوبون على المسلمين في كل مجلس من المجالس ولا يصوغوا في سائر الأحوال أن ينتخب عضو في المجلس البلدي أو مجلس النيابات المالية أن يكون متوظف بوظيفة قائدا أو آغا أو باشاغا وخوجة في بلدة مختلطة أو خوجة في قسمة من قسمة العمالة (سوبر يفيكتور) أو حارس قروي (قادر شنبيط) أو حارس الغاب (قارد فوريستي) أو شرطي (أجان بوليسي) أو حارس في بلدة مختلطة (دائرة أو مخازني) غير أنه على سبيل الرخصة المؤقتة يجوز للأعضاء الوطنيين المسلمين في المجالس المبينة في المادة أعلاه الذين سمتهم الحكومة البقاء في مناصبهم العالية بالأحوال التي تولوا بها كما يصوغ أيضا للأعضاء الوطنيين المسلمين المختارين بالانتخاب أن يبقوا جامعيين مدة حياتهم بين وظائفهم الدولية ومناصبهم الانتخابية.

الفصل الرابع عشر: الوطنيون المسلمون الغير متجنسين بالجنسية الفرنسوية تجوز توليتهم في الوظائف والمناصب العمومية بالوجه الذي يجوز به ذلك للفرنسويين وبالشروط للأهلية المطلوبة من الفرنسويين إلا أنه سيصدر امر من الدولة بتعيين عدة وظائف دولية لا يجوز للمسلمين أن يتولوها ما لم يكونوا متجنسيين بالجنسية الفرنسوية التامة وأن الوطنيين الذين سيفيدون في القائمات الانتخابية لا يسوغ الحكم عليها فيما يخص المخالفات والجنح إلا بارتكابهم من الأفعال ما يرتكبه الفرنسويون اصالة أو تجنسا ولا يحكم عليهم في ذلك إلا المحاكم التي تحكم على الفرنسيين ماعدا الأمور الخصوصية المتوسل

بها لحماية الغاب وحفظه بمقتضى قانون 21 فيفري 1913 وماعدا الأحكام قانون يوم 14 جويليت 1914 المتعلق بالنفي تحت مراقبة خصوصية.

الفصل الخامس عشر: إنه في كل دور مكون عملا بقانون مجلس الشيوخ (السيناة) الصادر في يوم 22 أفريل 1863 وفي كل قسم من أقسام الوطنيين المسلمين له جماعة تنوب عنه قانونا ينتفع في خدمة الطرق والعيون والآبار وغير ذلك من الأعمال النافعة للعامة المفيدة الصالحة للسكان، الدوار، أو القسم بالواجب الذي يؤديه سكانه دراهم أو عملا في سبيل الطرق القروية والواصلة بين القرى بعد طرح ما يلزم منه للعمالة ولا ينتفع بذلك إلا فيما ذكر الأمريكيون كذلك في صرف ما يتجمع من مداخيل الأملاك البلدية.

الفصل السادس عشر: أحكام هذا القانون يجري العمل به في جميع الوطن المدني بالبر الجزائري.

هذا القانون الذي تفاوض فيه مجلس الشيوخ (السينا) ومجلس نواب الأمة (ديبوتي) ووافق عليه سينفذ بصفته كونه قانونا من قوانين الدولة.

حرر في باريس يوم 2 فيفري 1919

رئيس الجمهورية

ر. بوانكريه/ ووزير الداخلية ج. جامس

وبأمره أمضاه حافظ الطوابع الدولية ووزير العدلية لوي نايل.

(1) عبد الحميد زوزو: الفكر السياسي للحركة الوطنية الجزائرية والثورة التحريرية، جزء 1، دار هومة، الجزائر، ص – ص 91، 98.

قائمة المصادر والمراجع

أولا: المصادر:

1. أحمد توفيق المدني: كتاب الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر
2. أحمد توفيق المدني، هذه الجزائر، ط1، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة
3. حمدان بن عثمان خوجة: المرآة، تق، تح محمد العربي الزبيري، د ط، سلسلة التراث، الجزائر، 2006
4. شريف بن حبيلس، الجزائر الفرنسية كما يراها أحد الأهالي، تر عبد الله حمادي وآخرون، دار بهاء الدين، الجزائر، 2009
5. عبد الرحمان بن إبراهيم العقون، الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر الفترة الأولى، 1920 – 1936، ج01، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1984
6. علي مراد: الحركة الإصلاحية الإسلامية في الجزائر، بحث في التاريخ الديني والاجتماعي من 1925 إلى 1940، تر: محمد يحياتن، ط خ، دار الحكمة، الجزائر، 2007
7. فرحات عباس، الشاب الجزائري، تر: أحمد منور، منشورات الجزائر عاصمة الثقافة العربية، الجزائر، 2007
8. محمد قنانش، محفوظ قداش: نجم الشمال الإفريقي 1926–1937 وثائق وشهادات لدراسة التيار الوطني الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر
9. مصالي الحاج: مذكرات 1898– 1938، تر: محمد المعراجي، المؤسسة الوطنية للفنون المطبوعات، الجزائر 2007

ثانيا: المراجع:

1. إبراهيم مهديد، القطاع الوهراني ما بين 1850، 1919، دار الأديب وهران
2. إبراهيم مياسي: إرهاصات الحركة الوطنية الجزائرية (1900– 1914)، جامعة الجزائر
3. إبراهيم مياسي: المقاومة الشعبية، دار مدني، الجزائر، 2008
4. أبو قاسم سعد الله، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ج2، ط3، دار الغرب الإسلامي، بيروت
5. أبو قاسم سعد الله، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ج4، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1996

6. أبو قاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، 1900- 1930، ج2، ط4، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1992
7. أبو قاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، 1930- 1945، ج3، ط4، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1992
8. أبو قاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج3، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1998
9. أبو قاسم سعد الله، تأملات وأفكار، أفكار جامحة، ط2، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2005
10. أحمد الخطيب، حزب الشعب الجزائري، جذوره التاريخية والوطنية، ونشاطه السياسي والاجتماعي، ج1، الجزائر، 1986
11. أوليفيي لوكور غراندميزون، نظام الأهالي، ط1، تر:العربي يوليون، وزارة المجاهدين
12. بشير بلاح، تاريخ الجزائر المعاصر، 1830- 1989، ج1، دار المعرفة، الجزائر
13. بن داهة عدة، الاستيطان والصراع حول ملكية الأراضي إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830، 1962، ج1، ط1، مؤلفات للنشر والتوزيع، مسيلة
14. جمال قنان، قضايا ودراسات تاريخ الجزائر الحديث والقديم، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1994
15. جمال قنان، نصوص سياسية في القرن التاسع عشر 1830- 1914، ديوان المطبوعات الجامعية،2009
16. الجيلالي صاري، محفوظ قداش: المقاومة السياسية 1900- 1954، تر: عبد القادر بن حراث، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1987
17. حكيم بن شيخ: الأمير خالد ودوره في الحركة الوطنية الجزائرية ما بين 1912م-1936م، وزارة المجاهدين، د ط، د س ن
18. الحواس الوناس: نادي الترقي ودوره في الحركة الوطنية الجزائرية 1927-1954، كنوز الحكمة، الجزائر، 2012
19. خير الدين شترة، إسهامات النخبة الجزائرية في الحياة السياسية الفكرية التونسية 1900-1939، قسم التاريخ، الجامعة الإفريقية، دار كردادة، الجزائر

20. سعدي بزيان: دور الطبقة العاملة الجزائرية في الهجرة في ثورة نوفمبر 1954 (التاريخ السياسي والنضال للعمال الجزائريين في المهجر من "نجم شمال إفريقيا إلى الاستقلال، دار الهومة، الجزائر، 2008

21. شارل أندري جوليان، إفريقيا الشمالية تسيير القوميات الإسلامية والسيادة الفرنسية، تر: المنجي سليم وآخرون الدار التونسية للنشر، الجزائر، 1976

22. شارل روبير آجيرون: الجزائريون المسلمون وفرنسا 1871-1314، ج2 دار الكتاب الجزائر، 2007

23. شارل روبير أجيرون، تاريخ الجزائر المعاصر من انتفاضة 1871 إلى اندلاع حرب التحرير 1954، محمد حمداوي، إبراهيم صحراوي، مجلد2، دار الأمة، الجزائر، 2013

24. الصادق بخوش: الفكر السياسي لثورة التحرير الجزائرية مقاربة في دراسة الخلفية، غرناطة للنشر والتوزي، الجزائر، 2009م

25. صالح فركوس، المختصر في تاريخ الجزائر في عهد الفينيقيين إلى خروج الفرنسيين، 814 ق.م، 1962، دار العلوم للنشر والتوزيع

26. عبد الحميد زوزو الفكر السياسي للحركة الوطنية الجزائرية والثورة التحريرية، ج1، دار هومة، الجزائر

27. عبد الحميد زوزو: الدور السياسي للهجرة إلى فرنسا بين الحربين 1914- 1939، نجم شمال إفريقيا وحزب الشعب، ديوان المطبوعات، الجزائر، 2007

28. عبد القادر حلوش: سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر، دار الأمة، الجزائر، 2013م

29. عثمان سعدي: الجزائر في التاريخ، دار الأمة، الجزائر، 2013م

30. علي تابليت، فرحات عباس، رجل دولة، ط2، الجزائر، 2009

31. عمار بوحوش: التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية، 1962، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997

32. عمار هلال: أبحاث ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصر1830- 1962، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر

33. غي بريفيلي: الطلبة الجزائريون في الجامعة الفرنسية 1880- 1962، تر: مرجاح مسعود وآخرون، دار القصبة، الجزائر، 2007م

34. محفوظ سماتي، الشبان الجزائريون مراسلات وتقارير 1837 الى 1918، تر: محمد المعراجي وعمر المعراجي، وزارة المجاهدين، الجزائر، 2013

35. محفوظ قداش: تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية 1919- 1939، تر: أمحمد بن البار، ج1، دار الأمة، الجزائر، 2011

36. محفوظ قداش: جزائر الجزائريين 1830- 1954، تر: معهد المعراجي، الأكاديمية الجزائرية للمصادر التاريخية، 2008

37. محمد الحفناوي أبي قاسم: تعريف الخلف برجال السلف، تح: خير الدين شترة، ج1، ط2، دار كردادة، الجزائر، 2013م

38. محمد الطيب العلوي: مظاهر المقاومة الجزائرية من عام 1830 حتى ثورة 1954، ط1، قسنطينة

39. مفدي زكريا، تاريخ الصحافة العربية في الجزائر، تج أحمد حمدي، منشورات مؤسسة مفدي زكريا، الجزائر 2003

40. ناهد إبراهيم دسوقي: دراسات في تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، دار المعرفة الجامعية، جامعة إسكندرية

41. نصر الدين سعيدوني: من التراث التاريخي والجغرافي للغرب الإسلامي، بيروت، 1999م

42. نور الدين ثنيو، إشكالية الدولة في تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، بيروت، 2015

43. يحي بوعزيز: الاتجاه اليميني في الحركة الوطنية الجزائرية، ط خ، دار المعرفة، الجزائر، 2009م

44. يحي بوعزيز: سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830- 1954، ديوان المطبوعات الجامعية، 2007م

45. يوسف مناصرية، الاتجاه الثوري في الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين العالمين 1919، 1939، الجزائر 1988

ثالثا: الرسائل الجامعية:

1. رابح فلاحي: جامع الزيتونة والحركة الإصلاحية في الجزائر1908- 1954، رسالة لنيل شهادة الماجيستر في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة منتوري قسنطينة، ، 2007- 2008م
2. رمضان عثمان: الأسس التاريخية والمنطلقات الفكرية للنخبة الجزائرية ودورها في الحركة الوطنية 1919/ 1954، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في تاريخ حركات التحرر المغاربة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2019-2020
3. ساعي سيدي عبد القادر: مسالة الإدماج في السياسة الكولونيالية الفرنسية 1870، 1940م، الجزائر أنموذجا، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2015م- 2016م
4. سلاف نعيمة، النخبة المثقفة والسلطة في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم السياسية، كلية الحقوق، جامعة وهران، 2013
5. صافر فتيحة: حركة الشبان الجزائريين ظهورها وتطورها فيما بين 1900- 1930، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية، جامعة وهران، ، 2016م
6. عبد القادر بلجة: مسألة تجنيد الجزائريين في الجيش الفرنسي وانعكاساتها على المجتمع الجزائري، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة جيلالي لياس، سيدي بلعباس، ، 2015م، 2016م
7. عز الدين معزة، فرحات عباس ودوره في الحركة الوطنية ومرحلة الاستقلال 1899- 1985، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة منتوري قسنطينة، ، (2004م-2005م)
8. عطا الله فشار، النخبة الجزائرية جذورها -تطورها- اتجاهاتها 1914- 1954، رسالة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة الجزائر يوسف خدة، 2008، 2009
9. علي زين العابدين: الهجرة الجزائرية نحو فرنسا وانعكاساتها الاجتماعية والثقافية على المجتمع الجزائري 1914- 1962م، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في التاريخ الاجتماعي والثقافي

عبر العصور، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة أدرار، 2013-2014

10. محمد بن شوش: التعليم في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي (1830- 1870)، رسالة لنيل درجة الماجيستر في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2007م- 2008م
11. محمد قن: الجمعيات والنوادي الثقافية في مدينة الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1930-1954م، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث المعاصر، كلية العلوم الإنسانية، جامعة الجزائر2، ، 2016م- 2017م
12. يسعد شريف صحراوي: المثقف والسلطة في الجزائر بين التبعية والاستقلالية 1989-2009، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة وهران ، 2021

رابعا: أعمال الملتقيات:

1. علال ليندة، فايزة قالمي: الهجرة الجزائرية نحو فرنسا أسبابها ونتائجها، أعمال الملتقى حول الهجرة الجزائرية إبان مرحلة الاحتلال 1830-1962، المنعقد بفندق الأوراسيومي 30-31 أكتوبر 2006، الجزائر، 2007
2. محمد ياحي: نضال الوطن للمهاجرين الجزائريين بفرنسا، أعمال ملتقى حول الهجرة الجزائرية إبان مرحلة الاحتلال 1830- 1962 المنعقد بفندق الأوراس يومي 30- 31 أكتوبر 2006، الجزائر، 2007

خامسا: المقالات:

1. إبراهيم مهديد، الصراع حول الهوية والانتماء العربي الإسلامي من خلال الصحافة الجزائرية، جريدة الحق الوهراني نموذج 1911- 1912، مجلة العصور، العدد 6-7، 2005، وهران
2. أسيا بلحسن رحوي: وضعية التعليم الجزائري غداة الاحتلال الفرنسي، دراسات نفسية وتربوية، عدد 07، 2011، الجزائر

3. أكرم بوجمعة: أوضاع الجزائر مع مطلع القرن العشرين، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية، العدد 28، 2016، الجزائر
4. بشير سحولي، النخبة الجزائرية المفرنسة بين ثنائية حقد المستوطنين الأوروبيين وعنصرية الإدارة الفرنسية في الجزائر ما بين 1908– 1937، عصور مصنفة، العدد 02، مجلد 2، الجزائر
5. بلعربي عمر: بداية ظهور النوادي والجمعيات في الجزائر، مجلة القرطاس، العدد 4، 2017، الجزائر
6. بليل محمد، محيوس أمينة: واقع التعليم في المدارس الحرة بمنطقة مستغانم وموقف الإدارة الاستعمارية من (1900– 1954)، مجلة العبر للدراسات التاريخية والأثرية في شمال إفريقيا، العدد 01، المجلد 06، 2023، الجزائر
7. التجاني مياطه، محمد حناي: كتلة المحافظين والنخبة الإصلاحية متانة الأصل وموجبات التحرير 1881، 1954م، مجلة قبس للدراسات الإنسانية والاجتماعية، العدد 01، المجلد 03، 2019م
8. ثابتي حياة: موقف الجزائريين من التجنيد الإجباري (1915، 1914)، مجلة الأدب، العدد 13، 2007م، تلمسان
9. جمعة زروال، المجتمع في منطقة غسيرة وأحمر خدو من خلال قانون سيناتوس كونسيلت 1863، مجلة الأحياء، ع22، مج 19، 2019
10. حفيظة مخنفر: التعليم وتكوين النخب الثقافية والسياسية في الجزائر مرحلة (1830– 1954)، مجلة دراسات، العدد 02، المجلد 11، 2002م، الجزائر
11. حميد آيت حبوش: قانون التجنيد الإجباري 1912، مجلة الحوار المتوسطي، العدد 02، مج 09، 2018م، وهران
12. حماتيت عبد الكريم، موقف النخبة الجزائرية من التجنيد الإجباري، مجلة الونشريس للدراسات التاريخية، عدد1، 2021، الجزائر
13. رشيد مياد: السياسة التعليمية الفرنسية في الجزائر ورد فعل الجزائريين اتجاهها، 1830– 1954م، المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 01، مجلد 14، 2023م، المدية
14. سمير أبيش: أهداف وخصائص السياسة التعليمة الفرنسية في الجزائر، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، العدد 23، 2017، الجزائر

15. سومية الوافي: التعليم العربي الحر بالجزائر بداية القرن العشرين وجهود جمعية العلماء المسلمين الداعمة لإرسائه، مجلة الساورة للدراسات الإنسانية والاجتماعية، العدد 01، المجلد 08، 2022م، الجزائر

16. صافر فتيحة، ظهور حركة الشبان الجزائريين، العدد 01، المجلد 08، 2014، جامعة وهران 1، أحمد بن بلة

17. عائشة خامد، قريشي رفيقي: السياسة التعليمية في الجزائر وأثرها في تكوين النخبة (1900– 1940م) مجلة إضاءات علمية، العدد 02، المجلد 01، 1442هـ– 2020م، الجزائر

18. عبد القادر بوحسون: سياسة التعليم الفرنسية بالجزائر وموقف الجزائريين منها إبان الثورة التحريرية، متون العلوم الاجتماعية، العدد 03، المجلد 08، 2016م

19. علجية مقيدش: قانون التجنيد الإجباري في الجزائر 1912، دراسات وأبحاث المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية، عدد 01، مج 12، 2020م الجلفة

20. غانم بوذن، قضايا الجزائريين في فكر النخبة الاندماجية التجنيد الاجباري أنموذجا، مجلة عصور الجديدة، العدد1، المجلد8،، 2018، تيارت

21. فتيحة سيفو، الجزائر نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين وظروف بناء "حركة الشبان الجزائريين" مجلة العصور الجديدة، العدد 23، 2014

22. فتيحة صافر، جريدة الإقدام لسان حال الحركة الخالدية، مجلة العصور الجديدة، ع 23، 2016

23. قاصري محمد السعيد، النخبة الفرنكوفونية بين التطرف والاحتلال شريف بن حبيلس أنموذجا 1899– 1959 مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 13، 2017

24. كريمة بن حسين: المتجنسون مواقفهم، أفكارهم وطموحاتهم، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 30، المجلد أ، 2008

25. لهلالي سلوى: ظهور النخبة ومرجعياتها، مجلة المحكمة للدراسات التاريخية، العدد1، المجلة1، الجزائر، 2015

26. مصطفى عبيد، اتجاه المساواة في الحركة الوطنية الجزائرية 1912– 1923، مجلة البحوث، التاريخية، العدد 01، المجلد05، 2021، الجزائر

27. منير طبي، دور البرامج الحوارية التلفزيونية في تشكيل اتجاهات النخبة الجزائرية نحو القضايا السياسية، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 01، جامعة تبسة

المراجع باللغة الفرنسية:

1. Https : llav.gou-civ- gurda.pt :08 :44 h. 25/04/2023

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات	
شكر وتقدير	
الإهداء	
مقدمة	(أ)
مدخل عام	(07)
الفصل الأول: بروز وتشكل حركة الشبان الجزائريين	
المبحث الأول: ميلاد حركة الشبان الجزائريين ونشأتهم	(14)
مفهوم النخبة الجزائرية "الشبان الجزائريين"	(14)
نشأة حركة الشبان الجزائريين	(16)
المبحث الثاني: أقسام وتصنيفات النخب المثقفة الجزائرية	(18)
1- كتلة المحافظين	(18)
2- جماعة النخبة	(20)
المبحث الثالث: أهم المميزات في حركة الشبان الجزائريين	(22)
1- تعليمهم	(22)
2- الفكر الأيديولوجي	(22)
خلاصة	(25)
الفصل الثاني: العوامل التي ساعدت على تكوين حركة الشبان الجزائريين	
تمهيد	(27)
المبحث الأول: السياسة التعليمية الفرنسية ودورها في تكوين حركة الشبان الجزائريين	(28)
المبحث الثاني: التعليم العربي الحر	(33)
المبحث الثالث: الهجرة ودورها في تكوين النخبة الجزائرية	(36)
تعريف الهجرة	(36)
خلاصة	(40)
الفصل الثالث: برنامج ووسائل النضال لدى حركة الشبان الجزائريين	
تمهيد	(42)

المبحث الأول: مطالب حركة الشبان الجزائريين	(43)
المبحث الثاني: وسائل النضال لدى حركة الشبان الجزائريين	(47)
1- الصحافة	(47)
2- الجمعيات والنوادي	(49)
3- العرائض والوفود	(51)
المبحث الثالث: موقف السلطات الفرنسية من نشاط حركة الشبان الجزائريين	(54)
خلاصة	(57)
الفصل الرابع: أهم القضايا التي واجهتها حركة الشبان الجزائريين	
تمهيد	(59)
المبحث الأول: موقف حركة الشبان الجزائريين من قانون التجنيد الإجباري	(60)
1- ظروف إصدار قانون التجنيد الإجباري	(60)
2- قبل إصدار قانون التجنيد الإجباري 1912	(60)
3- مشروع مسيمي (Messimiy) من 1907 إلى 1909	(61)
4- إلزامية التجنيد الإجباري 1912	(63)
5- إصدار قانون التجنيد الإجباري 1912	(63)
موقف حركة الشبان الجزائريين من قانون التجنيد الإجباري 1912	(65)
المبحث الثاني: موقف الحركة من إصلاحات 1919	(68)
1- تعريفها ومحتواها	(68)
2- موقف الجزائريين من الإصلاحات فيفري 1919	(71)
3- موقف المعمرين من إصلاحات فيفري 1919	(73)
المبحث الثالث: الشبان الجزائريون ومسألة التجنيس	(75)
خلاصة	(80)
خاتمة	(82)
ملاحق	(85)
قائمة المصادر والمراجع	(98)
فهرس المحتويات	(108)

ملخص:

قاوم الشعب الجزائري الاستعمار الفرنسي منذ أن وطأت أقدامه في البلاد بمجموعة من المقاومات الشعبية والتي دامت عقودا، وانتهت بالفشل بعد تحقيق أهدافها، فلجأ الجزائريون إلى نوع آخر من المقاومة وهو الكفاح السياسي وذلك مع بداية القرن العشرين، وذلك من أجل تحقيق مطالب الشعب الجزائري، فكانت بذلك تلك الفترة بداية ظهور نخبة من الشبان الجزائريين، تميزوا عن غيرهم بالوعي والتشبع بالثقافة العربية والفرنسية في آن واحد، كان لهذه النخبة الفضل في الدفاع عن حقوق الشعب الجزائري وتحقيق العدل والمساواة بين الجزائريين والفرنسيين، حيث أطلق على نضال هذا الحركة تسمية حركة الشبان الجزائريين فكانت تتخذ في نضالها وسائل وأساليب جديدة، مثل الصحافة والعرائض والوفود وإنشاء الجمعيات والنوادي وذلك من أجل نشر التعليم والوعي بين أوساط الشعب الجزائري، وقد اعتمدت في تطوير نشاطها على التطورات السياسية الحاصلة في تلك الفترة، وكانت لهذه المرحلة الأثر الكبير في تنمية الوعي الوطني داخل الشعب الجزائري من جهة، ومن جهة أخرى الضغط على الإدارة الفرنسية بمختلف الطرق، من أجل تحقيق مطالبها على أرض الواقع وبذلك اعتبرت حركة الشبان الجزائريين النواة الأولى لنضال سياسي برز بعدها على شكل أحزاب سياسية.

الكلمة المفتاحية: النخبة، نضال سياسي.

Abstract :

Once the French colonialism settled down in the country Algerians entered in centuries long popular resistances fighting against it, However the letter ended not fully achieving the set gools Accordingly seeking to meet people’s demonds Algerians turned to another form of resistance., which is the political one since the beginnings of twentieth century. This initiated an era of Algerian youth who were an elite marked with consciousness and saturated by both the Arabic and French cultures, this elite was credited with advocating for the rights of Algerian people end achieving justice between them and the French, they acted under the name movement of Algerian youth following new methods, such as the press, pettions, delagates establishing associations and clubs in order to spread education and awareness amongst Algerians, improving its activism, the movement relied on the political developments which were taking place, this milestone had a tremendous impact in developing national awareness between Algerians at one had at the other hand in pressuring the French administration by various means to meet their demands on the ground Hence, the movement of Algerian youth was considered the starting point for political struggle which would emerge as political parties later on.

Keywords: elite, political struggle.